الأكاديمية الليبية فرع مصراتة

مدرسة العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي

"دراسة تطبيقية على صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا"

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة

العالية (الماجستير) في المحاسبة

إعداد : نوري محمد معافى

بكالوريوس محاسبة كلية الاقتصاد جامعة بنغازي ١٩٩٥

إشراف الدكتور : ظاهر شاهر يوسف القشي

أستاذ المحاسبة المشارك

ربيع ٢٠١٥

قـــــــرار لجنـة المناقشة للطـالب

نورى محمد محمد معافى

للحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم المحاسبة

قامت اللجنة المشكلة بقرار السيد/ رئيس الأكاديمية الليبية /فرع مصراتة رقم (83) الصادر بتاريخ 2015/05/11 م بمناقشة الرسالة المقدمة من الطالب / **نورى محمد محمد معافى** لنيل درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم **المحاسبة** وعنوانها:

((مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي))

وبعد مناقشة الرسالة علنياً على تمام الساعة (**12:00 ظهراً**) يوم الإربعاء الموافق **2015/07/08م** بقاعة المناقشات بالأكاديمية وتقويم مستوى الرسالة العلمي والمنهج الذي اتبعه الطالب في بحثه قررت اللجنة ما يلي: قبول الرسالة ومنح الطالب : **نورى محمد محمد معافى** درجة الإجازة العالية (الماجستير) في قسم **المحاسبة**.

أعضاء اللجنة المناقشـــــة	الصفـــة	التوقيـــع
السيد/ د. ظاهر شاهر القشي	مشرفـاً ومقـــــرراً	
السيد/ د. المكي معتوق سعـــود	عضـــــــــواً	
السيد/ د. الحسين رمضان السـريتي	عضـــــــــواً	

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

يعتمـــــــد

د. عبدالسلام على كبلان
رئيس قسم المحاسبة بالأكاديمية
التوقيع: .....
التـــاريخ: 10 / 12 / 2015 م

د. محمد المهدي اشتيوي
رئيس الأكاديمية الليبية / فرع مصراتة
التوقيع: .....
التـــاريخ: 10 / 12 / 2015 م

إقرار الأمانة العلمية

أنا الطالب/ نورى محمد معافى المسجل بالأكاديمية الليبية فرع مصراته بقسم (المحاسبة) تحت رقم قيد (31051) أقر بأنني التزمت بكل إخلاص بالأمانة العلمية المتعارف عليها لإنجاز رسالتي المعنونة بـ(مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي) لنيل الدرجة العلمية (الماجستير) وأنني لم أقم بالنقل أو الترجمة من أية أبحاث أو كتب أو وسائل علمية تمَّ نشرها داخل ليبيا أو خارجها إلا بالطريقة القانونية وبإتباع الأساليب العلمية في عملية النقل أو الترجمة وإسناد الأعمال لأصحابها، كما أنني أقر بعدم قيامي بنسخ هذا البحث من غيري وتكراره عنواناً أو مضموناً.

وعلى ذلك فإنني أتحمل كامل المسؤولية القانونية المترتبة على مخالفتي لذلك إن حدثت هذه المخالفة حالياً أو مستقبلاً بما في ذلك سحب الدرجة العلمية الممنوحة لي.

والله على ما أقوله شهيد

الأسم: نورى محمد معافى

التوقيع: .....

التاريخ: 2015/12/31

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

الآية (١٠) من سورة الكهف

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة

إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى زوجتي وابنتي وأولادي الأعزاء

إلى إخوتي وأخواتي

إلى أساتذتي الأجلاء

إلى كل من مد لي يد العون لإنجاز هذا العمل

إلى القارئ

الباحث....

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

إن من الوفاء والعرفان بالجميل أن يتقدم الباحث بأسمى آيات الشكر والعرفان وعظيم التقدير والامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور ظاهر شاهر يوسف القشي على تفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة، وما قدمه للباحث من نصح وعون وإرشاد طيلة فترة إعداد هذه الدراسة، فلم يبخل بالوقت والجهد وسعة الصدر لإظهارها بهذه الصورة، ولا يسع الباحث في هذا المقام إلا أن يدعو له بموفر الصحة والعافية ومديد العمر وأن يجزيه الله تعالى حسن الثواب.

كما يتقدم الباحث بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة مصراتة وزملائه من موظفي صندوق الضمان الاجتماعي فرع مصراتة والإدارة العامة لما قدموه له من يد العون وأسهم بصورة أو بأخرى في إكمال هذا العمل.

كما يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير لإدارة الأكاديمية الليبية فرع مصراتة وجميع أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة و موظفي قسم الشؤون العلمية والتسجيل بالأكاديمية فلهم كل الوفاء.

وأخيراً ... اللهم إني أُشهدك بأني قد بذلت ما يسرت لي من جهد، فإن كنت قد وفقت فمن عندك، وإن كنت قد أخطأت أو قصرت فمن نفسي والشيطان، اللهم أجعل هذا مقبولاً وسعيي فيه مرضياً مشكورا مبتغياً به وجهك الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربي العالمين

الباحث.....

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية، ومساهمتها في تقديم معلومات إضافية – مبنية استناداً للأساس النقدي – لترشد القرارات الاستثمارية، كما هدفت إلى بيان أهمية النشاط الرئيس، ومدى التركيز على نتيجة التدفقات النقدية من هذا النشاط عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، وذلك من خلال تقديم دليل علمي من عينة مختارة من الإدارات العامة والفروع التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من عينة الدراسة والبالغة (١٠٣) مفردة لاختبار فرضيات الدراسة، ولتحليل تلك البيانات، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS)، وذلك لتنفيذ الاختبارات والتحليلات الإحصائية اللازمة، وقد بينت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

١- يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي وبشكل عالي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها على توفير معلومات هامة يستفاد منها في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

٢- هناك أثر لقائمة التدفقات النقدية في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٣- وجود أثر لعدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية.

٤- وجود أثر لعدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٥- أجمعت عينة الدراسة وبشكل عالٍ على أعتبار أن النشاط التشغيلي (إيراد الاشتراكات الضمانية) والذي يتم تحصيله الفعلي هو مصدر التمويل الرئيس والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا والاعتماد علي هذا المصدر في تمويل العمليات الاستثمارية.

٦- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بالآتي:

١- العمل على قياس البنود المتعلقة بعملية إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث أظهرت الدراسة أن عدم قياس البنود المتعلقة بعملية إعداد قائمة التدفقات النقدية له أثر على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية .

٢- التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الاشتراكات الضمانية)، كونه أحد الانشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية (الأنشطة التشغيلية) حيث أظهرت الدراسة أن عدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي له أثر على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية.

٣- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمحاسبين في الإدارة العامة والفروع وتطوير أدائهم ووضع البرامج التدريبية المستمرة خاصة فيما يتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية حيث تبين من خلال التحليل الوصفي أن نسبة ٣٤,٨% من عينة الدراسة لم يسبق لهم التدريب على إعداد قائمة التدفقات النقدية.

قائمة محتويات الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
ملخص الدراسة	هـ
قائمة محتويات الدراسة	ز
قائمة الجداول	ك
قائمة الأشكال	م
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
١-١ مقدمة	٢
١-٢ مشكلة الدراسة	٤
١-٣ الدراسات السابقة	٧
١-٤ أهداف الدراسة	١٦
١-٥ فرضيات الدراسة	١٧
١-٦ أهمية الدراسة	١٨
١-٧ منهجية الدراسة	١٨
١-٨ مجتمع وعينة الدراسة	١٩
١-٩ نطاق حدود الدراسة	١٩
١-١٠ التصور العام للدراسة	٢٠

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: الإدراك وأثره على المعلومات المحاسبية	٢٢
٢-١-١ مفهوم الإدراك	٢٢
٢-١-٢ خصائص الإدراك	٢٥
٢-١-٣ العوامل المؤثرة في الإدراك	٢٦
٢-١-٣-١ العوامل المتعلقة بالمثيرات	٢٦
٢-١-٣-٢ العوامل الذاتية للفرد	٢٧
٢-١-٣-٣ العوامل المتعلقة بالموقف والبيئة	٢٨
٢-١-٤ مفهوم الإدراك في المحاسبة	٢٩
٢-١-٥ أثر الإدراك على المعلومات المحاسبية	٢٩
المبحث الثاني: قائمة التدفقات النقدية .	٣٣
٢-٢-١ نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية	٣٣
٢-٢-٢ الأساس النقدي وأساس الاستحقاق	٤٠
٢-٢-٣ مفهوم قائمة التدفقات النقدية	٤٣
٢-٢-٤ أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية	٤٥
٢-٢-٥ طرق عرض قائمة التدفقات النقدية	٥٠
٢-٢-٥-١ الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	٥٥
٢-٢-٥-٢ الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	٥٨
٢-٢-٦ أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	٦٣
٢-٢-٧ الإيضاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	٦٤

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثالث: أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية	٦٥
٢-٣-١ قائمة التدفقات النقدية كمصدر للمعلومات المحاسبية	٦٥
٢-٣-٢ مفهوم الاستثمار	٧٣
٢-٣-٣ تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها	٧٥
٢-٣-٤ أنواع القرارات الاستثمارية	٧٩
٢-٣-٥ أنواع القرارات وفقاً لمدى توفر حجم المعلومات	٨٣
٢-٣-٦ قواعد صنع القرار الاستثماري	٨٧
٢-٣-٧ مراحل عملية اتخاذ القرارات	٨٨
الخلاصة	٩٠
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات	٩٣
٣-١-١ مجتمع وعينة الدراسة	٩٣
٣-١-١-١ مجتمع الدراسة	٩٣
٣-١-١-٢ عينة الدراسة	٩٤
٣-١-٢ أداة جمع البيانات	٩٥
٣-١-٣ توزيع وجمع استمارة الاستبيان	٩٧
٣-١-٤ أساليب تحليل البيانات	٩٨
المبحث الثاني:عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات	٩٩
٣-٢-١ صدق وثبات استمارة الاستبيان	٩٩
٣-٢-١-١ صدق استمارة الاستبيان	٩٩
٣-٢-١-٢ ثبات استمارة الاستبيان	١٠٠

الموضوع	رقم الصفحة
٣-٢-٣ التحليل الوصفي لخصائص المشاركين في الدراسة	١٠١
٣-٢-٤ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	١٠٥
٣-٢-٥ اختبار فرضيات الدراسة	١١٨
٣-٢-٥-١ اختبار (T)	١١٨
٣-٢-٥-٢ الانحدار الخطي المتعدد	١١٩
٣-٢-٥-٣ الانحدار الخطي البسيط	١٢١
٣-٢-٥-٤ تحليل التباين الأحادي	١٢٣
نتائج الدراسة	١٢٦
التوصيات	١٢٧
قائمة المراجع	١٢٨
الملاحق	١٣٧

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
١,٢	أوجه الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة.	٦٣
١,٣	حجم مجتمع وعينة الدراسة	٩٥
٢,٣	قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد في الدراسة	٩٦
٣,٣	مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	٩٧
٤,٣	استمارات الاستبيان المرسلة والمستلمة	٩٨
٥,٣	نتائج اختيار ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ)	١٠١
٦,٣	توزيع المشاركين في الدراسة حسب البيانات الديموغرافية (العدد والنسبة المئوية)	١٠٢
٧,٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال(٢-١) المتعلق بدرجة أهمية قياس بنود قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارت الاستثمارية	١٠٥
٨,٣	مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي الخاص السؤال الثاني في الدراسة	١٠٩
٩,٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-٢) المتعلق بأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساهمتها في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية	١٠٩
١٠,٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-٣) المتعلق بمدى أهمية التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية .	١١٣
١١,٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-٤) المتعلق بدرجة اعتماد صندوق الضمان الاجتماعي علي بعض الإجراءات عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.	١١٦

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
٣-١٢	اختبار الفرضية الرئيسية االأولى	١١٩
١٣,٣	اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	١٢٠
١٤,٣	اختبار الفرضية الفرعية الأولي من الفرضية الرئيسية الثانية	١٢١
١٥,٣	اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية	١٢٢
١٦,٣	نتائج تحليل التباين الأحادي **(One Way Anova)** بين آراء عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا	١٢٤

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١,٢	قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة	٥٧
٢,٢	قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة	٦١
٣,٢	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	٧٠
٤,٢	االمراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار	٨٩

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

١,١ مقدمة:

كان الاعتماد خلال العقود الأخيرة على قائمتي الدخل والميزانية بشكليهما التقليديين، وكانتا الأكثر انتشارًا واستخداماً في مختلف دول العالم، وذلك لتلبيتهما لحاجات الإدارات العليا في المشروعات الاقتصادية والمساعدة في ترشيد اتخاذ القرارات ولحاجات الإدارات الرسمية والحكومية وخاصةً دوائر الدخل والضرائب.

إن المعلم في تطور وظيفة المحاسبة برأي العديد من المحاسبين تلك النقلة النوعية من مجرد تسجيل وتبويب الأحداث والمعاملات الاقتصادية ومعالجتها وتصنيفها وإعداد القوائم المالية التقليدية، إلى نظام معلومات متكامل مهمته الرئيسة تقديم البيانات والمعلومات الضرورية التي تساعد متخذي القرارات في ترشد قراراتهم الاقتصادية الحالية والمستقبلية (الدينوري، ٢٠٠٩، ص ١١).

إن هذه النقلة في وظيفة المحاسبة قد أدت إلى تطور مفهوم وآليات الإفصاح المحاسبي باتجاه جودة المعلومات المنشورة من جهة، وتنوع وزيادة القوائم المالية المعدة في نهاية الفترة المالية من جهة أخرى، وتعد قائمة التدفقات النقدية إحدى أهم القوائم المالية في هذا الإطار حيث يتم إعدادها استناداً على الأساس النقدي بعكس القوائم المالية التقليدية التي تُعد على أساس الاستحقاق وقد لاقت هذه القائمة اهتماماً كبيراً من قبل العديد من المنظمات المحاسبية العالمية والمهنية، وذلك بإصدار معايير خاصة نالالتزام بإعداد قائمة التدفقات النقدية باعتبارها إحدى القوائم الأساسية التي تقدم جنباً إلى جنب مع قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية، وذلك كي تسهم في توفير معلومات ملائمة لخدمة احتياجات مستخدمي القوائم المالية بشكل عام ومتخذي القرارات الاستثمارية بشكل خاص.

ويُعد نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا – المطبق عملاً بأحكام القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠ م – من أنظمة الضمان الاجتماعي المتقدمة في العالم، بشهادة المنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال، حيث أشادت تلك المنضمات بهذا النظام لشموليته لمختلف فئات المضمونين، وما يقدمه من منافع ضمانية نقدية عدة للمشتركين (خليفة، ٢٠٠٩، ص ٢٠٩).

إن مصدر التمويل الاساسي لصندوق الضمان الاجتماعي هو تحصيل إيرادات الاشتراكات الضمانية على مستوى الدولة الليبية، وقد أسهم عدم وجود منافس آخر للصندوق في جعل حجم التدفقات النقدية الواردة ضخماً، ويقابل ذلك تدفقات نقدية خارجة في شكل معاشات ومنافع ومنح نقدية مختلفة وتدفقات نقدية خارجة أخرى تعتمد بشكل أساسي على القرارات الاستثمارية التي تتخذها الإدارة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي، حيث تتفاوت تكلفة هذه القرارات عادة ويترتب عليها تدفقات نقدية خارجة كبيرة جداً، الأمر الذي يستوجب الاعتماد على المعلومات والبيانات المحاسبية المُعدة استناداً إلى الأساس النقدي التي تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إلى جانب المعلومات والبيانات المحاسبية المستقاة من القوائم المالية التقليدية التي تُعد استنادا إلى أساس الاستحقاق.

ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) أن المعلومات المعطاة في قائمة التدفقات النقدية إذا ما استخدمت بالإضافة إلى المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى مثل قائمة الدخل الشامل، وقائمة المركز المالي وقائمة التغيير في حقوق الملكية، والإيضاحات المتعلقة بهذه القوائم فإنها يمكن أن تساعد في تقييم قدرة المنشأة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل، وقدرتها على الوفاة بالتزاماتها، والتعرف على أسباب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية، وآثار العمليات الاستثمارية والتمويلية غير النقدية على المركز المالي خلال فترة زمنية معينة (ابوشعالة،٢٠٠٤، ص ٦٣).

٢,١ مشكلة الدراسة:

أصبح لزاماً على الشركات والمنشآت إعداد قائمة التدفقات النقدية باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من بياناتها المالية لكل فترة مالية تقدم البيانات عنها، وذلك حسب ما تتطلبه المعايير المحاسبية حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) المعيار رقم (٩٥) لعام (١٩٨٧) الخاص بقائمة التدفقات النقدية ثم تلاه المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Aloe Science Council) سنة ١٩٩٢ (العمودي، والخيال، ٢٠١١، ص ١٣٧).

ولقد حظيت قائمة التدفقات النقدية بالاهتمام الكبير خاصةً في العقود الأخيرة من قبل المنظمات المهنية بعد ظهور حالات الإفلاس في العديد من الشركات الكبرى العالمية، مثل: شركة (W.T.grant CO) شركة أمريكة لها فروع عدة أشهرت إفلاسها سنة ١٩٧٤ لعدم قدرتها على توليد النقدية من نشاطها الجاري تكفي لسد التزاماتها، ولاعتمادها على مفهوم رأس المال العامل في التحليل دون استخدام الأساس النقدي لم تتدارك الموقف (العود، ٢٠٠٥، ص ٩).

ومع توالي حالات الإفلاس للعديد من الشركات الكبرى، اهتمت المنظمات المهنية وأفردت معايير المحاسبة المالية، منها المعيار رقم (٩٥) لسنة ١٩٨٧ الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وكذلك المعيار الدولي المعدل رقم (٧) "قائمة التدفقات النقدية " الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عام ١٩٩٢ بصورته النهائية التي تراجعت فيه لجنة معايير المحاسبة الدولية عن المفهوم الشامل للتغيرات النقدية، واقتصرت على مفهوم التغيرات النقدية الذي أصبح ساري المفعول بالنسبة للقوائم المالية المُعدة ابتداءً من عام ١٩٩٤ (حنان، ٢٠٠٦، ص٢٩٠).

كما ألزم المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) الخاص بعرض التقارير المالية للشركات بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية كجزء لا يتجزأ من القوائم المالية.(أبونصار، وحميدات،٢٠١٤، ص٢٣).

إن إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية وعرضها يوفر العديد من المعلومات التي يحتاج إليها مستخدمو القوائم المالية سواء المستخدم الداخلي (الإدارات العليا في الشركات والمنشآت) أو المستخدم الخارجي (المستثمرين الحاليين والمرتقبين) في ترشيد اتخاذ القرارات، خاصةً في ظل كبر حجم المشروعات الاقتصادية وتوسعها وتعقيد عملياتها خلال العقود الأخيرة، وظهور الأسواق المالية "تحقق بعض الشركات أرباحاً كبيرة ولكنها قد لا تستطيع توليد تدفقات نقدية موجبة من عملياتها، كذلك لا يتناسب التدفق النقدي مع الأرباح المحققة خلال فترات متعددة من السنة، وينتج ذلك اختلاف توقيت الإيرادات والمصروفات الذي قد لا يتواكب مع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فقد لا يتوافق توقيت سداد بعض المصروفات مع فترة حدوثها والأمر نفسه بالنسبة للإيرادات، ويترتب على ذلك ضرورة قيام الشركات بإدارة النقدية بحرص وعناية " (حماد،٢٠٠٦،ص٢٦٣).

وتبين للباحث من خلال المقابلات الشخصية التي أجراها مع بعض مديري الإدارات بصندوق الضمان الاجتماعي والاطلاع على الحسابات الختامية التي تم إقفالها حتى السنة المالية (٢٠٠٨) ملحق رقم (٤) أن حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في صندوق الضمان الاجتماعي ضخم وأن أساس الاستحقاق وحده لا يفي بمتطلبات متخذي القرار ما لم يكن الأساس النقدي إلى جانبه ومن تم الاستفادة من قائمة التدفقات النقدية لما لها من دور يسهم في تعزيز قدرة هذه المؤسسة على تحقيق أهدافها وتطوير ديناميكية اتخاذ القرار لدى الإدارة العليا لزيادة كفاءتها

في استغلال الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل، ولقد واجه صندوق الضمان الاجتماعي سابقا العديد من المشاكل المالية كان سببها الرئيس ارتفاع سقف الدين على وزارة المالية مما اضطر الصندوق إلى تسييل بعض الودائع المصرفية لمقابلة صرف المنافع الضمانية وهذا يُعد أمراً خطيراً، في حين أن القوائم المالية تُظهر أرقاماً ضخمة سنويا كإيرادات (الحسابات الختامية ٢٠٠٨) يقابل ذلك صرف نقدي لمنافع ضمانية تستحق شهريا لا مجال لتأجيلها مع أن أحقية هذه المنافع مرتبطة بسداد الاشتراكات الضمانية مسبقاً حسب ما ورد في قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠ التي حُملت على مديونية الخزانة، علاوة على ذلك نجد الإدارة العامة لصندوق الضمان الاجتماعي تقوم باتخاذ القرارات الاستثمارية التي تتطلب تدفقات نقدية خارجة تتفاوت تكلفتها من مشروع لآخر.

وكون أن إيراد الاشتراكات الضمانية يعتبر المصدر الرئيس في التمويل والمصدر الأساسي لتمويل الأنشطة الاستثمارية لصندوق الضمان الاجتماعي فإن الاهتمام والتركيز على عناصر النشاط الرئيس أمراً مهماً حيث "تنشأ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمار أو تمويل" (لطفي، ٢٠٠٧،ص١٣١).

كما أن عرض قائمة التدفقات التفقات النقدية يساعد صندوق الضمان الاجتماعي على احتساب التدفقات النقدية السنوية من العمليات "وفي حالة عدم عرض قائمة التدفقات النقدية يصبح من الصعب حساب التدفقات النقدية من العمليات أو باقي مقاييس التدفقات النقدية السنوية بتسوية المتحصلات وفقاً لأساس الاستحقاق" (فريدريك وآخرون،٢٠٠٤،ص٤٢١).

لذا تولد لدى دهن الباحث تساؤل رئيس حول مشكلة الدراسة وهو:

ما مدى إدارك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا ؟

كما تم اشتقاق التساؤلات الفرعية التالية من التساؤل الرئيس:

١- هل يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي أهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها في توفير معلومات هامة يستفاد منها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية ؟

٢- هل يؤثر عدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية المُعدة استناداً للأساس النقدي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا؟

٣- هل يؤثر عدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) في ترشد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا ؟

٤- هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا؟

٣,١ الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات موضوع قائمة التدفقات النقدية من زوايا عِدة بعض الدراسات كانت تهدف إلى بيان مدى إمكانية إعدادها إلى جانب القوائم التقليدية بغرض مشاركة الأساس النقدي إلى جانب أساس الاستحقاق للوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية وبعضها كانت تهدف إلى بيان علاقة معلومات قائمة التدفقات النقدية باتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية وقرارات منح الائتمان المصرفي وأخرى تناولت جانباً من قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية التشغيلية

وعلاقتها بعناصر الدخل وجودة المعلومات المحاسبية مع الاختلاف الزماني والمكاني لهذه الدراسات ويمكن عرض ملخصاً لبعض هذه الدراسات على النحو التالي .

١- دراسة زيتون (٢٠١٣) " العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل وجودة المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية المعدلة والدخل المعدل بجودة المعلومات المحاسبية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة والمدرجة أسهمها في سوق عمان المالي. ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بالاطلاع على معظم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية المعدلة والدخل المعدل وجودة المعلومات المحاسبية. وقام أيضاً بإجراء التحليل المالي والإحصائي للبيانات المالية لعينة الشركات البالغة (٣٠ شركة)، لفترة عشر سنوات (٢٠٠١-٢٠١٠). وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها: عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المستحقات الاختيارية وجودة المعلومات المحاسبية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المستحقات غير الاختيارية وجودة المعلومات المحاسبية، وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين المستحقات الكلية وجودة المعلومات، وعدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين التدفقات النقدية التشغيلية المعدلة و الدخل المعدل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية.

٢- دراسة البحيصي (2011) "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة **إلى** التعرف على أثر المعلومات المحاسبية للشركات طالبة الائتمان على قرار الائتمان في البنوك التجارية العاملة في فلسطين. ويتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية

وفروعها العاملة في فلسطين وعددها (١٢٨ فرعاً) بعد استبعاد البنوك الإسلامية ومكاتب التمثيل للبنوك التجارية، من خلال استبيانات تم إرسالها لمديري قسم الائتمان ومفتشي الائتمان في هذه البنوك وبلغ عددهم (٢٥٦ موظفاً)، حيث جرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل النتائج، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية للعميل وقرار منح الائتمان، وبالمقابل عدم وجود علاقة بين الاعتماد على المعلومات المحاسبية ونسبة استرداد القروض من الشركات. وأوصت الدراسة بزيادة قدرة موظفي الائتمان في البنوك على تحليل وفهم المعلومات المحاسبية وكذلك قيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قوائمها المالية.

٣- دراسة هاشم، (٢٠١١) "بيان أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة المنشأة دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في سوق عمان للأوراق المالية"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير التدفقات النقدية التشغيلية منسوبة إلى مصادر التمويل والمتمثلة في الالتزامات قصيرة وطويلة الأجل وحقوق الملكية وصافي المبيعات على القيمة لأسهم الشركات الصناعية المدرجة أسهمها في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق عمان وتمثلت عينة الدراسة في ٢٢ شركة من الشركات الصناعة حيث جرى استخدام تحليل الانحدار البسيط والمتعدد باستخدام المقدار (OLS) لاختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المستندة إلى الأساس النقدي كان لها الأثر الواضح على أسعار الأسهم، ومن ثم على قيمة المنشأة، وأوصت الدراسة إلى إمكانية استخدام النسب المستندة إلى الأساس النقدي من قبل المستثمرين والمحللين الماليين ومتخذي القرار في عملية التقييم المالي.

٤- دراسة ابوهويد (٢٠١١) "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأس مالي: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وقياس مدى الإدراك لتلك الأهمية، ومدى استخدام الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للمعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وتحديد طرق تقويم الإنفاق الرأسمالي المستخدمة كذلك تحديد معوقات استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، حيث أجريت الدراسة على عينة متكونة من ٤٣ شركة مدرجة في سوق فلسطين، وجرى استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة وتحليل النتائج، وتوصلت الدراسة إلى أن أغلبية الشركات تقوم بالتخطيط لاستثماراتها بشكل سنوي، مع استخدام طرق التدفق النقدي المخصوم لتقييم المشاريع الرأسمالية، كما تواجه غالبية الشركات معوقات في استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي، وأوصت الدراسة بضرورة تدعيم استخدام ثقافة استخدام المعلومات المحاسبية عن عملية اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي والاهتمام بالرقابة على نتائج قرار الإنفاق الرأسمالي بعد تنفيذ القرار.

٥- دراسة نتقه (٢٠١٠) "أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية ضمن التقارير المالية الخارجية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية ضمن التقارير المالية الخارجية، والتعرف على أهمية الإفصاح لمعلومات قائمة التدفقات النقدية وإبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية المستخدمين يؤيدون الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية وإجماع المشاركين بأن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تفيد

مستخدمي القوائم المالية كما أوصت الدراسة التركيز على بنود قائمة التدفقات النقدية باعتبارها مصدراً غزيراً بالمعلومات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، كذلك نشر الوعي بين مستخدمي القوائم المالية بأهمية قائمة التدفقات النقدية و إحاطة العاملين بالتدريب على إعداد قائمة التدفقات النقدية.

٦- دراسة شبير (٢٠٠٦) "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية" : د راسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين، ومدى استخدام الإدارة في الشركات المساهمة العامة للمعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :للمعلومات المحاسبية دور هام وحيوي عند اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة وهناك اعتماد كبير على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية، تلتزم الشركات المساهمة العامة بنشر معلومات تفصيلية توضيحية مرفقة مع القوائم المالية لتعزيز الحصول على معلومات محاسبية أكثر وضوحاً لاستخدامها في اتخاذ القرارات الإدارية، وأوصت الدراسة ضرورة إلى التوسع في استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط بأنواعها كافة ورسم السياسات المستقبلية للشركة، ودعم الإدارة العليا في الشركات المساهمة لدوائر الإدارة المالية، وتزويدها بالكفاءات والخبرات لتساعد العاملين فيها بالارتقاء بمستواهم العلمي والمعرفي في مجال المحاسبة، ولتقديم معلومات ومخرجات محاسبية ذات دقة وموضوعية عالية.

٧- دراسة التير(٢٠٠٥) " بيان أثر القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية "

هدفت الدراسة إلى تحديد المقومات الأساسية للقياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية ومبررات الاهتمام بها، وإلى بيان دورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كذلك أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم القدرة على السداد وتقييم جودة الدخل وتقييم العمليات الاستثمارية ويتكون مجتمع الدراسة من مديري أقسام منح الائتمان بالمصارف التجارية بليبيا، ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام المالية في الشركات الصناعية الليبية، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي وأسلوب استمارة الاستبيان والمقابلات الشخصية في الدراسة الميدانية لتحليل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية ذات دور وتأثير على اتخاذ القرارات بما تقدمه من محتوى معلوماتي ومؤشرات مالية تعجز عن تقديمها القوائم المالية التقليدية المعدة استناداً لأساس الاستحقاق، كما توصي الدراسة بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب قائمتي الدخل والمركز المالي لكل منشأة والاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الائتمان والاستثمار لما تحققه لنظام المعلومات المحاسبي من تكامل مع القوائم المالية الأخرى.

٨- دراسة خليل (2005) "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أهمية المعلومات المحاسبية المنشورة من حيث قدرتها على التنبؤ بأسعار الأسهم، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٢٥ شركة أردنية مدرجة أسهمها في السوق المالي الأردني، من خلال عدد من المؤشرات المحاسبية والمالية الواردة في تلك البيانات مثل القيمة الدفترية للسهم، وتوزيعات الأرباح والعائد على الأصول والتدفقات النقدية، وقد أظهرت

نتائج الدراسة وجود تباين بين شركات العينة من حيث جودة المعلومات المحاسبية المنشورة وعدم قدرتها على التنبؤ بسعر السهم في السوق المالي الأردني. ولذلك أوصت الدراسة بضرورة إلزام تلك الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد المستثمر في اتخاذ قراره وإمكانية التنبؤ بسعر السهم.

٩- دراسة أبوشعالة (٢٠٠٤) "دور قائمة التدفقات النقدية في منح الائتمان المصرفي: دراسة تجريبية على المصارف التجارية الليبية"

هدفت الدراسة إلى إظهار أهمية دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي من حيث دورها في توفير بيانات ملائمة لاتخاذ قرار منح الائتمان لا توفرها القوائم المالية الأخرى ودورها في استنتاج علاقات على هيئة نسب ومعدلات مفيدة لاتخاذ القرارات المناسبة، وكذلك دور القائمة كأداة أكثر موضوعية مقارنةً بأدوات التحليل المالي التقليدية، حيث أجريت الدراسة على المصارف التجارية عدد ٥ مصارف، بالإضافة إلى فروعها، وتم الاعتماد على النهج التجريبي لاختبار فرضية العينة عن طريق التجربة العلمية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك عدم معرفة وإدراك لأهمية قائمة التدفقات النقدية والمعلومات التي توفرها هذه القائمة من قبل متخذي قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية أو القائمين على تحليل الائتمان المصرفي، وأوصت الدراسة بضرورة تضمين قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المقدمة من العميل وضرورة إتاحة الفرصة للعاملين للانخراط في برنامج تدريبي متطور في مجال التحليل المالي الائتماني.

١٠- دراسة العود (٢٠٠٥) " قائمة التدفقات النقدية ومدى تطبيقها في الشركات الصناعية العامة في ليبيا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، وبيان دورها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأثر المعلومات التي تُظهرها على اتخاذ القرار الاستثماري والتمويلي والتشغيلي والتمويلي بما يلبي احتياجات متخذي القرارات والتعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية للشركات الصناعية العامة في ليبيا، حيث تكون مجتمع الدراسة من عدد ٢٧ شركة صناعية، واعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي مع استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة في تحليل البيانات.

وخلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية الأساسية لا تلبي حاجات متخذي القرارات والاعتماد الكبير على أساس الاستحقاق بدلا من الأساس النقدي من قبل الشركات، كذلك أن الشركات الصناعية في ليبيا لا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية، وأوصت الدراسة باعتبار قائمة التدفقات النقدية واحدة من القوائم المالية الواجب إعدادها سنوياً والاعتماد على الأساس النقدي إلى جانب أساس الاستحقاق.

١١- دراسة غويلة (٢٠٠٣) " مدى ملاءمة القوائم المالية المنشورة في اتخاذ القرارات".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ملاءمة القوائم المالية التي تعدها الشركة العربية للاسمنت والشركة الأهلية للاسمنت في ليبيا في اتخاذ القرارات من خلال توضيح أن القوائم المالية المُعدة على أساس علمي سليم وفي الوقت المناسب تؤثر على نتيجة النشاط والمركز المالي للشركة، وكذلك معرفة مدى ملاءمة البيانات الواردة في القوائم المالية لشركتي صناعة الأسمنت في ليبيا في اتخاذ القرارات وذلك من خلال دراستها وتجميع البيانات حولها، وكان مجتمع الدراسة

يتكون من عدد ٢ شركات لصناعة الاسمنت وعدد ٧ مصانع تتبع هذه الشركات في ليبيا والمستخدمون الخارجيون مصلحة الضرائب وجهاز التفتيش والرقابة والمصارف المحلية والتعليم العالي، وتم استخدام وسيلة المسح الشامل لكافة مصانع الاسمنت كمستخدمين داخليين واختيار عينة من المستخدمين الخارجيين.

وتوصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية التي تعدها شركات صناعة الاسمنت في ليبيا غير ملائم بصورة جيدة لاتخاذ القرارات؛ لاعتمادها على القوائم المالية التقليدية وغياب باقي القوائم الهامة مثل قائمة التغير في المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من القوائم المالية كافة مثل قائمة التدفقات النقدية، وقائمة المركز المالي، وضرورة الالتزام بمواعيد إعداد القوائم المالية في مواعيدها ورفع كفاءة مستوى أداء الموظفين بالإدارات المالية من خلال إقامة الدورات التدريبية.

تقييم الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال ما ورد في الدراسات السابقة وما احتوته من أهداف ونتائج وتوصيات مع الاختلاف الزماني والمكاني لهذه الدراسات اتفاق الدراسات في أن قائمة التدفقات النقدية لها دور وأهمية بالغة للوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وأن غالبية المستخدمين يؤيدون الإفصاح عن معلومات قائمة التدفقات النقدية، وأن المحاسبة على أساس الاستحقاق وحدها لم تعُد كافية للوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية المنشورة، وأن غالبية الشركات الليبية لا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية، كما أن أغلب الدراسات تتفق أيضاً على أهمية المعلومات المحاسبية ودورها في مساعدة متخذي القرار في اتخاذ قرارات صائبة ورشيدة، كذلك قدرة المعلومات المحاسبية على التنبؤ بأسعار الأسهم في سوق المال، كما أن هناك قصوراً واضحاً لدى مستخدمي القوائم المالية

في فهم وإدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية والمعلومات المحاسبية في ترشيد العديد من القرارات الاستثمارية والإدارية والإنفاق الرأسمالي وقرارات منح الائتمان المصرفي.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مكان ومجتمع الدراسة وأهدافها، أما أوجه تشابه هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة فهو إبراز أهمية قائمة التدفقات النقدية ومدى إدراك أهمية المعلومات المحاسبية المُعدة وفقاً للأساس النقدي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٤,١ أهداف الدراسة:

١- قياس مدى إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها في توفير معلومات هامة يستفاد منها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية .

٢- بيان مدي أهمية قياس بنود قائمة التدفقات النقدية وأثرها في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

٣- بيان مدي أهمية التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) وأثره في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

٤- بيان مدى وجود فروقات بين أفرد عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا .

٥,١ فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضيتين رئيستين هما :

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها في توفير معلومات هامة يستفاد منها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية" عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥).

الفرضية الرئيسة الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) = α لأهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

ولتحقيق الفرضية الرئيسة الثانية تم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

١- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) = α لعدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية المُعدة استناداً للأساس النقدي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لعدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) لصندوق الضمان الاجتماعي في ترشد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

٣- لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين آراء عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

٦,١ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

١- تتيح للباحث فرصة الدراسة بعمق والاطلاع على قائمة التدفقات النقدية من حيث مفهومها ونشأتها وتطورها وأهميتها وطرق إعدادها.

٢- معرفة إلى أي مدى يدرك العاملون بصندوق الضمان الاجتماعي أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات لاستثمارية.

٣- بيان أهمية قائمة التدفقات النقدية والبيانات والمعلومات التي تقدمها للإدارات العليا بصندوق الضمان الاجتماعي في ترشيد اتخاذ القرارات لاستثمارية.

٤- تقديم التوصيات التي يمكن أن تسهم في الارتقاء بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

٧,١ منهجية الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى قسمين:

أولاً: الجانب النظري:

وذلك باتباع المنهج الوصفي بالاعتماد على ما ورد في الأدب المحاسبي من نقاش وجدل حول مشكلة الدراسة من خلال الكتب والمنشورات والدوريات والرسائل العلمية وما يتوفر منها في شبكة المعلومات الدولية بالشكل الذي يخدم أغراض الدراسة.

ثانياً:الجانب العملي:

اعتمدت هذه المرحلة على المنهج التحليلي من خلال تحليل المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من صحيفة الاستبيان في جمع البيانات والمعلومات عن مجتمع الدراسة .

٨,١ مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من مدراء وموظفي الإدارات العليا والفروع التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، وعددها (٢٠) إدارةً وفرعاً، وتم حصر مجتمع الدراسة بعدد ١٤٠ فرداً، أما عينة الدراسة فقد اقتصرت على مدراء الإدارات ومساعديهم ومدراء الفروع ورؤساء الأقسام المالية والمراجعة الداخلية والتسجيل والاشتراكات والتفتيش والاستثمار وموظفيهم في الإدارة والفروع والبالغ عددهم ١٠٣ فرداً.

٩,١ نطاق وحدود الدراسة:

أولا: الحدود المكانية:

غطت هذه الدراسة الإدارات العليا والفروع التابعة لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

ثانيا: الحدود الموضوعية:

اقتصرت هذه الدراسة على جزئية إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية من قبل موظفي صندوق الضمان الاجتماعي دون أي أبعاد أخرى لا تخدم أغراض الدراسة.

ثالثا: الحدود البشرية:

لقد تم في هذه الدراسة استقصاء آراء مدراء الإدارات ومساعديهم ومدراء الفروع ورؤساء الأقسام المالية والمراجعة الداخلية والتسجيل والاشتراكات والتفتيش والاستثمار التابعة للإدارة والفروع بصندوق الضمان الاجتماعي .

١٠,١ التصور العام للدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول: وتناول الإطار العام للدراسة (المقدمة – المشكلة – الدراسات السابقة – الأهداف الفرضية – الأهمية – المنهجية – حدود الدراسة).

الفصل الثاني : وقد تناول الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول : مفهوم الإدراك وخصائصه والعوامل المؤثرة فية ، والمبحث الثاني : قائمة التدفقات النقدية تعريفاتها، منافعها أهميتها، إشكالها، طرق إعدادها، كذلك مزايا وعيوب الأساس النقدي ومقارنته بأساس الاستحقاق، والمبحث الثالث: أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

الفصل الثالث يتناول الدرسة الميدانية والنتائج والتوصيات .

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

١,١ الإدراك وأثره على المعلومات المحاسبية :

تناول هذا المبحث مفهوم الإدراك وخصائصه، العوامل المؤثرة في الإدراك مثل العوامل المتعلقة بالمثيرات والعوامل الذاتية للفرد والعوامل المتعلقة بالموقف والبيئة، ومفهوم الإدراك في المحاسبة وأثره على المعلومات المحاسبية .

١,١,٢ مفهوم الإدراك:

يلعب الإدراك دوراً أساسياً في تحديد الأنماط السلوكية للأفراد، إذ أن القرار الذي يأخذه الفرد إزاء موقف معين لا يتماثل بالضرورة مع قرار يأخذه آخر يواجه نفس الموقف، حيث إن مدركات الأفراد الحسية أو التصورات الذهنية المتحققة من خلال مدركاتهم للأشياء المحسوسة وغير المحسوسة، متباينة بالضرورة فما يراه فرد معين قد يراه فرد آخر بصورة مختلفة، وهذا يتأتى من خلال عدم التماثل في الإدراك الذهني أو الفعلي للصورة والأشياء والمواقف المختلفة، حيث إن لكل فرد نمطاً إدراكياً يختلف عن الأفراد الآخرين، وله أسلوب في التعامل والتفاعل مع الأشياء تختلف عن سواه، وأن هذا التباين في الإدراك قد يتأتى من العديد من المتغيرات كالتركيب الجسمي والذهني للفرد وآثار البيئة ومتغيراتها وخبرة الشخص العملية والعلمية في إطار المجتمع ورغباته وغيرها من العوامل التي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق أبعاد الأشياء ومدركاتها والتصورات المنبثقة ازائها.(حمود،٢٠٠٢، ص ٧٤)

"إن محاولات الباحثين والعلماء الكثيرة للوصول إلي تعريف محدد للإدراك لم تصل إلى اتفاق فيما بينهم، وذلك بسبب تشعب المفهوم الإدراكي نفسه واختلاف الأفراد وتنوعهم واعتماد الأفراد بشكل رئيس على البعد الفردي" (الصيرفي، ٢٠٠٥، ص١٢٧).

ولقد تناول الكثير من الكتاب والباحثين مفهوم الإدراك على النحو التالي :

١- يشير مفهوم الإدراك إلى: (عبدالهادي، ٢٠١٠،ص ١١١).

أ- " قدرة الإنسان على تنظيم المثيرات التي تُزودنا بها الحواس أو العملية التي يتم من خلالها تنسيق عمل الحواس وجعلها ذات معنى".

ب- "هو العملية النفسية التي تكوّن عند الفرد المفاهيم العامة عن الأشياء والمعاني الخاصة لهذه المفاهيم واستيعابها".

ج- "هو العملية التي نقوم من خلالها باستقبال وتفسير المعلومات في العالم حولنا".

٢- عُرف الإدراك على أنه: (حمود، ٢٠٠٢، ص ٧٤- ٧٥).

أ- "عملية استقبال المؤثرات الخارجية وتفسيرها من قبل الفرد تمهيداً لترجمتها إلى سلوك".

ب- وعُرف الإدراك أيضاً بأنه: "العملية المعرفية الأساسية الخاصة بتنظيم المعلومات التي ترد إلى العقل من البيئة الخارجية في وقت معين".

٣- "الإدراك هو عملية ذهنية ومعرفية تمكننا من فهم تفسير ما يحيط بنا"(الطائي وآخرون،٢٠٠٦، ص١٣٨).

٤- "الإدراك هو مجموعة من العمليات يستطيع الفرد من خلالها أن يعي المعلومات الواردة من البيئة بحيث يكون قادراً على فهمها وتفسيرها"(الصيرفي، ٢٠٠٥، ١٢٧).

٥- "الإدراك هو عملية استقبال المعلومات من المتغيرات الخارجية من خلال الحواس الإنسانية الخمس (النظر واللمس والسمع والشم والتذوق) وتفاعل هذه المعلومات الجديدة مع المعلومات المخزنة في ذاكرة الفرد نتيجة تجاربه وخياراته السابقة وترجمة هذا التفاعل في صورة سلوك معين مقابل المثير أو المؤثر الذي تم إدراكه" (هامان، ٢٠٠٨، ص٥٨).

٦- "الإدراك هو عملية ذهنية تقوم بواسطة حواس الفرد المختلفة باستقبال مجموعة من المؤثرات يتم مقارنتها مع ما يوجد في الذاكرة من معلومات ناتجة من البيئة المحيطة والخبرة السابقة للخروج بمعانٍ جديدة" (الماطوني، ٢٠٠٨، ص ١٦).

٧- "الإدراك هو عملية عقلية معرفية يستطيع الإنسان عن طريقها أن يتصل بالعالم الخارجي المحيط به" (كفافي، وآخرون، ٢٠٠٩، ص ١٤٥).

ونتيجة لما تقدم عرضة من تعريفات لمصطلح الإدراك فيرى البعض أن الإدراك يعتمد على قدرات شخصية لذى الفرد في فهم وتفسير ما يدور حوله من معلومات، ويرى البعض الأخر أنها عملية دهنية ومعرفية للفرد، كما يرى آخرون أن عملية الإدراك تعتمد على رصيد الفرد من التجارب والخبرات السابقة الناتجة من البيئة المحيطة ويمكن للباحث تقديم تعريف شخصي لهذا المفهوم على النحو التالي:

الإدراك هو قدرات ذهنية نسبية تتفاوت من فرد لآخر في فهم وتفسير ما يدور حوله وما يحيط به من معلومات ترِد إليه من البيئة المحيطة، وترجمتها في صورة سلوك معتمداً في ذلك على المعرفة المخزنة في ذاكرته وتجاربه السابقة.

ولذا فإن الإدراك يختلف من فرد لآخر، كما أن ما يدركه الفرد من التصورات حول موقف معين لا يعتبر بالضرورة معادلاً لحقيقة تماماً إذ أن هناك العديد من المتغيرات التي تلعب دوراً أساسياً في اختلاف الأفراد للمدركات ذاتها، ويمكن إيراد بعض العوامل التي تُعد على أهمية كبيرة في التأثير على أنماط الإدراك وهي: (حمود،٢٠٠٢، ص ٧٥).

١- التركيب الفيزيولوجي للفرد: كالذكاء الموروث والقابلية الذهنية والقدرات البدنية.

٢- البيئة المادية والاجتماعية للفرد: البيئة الخارجية والإطار الاجتماعي للفرد.

٣- رغبات الفرد وحاجاته المتباينة أو المتغيرة وسبل إشباعها.

٤- الخبرات والتجارب المتراكمة لدى الفرد.

٢,١,٢ خصائص الإدراك:

للإدراك بعض الخصائص نذكر منها (بن طاهر،٢٠٠٥، ص ١٣).

١- عملية الإدراك عملية اختيارية، فنحن نختار قدراً معيناً من المعلومات وليس كلها، نتيجة عدم إمكانية استيعاب جميع المعلومات الواردة إلينا.

٢- يميل الفرد إلى إدراك الأشياء في صورتها المتكاملة.

٣- إن عملية الإدراك تبنى وفقاً للاختيار الشخصي، بمعنى أن الأفراد يختلفون في إدراكهم وفقاً للخصائص التي يركزون عليها.

٤- إن عملية الإدراك تتميز بالاستقرار.

٥- تتميز عملية الإدراك بالمرونة.

٦- تتميز عملية الإدراك بقابلية التحول دون تشويش للصورة الأصلية

يتضح من خلال خصائص الإدراك أنه عملية انتقائية للمنبهات الخارجية لا تتم بشكل عشوائي، بل يختلف الأفراد في إدراك هذه المنبهات، كما يستطيع الفرد إدراك أشياء عدة في الوقت نفسه إلا أن انتباهه قد يكون مركزاً على أشياء بذاتها دون غيرها، وهذا يتوقف على دوافعه وخبرته واختيار الأشياء التي تتناسب مع حاجاته، وهو يدركها بطريقة متباينة ومختلفة ثم يربطها مع بعضها في صورة كاملة (الماطوني، ٢٠٠٨، ص ١٨).

٣,١,٢ العوامل المؤثرة في الإدراك:

يتأثر الإدراك بجموعة من العوامل مثل العوامل المتعلقة بالمثيرات والعوامل الذاتية للفرد والعوامل المتعلقة بالموقف والبيئة والتي يمكن إجازها في :

١,٣,١,٢ العوامل المتعلقة بالمثيرات.

ويمكن إيجاز العوامل المتعلقة بالمثيرات الخارجية فيما يلي.(مصطفى، ٢٠٠٥، ص ٨٨).

١- حجم الظاهرة أو المثير: كلما كان حجم الظاهرة أو المثير كبيراً كانت قدرته على لفت انتباه الآخرين أكبر، وإدراكه من قبلهم أعمق وأدق.

٢- شدة المثير وقوته: كلما زادت قوة وشدة المثير الخارجي، زاد في لفت الانتباه والإدراك، حيث إن الصوت العالي أكثر إثارة من الصوت الضعيف وهكذا.

٣- التباين: ويعني ذلك أنه كلما كان المثير مختلفًا عن المحيط الذي يتواجد فيه كانت إثارة إدراكه أكبر، حيث إن الضوء يلفت الانتباه حينما يكون الظلام دامسا أكثر.

٤- التكرار: ويعني أن تكرار حدوث الموقف بشكل مستمر فانه يدعو للفت الانتباه أكثر من حدوثه مرة واحدة أو بصورة عابرة أو عرضية.

٥- الحركة: إن حركة المثير وسرعته يؤديان إلى جذب الانتباه أكبر مما لو كان ساكناً أو غير متحرك.

٦- الجدةً: إذا كان المثير جديداً ولكن يتواجد في مجال أو محيط مألوف فإنه يثير الانتباه.

٧- التقارب المكاني: قد يكون المنبه من عناصر عدة متماثلة، إلا أنه يتم إدراكها كوحدة واحدة إذا تقاربت مع بعضها البعض رغم كون كل منها منفصل في حد ذاته (المغربي، ٢٠٠٤، ص ٩٥).

مما سبق يتضح أن العوامل المتعلقة بالمثيرات الخارجية تتجه نحوى مدى قدرة المثير على جذب انتباه الفرد لهذا المثير، فالتكرار والتباين والحجم والحركة والجِدة تزيد من أنتباه الفرد للمثير ويكون إدراك الفرد له أعمق وأدق، ولهذا يختلف الإدراك من شخص لآخر، لأن عملية الإدراك تبنى وفقاً للاختبار الشخصي، وتختلف عملية إنتقاء المثرات من شخص لآخر.

٢,٣,١,٢ العوامل الذاتية للفرد:

تلعب العوامل الذاتية للفرد دوراً كبيراً في إدراك المثيرات، وغالباً ما يميل الفرد إلى انتقاء الظواهر والأحداث والأشياء التي تتوافق مع شخصيته وحاجاته ودوافعه وخبراته، وأهم هذه العوامل ما يلي (حمود، ٢٠٠٢، ص ٧٧):

١- الخبرات المتراكمة (السابقة): تؤثر خبرات الفرد السابقة والمتراكمة في سرعة إدراكه للمواقف والصور المختلفة بيسر وسهولة، إذ أن الفرد الذي تعرض لموقف معين في حياته الوظيفية مثلاً بمجرد حصول ما يماثله بالصورة يلفت انتباهه ويحدد إدراكه له.

٢- الحاجات والدوافع: تلعب الحاجات والدوافع دوراً أساسياً في تحديد مدركات الأفراد، كما يتم في ضوئها تفسير المواقف والصور والأشياء بدقة، فالفرد الذي يشعر بحاجة اقتصادية أو مادية معينة فإن التعديلات الحاصلة في سلم الرواتب والأجور غالباً ما تلفت نظره وانتباهه نحو القرار أو قانون التعديل المعين.

٣- الشخصية: تؤثر شخصية الفرد وبنائها وتكوينها وخصائصها دوراً واسعاً في الإدراك، حيث إن المدراء صغار السن يختلفون في إدراكهم للمواقف والأشياء والصور عن المدراء كبار السن وكذلك العوامل الأخرى المرتبطة بالشخصية ذات دلالات واسعة بالتأثير على المدركات كالتركيب الفسيولوجي للجسم وقدراته الفعلية والذهنية واتجاهات ومعتقدات الفرد...الخ، من العوامل التي تتسم بها الشخصية الذاتية للفرد.

٤- النسق الإدراكي: غالباً ما يتشابه إدراك الأفراد الذين يعملون في المنظمة نفسها للمواقف الحاصلة إلا أن مدركاتهم متباينة وفق طبيعة المحيط الذي يعملون به، فإن مشكلة تدني الجودة مثلاً يراها مدير الإنتاج من زاويته الفنية والمتعلقة بالمعدات والمكائن والمادة الأولية..إلخ فيما يراها مدير الأفراد بسبب انخفاض كفاءة العاملين أو نقصهم، بينما يراها مدير التمويل بسبب عدم استثمار التقنيات والتكنولوجيا المتطورة وهكذا، ولذا فإن المحيط الذاتي لوجود الفرد دور أساسي في تحديد مدركاته وهكذا.

٣,٣,١,٢ العوامل المتعلقة بالموقف والبيئة:

مما لاشك فيه أن البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية الخ التي يعيش فيها الفرد تؤثر على إدراك الفرد، وتلعب الأسرة وجماعات العمل والجماعات الأخرى دوراً أساسياً في تكوين شخصية الفرد وقيمه واتجاهاته ومعتقداته، وهذه العوامل مجتمعة تؤثر على تفسير الفرد لما يُحيط به من أحداث (العميان، ٢٠٠٥، ص ٧٩).

٤,١,٢ مفهوم الإدراك في المحاسبة:

يعتبر الإدراك من أهم الأسباب التي تخلق جودة المعلومة المحاسبية وفاعليتها، من خلال وقوف مستخدم المعلومة المحاسبية على مدركات من يتعامل معهم، وعليه يجب أن يكون المستخدم ملما بالواقع الذي يعيش فيه القائمون على انتاج المعلومات المحاسبية حتى يستطيع المستخدم فهم سلوكهم، لأن إدراكه لهذا الواقع يؤثر بدرجة كبيرة على مدى استجابته للموقف، فقد يتبادر لنا للوهلة الأولى أن الواقع والحقيقة التي نعيشها واحدة، ولكن الأمر على العكس من ذلك فلا يتم سلوك الفرد في ضوء الحقائق أي العالم الواقعي وإنما يتم في ضوء إدراك الفرد لهذا العالم، من ثم فإن ما يدركه الفرد ليس هو العالم الواقعي نفسه وإنما العالم الذي يوجد في داخله. (الماطوني، ٢٠٠٨، ص ٢٧).

ويعرف الإدراك المحاسبي "بأنه عملية فهم البيانات التي تحتويها مجموعة التقارير والقوائم المالية التي تقوم نظم المعلومات المحاسبية بإنتاجها، ومدى تأثيرها في القرارات المستهدف اتخاذها من قبل المستفيدين" (الحبيطي والسقا، ٢٠٠٣، ص ٦)

٥,١,٢ أثر الإدراك على المعلومات المحاسبة.

من المفاهيم السلوكية التي يمكن الاستفادة منها في مجال المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات المحاسبية مفهوم الإدراك، بعد دراسة ومفاضلة البدائل المتاحة التي قام العنصر البشري (المحاسب) بتقديمها في شكل بيانات ومعلومات محاسبية، تساعد في عملية اتخاذ القرارات "والإدراك له أثر كبير في المعلومات من خلال استخدامه من قبل المحاسبين في معرفة واستباق المعلومات المطلوبة وإدراكها من خلال استخدام خبراته وتجاربه وتوقعاته عن المعلومات المحاسبية

المطلوبة، كما بينت الجمعية المحاسبة الأمريكية (American Accounting Association) أنها اقترحت توجيه الأبحاث المحاسبية نحو التباين والاختلاف في الإدراك بين الأفراد والمجموعات والمحاسبين ولماذا تحدث هذه الخلافات ": (العمامي،٢٠٠١، ص ٣٩)

ويعتبر الإدراك من أهم المفاهيم السلوكية التي يجب مراعاتها في عملية إنتاج البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات، حيث تعتبر المعلومات لغة اتصال بين مُعد المعلومة وهو المحاسب وبين متسلم المعلومة (مستخدمها) الذي يحرص أن تكون المعلومة المطلوبة للاستخدام فعالة وكفؤة ومفيدة، كما أن احتياج المستويات الإدارية داخل الشركة للمعلومات المحاسبية تختلف حسب المستوى الإداري، وحسب طبيعة الشركة وحجمها، وكفاية تنظيمها الإداري والبشري ولهذا تعتبر المعلومات هامة وضرورية، حيث إنها تساعد المستخدم الداخلي في الأغراض التالية:(النقيب، ٢٠٠٤، ص ٣٠٨)

أ. تحديد الأهداف الرئيسة للشركة.

ب. تخطيط أنشطة الشركة المختلفة.

ج. تحديد التنظيم البشري لتنفيذ البرامج المرسومة.

د. تحقيق الرقابة على أوجه نشاط الشركة المختلفة.

هـ. تحديد تكلفة الأنشطة والمنتجات.

و. تحديد أسعار بيع السلع والخدمات.

ز. ترشيد القرارات الإدارية.

ح. تقويم الأداء بالنسبة للعمليات.

وتحقق درجة الاستفادة منها إذا حققت أحد الشروط التالية: (النقيب، ٢٠٠٤، ص ٣٠٨)

١- أنها خفضت حالة عدم التأكد لدى المستخدم.

٢- أنها زادت من المعرفة لدى المستخدم والاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

إن الإدراك السليم من جانب المحاسب يُعد من الأمور المهمة، فهو أساس وجوهر التقدير والحكم الشخصي لدى المحاسب، وإن اختياره لطرق القياس هي في حد ذاتها عملية إدراك للحقائق والمؤشرات، كما أن إدراكه لمنفعة المعلومات المحاسبية لمستخدميها يُعد من الأمور الأساسية لنجاح عملية الاتصال وقد أيد ذلك التقرير الصادر عن جمعية المحاسبة الأمريكية بشأن العلاقة بين العلوم السلوكية والمحاسبة (A.A.A) حيث أوصت بضرورة أن تتجه الأبحاث المحاسبية نحو الإجابة على الأسئلة التالية: (بن طاهر، ٢٠٠٥، ص ١٥).

١. كيف يدرك مختلف الأفراد الطرق والبيانات المحاسبية؟

٢. هل يختلف هذا الإدراك عن إدراك المحاسبين ؟

٣. وما أثر هذه الاختلافات في الإدراك على سلوك مستخدمي القوائم المالية ؟

"وفي هذا الصدد أشارت إحدى الدراسات إلى ضرورة أن يضع المحاسب في ذهنه الغرض الذي تستخدم فيه القوائم المالية المُعدة بواسطته، وأن يستخدم تقديره الشخصي في تحديد مدى ملاءمة الملاحظات والتعديلات لظروف بعض الحالات الخاصة" (بن طاهر، ٢٠٠٥، ص١٥).

وحتى يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية من قبل مستخدميها عند عملية اتخاذ القرارات، يجب أن يكون لدى متخذي القرارات القدرة على معرفة وفهم محتوى المعلومات المحاسبية (السيد، ٢٠٠٩، ص ٣٢).

ويتضح مما سبق إن للمعلومات المحاسبية دور أساسي وأثر مباشر على إدراك الأفراد، وأن اختلاف إدراكهم يتوقف على كمية وحجم المعلومات التي ترد إليهم من البيئة المحيطة بهم،

وكذلك قدرات الأفراد على ترجمة وتفسير هذه المعلومات إلى سلوك معين، كما أن هناك عوامل لها أثر على إدراك الأفراد فمنها عوامل وليدة الطبيعة ومنها عوامل شخصية للأفراد أنفسهم، ولهذا نجد أن مفهوم الإدراك في المحاسبة لا يختلف على مفهوم الإدراك بشكل عام.

فكلما كان المحاسب مُدركاً لأهمية المعلومات المحاسبية وفهم محتواها وفائدتها ومنفعتها، أسهم ذلك في تحسين حكمه تقديره الشخصي الأمر الذي يسهم أيضاً في القدرة على اتخاذ قرارات صائبة ورشيدة.

2.2 قائمة التدفقات النقدية :

يتناول هذا المبحث نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية والحقب الزمنية التي مرت بها حتى استقرت قائمة التدفقات النقدية على ما هي عليه الآن، كما تناول هذا المبحث مفهوم وأهمية قائمة التدفقات النقدية وطرق عرضها والإيضاحات المتعلقة بهذه القائمة والفرق بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في المركز المالي

١,٢,٢ نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية:

كانت قائمة الدخل والميزانية العمومية قبل سنة ١٩٧١ هما الوحيدتان المطلوبتان من بين القوائم المالية طبقاً للإعراف المحاسبية المقبولة ، ولكن العديد من الشركات الكبيرة تدرج قوائم مالية إضافية للإفصاح عن المعلومات الملائمة التي تحتاج إليها عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، وقد كانت الإفصاحات استجابة للمستثمرين والدائنين وغيرهم، حيث عبرو هؤلاء عن رغبتهم في الحصول على معلومات عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية لمنظمات الأعمال وقد كانت إحدى القوائم المالية التي أصبحت تعد استجابة لهذه الحاجة، ما يطلق عليها قائمة الأموال (Fund Statement)، وتقرر هذه القائمة عن الموارد المتوفرة والاستخدامات التي سخرت لها هذه الموارد خلال فترة التقرير(شرويد، وآخرون، ٢٠٠٦ ص ٢٨١).

وحتى استقرت قائمة التدفقات النقدية على ما هي عليه الآن، مرت بمراحل زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون، ويمكن تمييز ثلاث مراحل أساسية لهذا التطور اتخذت القائمة في كل مرحلة منها نموذجاً يتناسب مع احتياجات المنشأة ورجال الأعمال في تلك المرحلة وذلك على النحو التالي:

أولاً : **قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:**

في مطلع الستينات من القرن الماضي أصدر معهد المحاسبين القانونيين الامريكي (American Institute Certified Public Accountants) النشرة المحاسبية رقم (٢) عام ١٩٦١ بعنوان (تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة)، إذ جاء في هذه النشرة ضرورة إدراج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وأن يشملها تقرير المراجع الخارجي.

وفي عام ١٩٦٣ أقر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي Accounting Principles Board النشرة (٣)، إذ عدل فيه اسم القائمة القديمة إلى (قائمة الموارد ولاستخدامات)، وأوضح عملية إعدادها وعرضها ولم يكن إعداد هذه القائمة إلزامياً حينها، إلا أن مجتمع الأعمال رحب بهذه القائمة (دحدوح، ٢٠٠٨، ص ٢٠٤).

وقائمة مصادر الأموال واستخداماتها هي "كشف لمجرى الأموال (مصادر واستخدامات أموال المنشأة) خلال فترة معينة، أي كشف تغيرات الوضع المالي، إذ يبين تغيرات الميزانية العمومية بين نقطتين زمنيتين، غالباً ما يتطلب إعداد هذا الكشف لميزانيتين عموميتين، كأن تكون ميزانية أول المدة وآخر المدة للسنة نفسها ، أو ميزانيتين لسنتين متتاليتين، أو سنتين غير متتاليتين بالإضافة إلى كشف الدخل أحياناً لنفس مدة الميزانية الأخيرة" (العامري،٢٠١٣، ص ١١٧).

ولقد أدى الاعتماد على قائمة المصادر والاستخدامات التي تُركز على رأس المال العامل إلى ظهور موجات إفلاس المنشآت المساهمة بالرغم من أن المنشآت وحسب تقاريرها المنشورة حققت ربحاً موجباً ومستقراً، وذلك لأن رأس المال العامل كان متمثلاً في حساب المدينين والمخزون

السلعي، كما أظهرت التقارير أيضاً نقصاً شديداً في السيولة النقدية والمرونة المالية ومن ثم تعرضت تلك المنشات للإفلاس (هاشم، ٢٠١١، ص ٣).

كانت هذه القائمة محض اهتمام المنظمات المهنية في أمريكا خلال فترة الستينات، وذلك من خلال الاصدارات التي تتالت خلال الفترة مابين ١٩٦١ و١٩٦٣ إذ تغير خلالها شكل القائمة ومضمونها حيث انتقلت من تحليل التدفق النقدي والأموال المخصصة إلى مصادر الأموال واستخداماتها وقد لاقى هذا ترحيب مجتمع الأعمال.

ثانياً : قائمة التغيرات في المركز المالي:

أصدر معهد المحاسبين القانونيين الامريكي عام ١٩٧١ الرأي رقم (١٩) الذي أوصى بما يلي: (الدينوري، ٢٠٠٩، ص ٨١).

١) تغيير مسمى القائم ليصبح قائمة التغير في المركز المالي.
٢) أن تصبح هذه القائمة واحدة من القوائم المالية الأساسية للفترة المحاسبية.
٣) أن يتم إعداد القائمة وفقاً للمفهوم الشامل للموارد المالية، على أن يترك الخيار للشركة في إعدادها وعرضها إما وفقا لمدخل رأس المال العامل أو وفقاً لمدخل التدفق النقدي.
٤) أن تخضع هذه القائمة لمصادقة المرجع الخارجي مثلها مثل قائمة الدخل والمركز المالي (الحصادي،٢٠٠٥، ص ٣٤١).

تمثل قائمة المركز المالي وضعاً سكاناً STATIC في لحظة معينة، فهي كشف بأرصدة في لحظة معينة، وتتطلب حاجات المحللين الماليين عرض حركة عناصر قائمة المركز المالي عن طريق إعداد قائمة التدفقات المالية FAUND FLOW STATEMENT التي تمثل مقارنة بين

ميزانيتين متتاليتين، وذلك للتغلب على محدودية الوضع الساكن STATIC والانتقال إلى دراسة حركة التغيرات DYNAMIC.

فلقد اقترح الرأي رقم/ ١٩/ لعام ١٩٧١ الصادر عن هيئة المبادئ المحاسبية APB التابعة لمعهد المحاسبين القانونيين الامريكي AICPA عرض قائمة التغير في المركز المالي كون " أن المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمنشأة مفيدة لغرض تقييم الأنشطة التي تمارس على مدار الفترة في مجال الاستثمار والتمويل، كما أن هذه المعلومات تفيد مستخدمي البيانات المالية باعتبارها أساساً لتقييم مدى قدرة المنشأة في الحصول على النقدية أو ما يعادلها وكذلك عن الاحتياجات المالية اللازمة لتمكين المنشأة من توفير مثل هذه النقدية".(حنان، ٢٠٠٦، ٢٩٠).

وقد كان الهدف من إعداد قائمة التغير في المركز المالي هو تمكين مستخدمي القوائم المالية من الإجابة عن أسئلة مثل: (شرويد، وآخرون، ٢٠٠٦ ص ٢٨٣)

١) أين ذهبت الأرباح ؟
٢) لماذا لم تكن التوزيعات أكبر؟
٣) كيف كان بالإمكان إجراء التوزيعات في ظل وجود خسائر ؟
٤) ما سبب انخفاض الأصول المتداولة رغم وجود أرباح ؟
٥) ما سبب الحاجة إلى المزيد من التمويل ؟
٦) كيف تم تمويل عملية التوسع ؟
٧) أين ذهبت الأموال المحصلة من بيع الأوراق المالية ؟
٨) كيف تم استرداد الدين ؟
٩) كيف تم تمويل الزيادة في رأس المال العامل ؟

غير أن قائمة التغيرات في المركز المالي واجهت مشاكل عدة في التطبيق العملي بسبب استخدام مفهوم غامض وهو مفهوم "الأموال" حيث إن هذا المفهوم قد يعني النقدية أو النقدية وما في حكمها أو رأس المال العامل أو صافي الأصول النقدية، وبالرغم من أن مفهوم رأس المال العامل كان الأكثر شيوعاً من حيث الاستخدام في مجال إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، فإن كثيراً من المتخصصين في المجال المالي يعتقدون بأن قياس قائمة التغيرات في المركز المالي من خلال رأس المال العامل لا يعكس بالضرورة درجة السيولة ومقدرة الوحدة المحاسبية على مواجهة الظروف الاقتصادية وذلك للأسباب التالية. (الحصادي،٢٠٠٥، ص ص ٣٤١-٣٤٢).

١) إن استخدام مفهوم رأس المال العامل لا يمكن أن يحقق القدر نفسه من الاستفادة مقارنةً بمفهوم النقدية (أو النقدية وما في حكمها) عند الحديث عن تخمين التدفقات النقدية وتقديرها وتقييمها.

٢) إن استخدام قاعدة الاستحقاق ووجود التعددية في طرق القياس المحاسبية ونوعية إدارة حسابات العملاء والمخزون تقود إلى معلومات مالية تتفاوت في درجة علاقتها بحقيقة الموقف النقدي للوحدة المحاسبية

وبالرغم من أن قائمة التغيرات في المركز المالي يمكن إعدادها باستخدام الأساس النقدي لتعكس التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، فإن تعدد الطرق التي يمكن بها إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي بالإضافة إلى زيادة أهمية مفهوم التدفقات النقدية على حساب مفهوم رأس المال العامل، وكذلك وجود حاجة لتحليل مصادر واستخدامات النقدية على أساس الأنشطة الثلاث الرئيسية (تشغيل واستثمار وتمويل) أدت إلى تبني قائمة التدفقات النقدية وذلك بإصدار

التوصية SFAS NO(95) عام ١٩٨٧ بالإضافة إلى بعض التعديلات في توصيات أخرى لاحقة لهذه التوصية (الحصادي،٢٠٠٥،ص٦٩).

ولقد حلت قائمة التدفقات النقدية محل قائمة التغير في المركز المالي، بموجب المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (٩٥)، وبموجب المعيار المحاسبي رقم (١) لعام ١٩٩١ في بريطانيا والمعيار المحاسبة الدولي رقم (٧) لعام ١٩٩٤ (دهمش،آخرون، ٢٠١٢ ص ٣٥)

نلاحظ أن قائمة التغير في المركز المالي أهتمت بمفهوم الأموال في شكل رأس المال العامل والذي يمثل الاصول النقدية والأصول الغير نقدية والتي يتطلب تحويلها إلي نقدية وقت طويل مثل المخزون السلعي والمدينون وبالتالي لايمكن الاعتماد عليها كأساس لتوقع وضع السيولة الحقيقي في المدى القريب .

ثالثاً: **قائمة التدفقات النقدية:**

شهدت فترة التسعينيات تطوراً ملحوظاً في الفكر المحاسبي، وكان من أهم التطورات هو الاهتمام بالتدفقات النقدية، ومن ثم تعالت الكثير من الآراء التي طالبت بضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية، فضلاً عن زيادة الاهتمام بضرورة إعداد الموازنة النقدية لمواجهة أي عجز قد تتعرض له الوحدة الاقتصادية أو لتوجيه الفائض لأوجه الاستثمارات المختلفة.

ونتيجة لحالة الركود الاقتصادي التي سادت العالم خلال العقود الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة أغلب الوحدات الاقتصادية على مواجهة التزاماتها عند حلول مواعيد استحقاقها، كنتيجة لتأخر التدفقات النقدية الداخلة عن التدفقات النقدية الخارجة، مما نتج عنة وجود فجوة نقدية (إبراهيم، ٢٠١٢، ص ٦٩٣).

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من القوائم الحديثة نسبياً مقارنةً مع كل من قائمة الدخل و الميزانية العمومية، وقد برزت الحاجة إليها نتيجة القصور في المعلومات التي تعطيها كل من قائمة الدخل والميزانية لاعتمادهما في الإعداد على أساس الاستحقاق، وبعد توالي حالات الإفلاس للعديد من الشركات الكبرى العالمية مثل شركة (W.T.Grant) الأمريكية أدى ذلك إلى تغيير الطريقة التي تُفصح بها الشركات عن المعلومات المالية.

ولقد غيرت الدراسات التي أجريت حول هذه الشركة الأمريكية العملاقة من طرق تحليل البيانات والمعلومات المحاسبية كما غيرت من المعلومات التي تقدمها الشركات لمستخدمي القوائم المالية، فقد كان من اللافت للنظر في حالة هذه الشركة الأمريكية أنها كانت تفصح عن أرباح متزايدة في الوقت الذي تتجه فيه الشركة نحو الإفلاس، ولذلك بدأ البحث عن أسباب حدوث ذلك؟ وكانت الإجابة أنه على الرغم من أرباح الشركة إلا أنها لم تتمكن من توليد نقدية كافية من عملياتها، ودفع الفواتير المطلوبة منها، واتضح أنه إذا قام أي شخص بتحليل التدفقات النقدية لهذه الشركة الأمريكية (W. T. Grant) سوف يتضح قصور أو نقص النقدية هو الذي يوضح الأمر إلى حد كبير وبعد إفلاس الشركة الأمريكية (W.T. Grant) وبالتالي توالت اهتمامات المنظمات المهنية، وذلك من خلال إصدار معايير تلزم الشركات بإعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية والانتقال من الاعتماد على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، والاعتماد أيضاً على المفهوم الشامل للتغيرات في الأموال دون التركيز على مفهوم التغيرات النقدية. (حماد، ٢٠٠٦، ص ١٧٤).

ولقد أصبحت قائمة التدفقات النقدية من أكثر القوائم المالية الأساسية استخداماً بعد قائمتي الدخل والميزانية، خاصةً بعد أن ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية في معياره رقم (٩٥) لعام ١٩٨٧ كافة الشركات بغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها بإعدادها بدل قائمة التغير في

المركز المالي، ومن ناحية ثانية أُلغي المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) السابق لعام ١٩٧٧ باسم "بيان التغيرات في المركز المالي " وحل مكانة أيضاً المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) باسم "قائمة التدفقات النقدية " المعدل عام ١٩٩٢ الذي سرى مفعوله بدءاً من ١٩٩٤/١/١ (بوشعاله،٢٠٠٤، ص ٥٦).

كما تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم(١) بعنوان: عرض القوائم المالية وقد حل محمل معايير المحاسبة أرقام (١) بعنوان الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعيار رقم (٣) بعنوان: البيانات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية المعيار(٩) بعنوان: عرض الأصول والالتزامات المتداولة، ولاشك أن هذا المعيار المحاسبي يهدف إلى تحسين جودة القوائم المالية المعدة وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية (لطفي، ٢٠٠٧، ص ٩٢).

ووفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (١) المعدل في عام ١٩٩٧ والذي ينبغي تطبيقه على الفترات المالية البادئة في يناير ١٩٩٤ أو بعده، فإن قائمة التدفقات النقدية أصبحت إحدى القوائم المالية المطلوب عرضها من ضمن القوائم المالية الأساسية.

٢,٢,٢ الأساس النقدي وأساس الاستحقاق:

أولاً: الأساس النقدي:

يعتبر الأساس النقدي من أقدم الأسس في المحاسبة التي طُبقت ولا زالت تُطبق خصوصاً في المهن الحرة والوحدات الحكومية، وبموجب هذا الأساس لا يتم الاعتراف بالإيرادات إلا عند قبض قيمته فيصبح إيراداً للفترة التي حصل فيها، كما هو الحال بالنسبة للمصروفات أي لا يتم الاعتراف بالمصروف إلا عند دفع قيمته، فيصبح مصروفاً للفترة التي دفع فيها،

بغـض النظـر عـن المصـروف أو الإيـراد الـذي يخـص الفتـرة السـابقة أو الحاليـة أو اللاحقـة (الكبيسي، ٢٠١٠، ص ٣٦٩).

ولعل أهم العوامل التي تبرر اتباع الأساس النقدي:

١. عادةً ما تكون الفترة بين اكتساب الإيراد وبين تحصيله، وكذلك الحصول على المنفعة أو الخدمة (المصروفات) وبين دفعها، تكون فترة قصيرة جداً، ومن ثم وكأن كل سنة تُحمّل بإيراداتها ومصروفاتها بصورة طبيعية.

٢. محدودية أو قِلة الأهمية للبيانات المحاسبية المحسوبة على أساس الاستحقاق من وجهة نظر مالك المشروع أو غيره من المعنيين ببيانات المشروع.

ويتميز الأساس النقدي على أساس الاستحقاق بالمزايا التالية:

أ- لا يحتاج إلى خبرات ومهارات كبيرة مما جعله سهل الفهم في التطبيق لدى العاملين.

ب- توفر مستوى عال من الرقابة على حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع وعملية تخطيطها.

كما يؤخذ على الأساس النقدي أنه:

١. لا يوفر البيانات اللازمة لحساب النتيجة والمركز المالي بصورة عادلة تعبر عن وضع المشروع خلال فترة مالية معينة.

٢. لا يساعد على عمل المقارنات بين الفترات المالية، وذلك لعدم توفير الإمكانيات لإجراء هذه المقارنات، وهذا يؤدي إلى ضعف عمليات الرقابة على عمليات المشروع عموماً نتيجة لعدم الفصل بين الفترات وعدم قيد كافة العمليات.

ثانياً: أساس الاستحقاق:

إن تطبيق أساس الاستحقاق في المحاسبة هو من المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP على المستوى العالمي، وفقاً للإطار النظري لإعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام ١٩٨٩ فقرة رقم (٢٢) (حنان، ٢٠١٣، ص٢٠٠)

وفقاً لهذا الأساس (الاستحقاق المحاسبي)، فلا يعترف بالإيراد للمشروع إلا ما يخص الفترة فقط بغض النظر على تحصيله من عدمه، (أي بمجرد اكتساب الإيراد يعتبر إيراداً خاصاً بالفترة المالية التي اكتُسب فيها ويخص تلك الفترة المالية فقط) كما هو الحال للمصروفات فيعتبر المصروف ضمن مصروفات المشروع ما يخص تلك الفترة بغض النظر عن القيام بالدفع من عدمه، ويغلب استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي في المشاريع التجارية على خلاف أنواعها وطبيعة أعمالها، وأهم ما يتميز به أساس الاستحقاق ما يلي (دهمش، وآخرون، ٢٠١٢، ص ص ٢١٤- ٢١٦)

أ- يعتبر أساس الاستحقاق المحاسبي الأكثر عدالة في تصوير حقيقة نتيجة أعمال المشروع وبيان مركزه المالي.

ب- تتطلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (معايير المحاسبة الدولية) استخدام أساس الاستحقاق المحاسبي.

ج- كما يوفر رقابة أكثر شمولية وليس على حركة النقدية فقط، مما يسهل في إجراء عمليات المقارنات على أسس سليمة بين الفترات المالية، استناداً إلى استقلالية كل فترة مالية عن غيرها (الكبيسي، ٢٠١٠، ص ٣٧٢).

"ويترتب على تطبيق أساس الاستحقاق تحميل الفترة المحاسبية بالنفقات والإيرادات الحقيقية التي تخص الفترة المحاسبية، وفي الوقت نفسه استبعاد النفقات والإيرادات التي يتم إنفاقها أو تحصيلها وتخص فترات مالية سابقة أو لاحقة، فبناءً على أساس الاستحقاق يتم الاعتراف بالإيرادات عندما تكتسب وتسجل النفقات والمصاريف عندما تستخدم" (زيتون، ٢٠١٣، ص ٣٧).

٣,٢,٢ مفهوم قائمة التدفقات النقدية:

تناول العديد من الكتاب تعريف قائمة التدفقات النقدية من زوايا عدة على النحو التالي:

١- يتناول المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية "**قائمة التدفقات النقدية**"، متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، "هي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة معينة"، يصنف المعيار التدفقات النقدية إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية، وتدفقات من الأنشطة الاستثمارية وتدفقات من الأنشطة التمويلية (أبونصار، وحميدات، ٢٠١٤، ص ٩٧)

٢- هي " قائمة يعتمد في إعدادها على مصادر واستخدامات النقد، وفقاً لمكوناتها الثلاث التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية – التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية – التدفقات النقدية من الأنشطة المالية (التمويلية)" (العلي، ٢٠١٣، ص ٦٩).

٣- "تعرف على أنها قائمة تبين مصادر الأموال واستخدامها في فترة زمنية معينة بقصد تحديد أسباب التغير في رصيد النقدية" (العطعوط، والظاهر،٢٠١٠، ص٥٧).

٤- "هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلة إلـــي المؤسســـة والنقديـــة الخارجـــة عنهـــا والنقديـــة المنتجـــة مـــن الأنشـــطة للمؤسســـة" (صالح، وفتيحه، ٢٠١٠، ص٨٤)

٥- من زاوية الإفصاح "هي قائمة أساسية إلزامية تفصح عن المصادر التي تأتي منها النقدية وكيفية إنفاقها، وهي مثل قائمتي الدخل والمركز المالي تُمكن المستثمرين والدائنين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة ". ومن زاوية أخرى عرفها حماد: "هي القائمة التي تفسر لنا المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية التي حدثت خلال الفترة؛ أي: توضح لنا من أين أتت النقدية وأين أُنفقت توفر لنا أسباب التغير في رصيد النقدية (حماد،٢٠٠٦، ص ١٧٥).

٦- ومن زاوية الهدف "قائمة تهدف إلي تقديم معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة مبوبـــة حســـب الأنشـــطة الرئيســـية (تشـــغيل – اســـتثمار– تمويـــل) عـــن فتـــرة محاســـبية" (الحصادي، ٢٠٠٥، ص ٣٤٢).

٧- من زاوية الشكل "تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها: تقرير عما تحقق من تدفقات داخلة، وما اســتنفذته المنشــأة مــن تــدفقات نقديــة خارجــة" ومــن زاويــة مكانهــا فــي القــوائم الختاميــة ووصفها "بأنها قائمة أساسية من بين القوائم التي تعدها المنشأة، تقدم معلومات فشلت القوائم العـدة علـى أسـاس الاسـتحقاق فـي تقـديمها كوسـيلة للتغلـب علـى عيـوب التقـارير الماليـة" (التير،٢٠٠٥، ص ١٣).

ويرى الباحث من خلال التعريفات السابقة تناول الكُتاب قائمة التدفقات النقدية من زوايا عدة إلا أن الغاية واحدة وهي الاعتماد على الأساس النقدي عند إعدادها، وذلك من خلال حركة النقدية الداخلة والخارجة، واستبعاد العمليات الغير نقدية.

ويمكن للباحث استنتاج تعريف لقائمة التدفقات النقدية بأنها: (قائمة أساسية تُعد وفقاً للأساس النقدي، تساعد متخذي القرارات في معرفة مصادر التدفقات النقدية الداخلة واستخدامات التدفقات النقدية الخارجة، من خلال تبويبها كأنشطة (تشغيلية – استثمارية – تمويلية) خلال فترة زمنية معينة).

٤,٢,٢ أهداف وأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف الرئيس من إعداد قائمة التدفقات النقدية يكمن في توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية ومن مصادرها المختلفة، وهي العمليات التشغيلية الجارية والعمليات الرأسمالية (الاستثمارية) والعمليات التمويلية؛ خدمة لمستخدمي هذه المعلومات وخاصةً المستثمرين والدائنين.(الكبيسي، ٢٠١٠، ٤٨٨).

فقائمة التدفقات النقدية تقرر عن الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية خلال الدورة والعمليات الرأسمالية والاستثمارية والعمليات التمويلية وصافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الدورة، إن التقرير عن مصادر واستخدامات النقدية وكذلك التغير في النقدية بين أول آخر الدورة من الأمور المفيدة للأطراف ذات المصالح في المنشاة، فهؤلاء الأطراف يريدون أن يعرفوا وضع السيولة في المنشاة وأن يتنبؤا بتطوره، وبناء على ذلك، فإن قائمة التدفقات النقدية تساعد في توفير إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة التالية:(حنان، ٢٠٠٩، ص ١٣١)

١) من أين جاءت النقدية خلال الدورة (المصادر) ؟

٢) فيم استخدمت النقدية خلال الدورة (استخدام عمليات جارية أو استثمارية أو تمويلية)؟

٣) ماهي قدرة المنشاة على إجراء توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع؟

٤) تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق)، وصافي التدفق النقدي (الأساس النقدي)

٥) التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

٦) ما هو التقييم الارتدادي للتدفقات الحالية التاريخية؟

كما يمكن أن تستخدم قائمة التدفقات النقدية لتحديد ديمومة واستقرار الشركة في الأمد القصير، فإن زاد النقد وكان التدفق النقدي التشغيلي موجباً، فهذا يعني أن وضع الشركة جيد في الأمد القصير، فالزيادة أو الاستقرار في التدفق النقدي يشير إلى أن الشركة قادرة على مواجهة متطلباتها، وهذه المعلومات لا يمكن رؤيتها دائماً من خلال قائمة الدخل أو الميزانية العمومية للشركة، وأن تقسيم مصدر النقد المتولد إلى ثلاثة أقسام (تشغيلي، واستثماري، وتمويلي) يسمح لمستخدم قائمة التدفقات النقدية من تحديد مصدر التدفق النقدي إلى الشركة، وفي بعض الحالات يسمح أيضاً للمحلل المتمعن تحديد المشاكل التي تواجهها الشركة ولا يمكن ملاحظتها في قائمتي الدخل والميزانية.

وبشكل عام أصبحت قائمة التدفقات النقدية محل اهتمام مستخدمي القوائم المالية بمختلف أنواعهم سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها بعد أن توالت إصدارات المعايير المحاسبية بشأنها من قبل المنظمات الدولية وإبراز منافعها والهدف من إعدادها وأهميتها في تقديم معلومات مُعِدة وفقاً للأساس النقدي عجزت القوائم المالية التقليدية الأساسية (الدخل والميزانية) على تقديمها.

أولاً: أهداف قائمة التدفقات النقدية:

حيث تركزت أهداف قائمة التدفقات النقدية على النحو التالي:(حماد، ٢٠٠٦، ص ص ٣١٤-٣١٧) و(أبونصار، وحميدات، ٢٠١٤، ص٩٧)

١) توفير معلومات مفيدة بشأن الهيكل المالي للمنشأة (شاملة السيولة والقدرة على السداد) والقدرة على التأثير على مقادير وأوقات التدفقات النقدية حتى يمكن التكيف مع الظروف والفرص.

٢) توفير معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

٣) تعزيز القدرة على مقارنة تقارير الأداء التشغيلي لمختلف المنشآت لأنه يستبعد آثار استخدام معالجات محاسبية مختلفة لنفس العمليات والأحداث (والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة).

٤) تعمل كمؤشر للمبالغ النقدية الداخلة والخارجة والتوقيتات، وعنصر التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك لو أن المنشأة ذات نظام قائم لتخطيط تدفقاتها النقدية للمستقبل، فإن قائمة التدفقات النقدية يمكن استخدامها كأساس لتقييم دقة التخطيط الماضي لهذه التدفقات المستقبلية، وهذه المنافع يمكن توضيحها كما جاءت في المعيار على النحو التالي:

أ- تفيد في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية.

ب- تعتبر ذات قِيمة في تقييم العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية، وفي تقييم أثر التغيرات في الأسعار.

٥) تعطي مؤشراً لمبالغ وتوقيت ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي .

ويمكن تلخيص أهداف قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أهداف أساسية :

أولاً : توفير المعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية عن فترة زمنية محددة.

ثانياً: توفير معلومات وفقاً للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية . الاستثمارية . التمويلية.

ثالثاً: تحليل التغير في النقدية وما يعادلها عن فترة زمنية محددة.

ثانياً: أهمية قائمة التدفقات النقدية:

وتتلخص أهمية قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأنشطة المختلفة في الآتي: (العمودي، والخيال، ٢٠١١، ص ص ١٤٦-١٤٧)

١- تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية بالنسبة للأنشطة التشغيلية من خلال قدرتها على بيان مدى تغطية التدفقات النقدية الداخلة للتدفقات النقدية الخارجة اللازمة للتشغيل، فعندما يكون صافي التدفق النقدي موجباً دل ذلك على جودة سيولة المنشأة وربحيتها، وهذا بدوره يساعد المنشأة على معرفة مدى قدرتها على توليد النقدية.

٢- تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية كون أن تصنيف العمليات المتعلقة بالنشاط الاستثماري للمنشأة في شكل تدفقات نقدية داخلة وخارجة يعطي مؤشرات عن درجة توسع ونمو المنشأة أو درجة انكماشها، فكلما زادت التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية عن التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصول المنتجة فإن ذلك يُعد مؤشراً جيداً على توسع ونمو المنشأة.

٣- تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية في الأنشطة التمويلية و المتمثلة في العمليات المتعلقة بحقوق الملكية وعمليات التمويل والاقتراض وتوزيعات الأرباح من خلال إعطاء مستخدمي

القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات المنشأة المتبعة في تمويل عملياتها، كذلك بيان الحد الأقصى للتمويل بالاقتراض، إذا تجاوزته المنشأة تواجه إعساراً مالياً في أغلب الأحوال.

وأشار زيتون إلى أهمية قائمة التدفقات النقدية في مساعدة مستخدمي معلومات هذه القائمة في تقييم القدرة ودرجة التأكد المتعلقة بتوليد التدفقات النقدية، خاصةً أن هذه القائمة تعتبر مقياساً يخلو من أي تسويات محاسبية؛ لأنه يمثل التغير في النقدية خلال الفترة المحاسبية. (زيتون، ٢٠١٣، ص ٤١)

أما بالنسبة لأهمية قائمة التدفقات النقدية لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا كون هذه المؤسسة تعتمد أساساً على النشاط التشغيلي والرئيس (إيراد الاشتراكات الضمانية) وفق ما هو محدد بقانون الضمان الاجتماعي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠ لإدارة نشاطه وتعتبر إيراد الاشتراكات الضمانية المصدر الرئيس في التمويل وتشكل المصدر الأساسي لتمويل باقي المصادر الأخرى خاصةً العوائد الاستثمارية وفوائد الودائع المصرفية فإن هذه القائمة تساعد إدراة الصندوق في إدارة أمواله والتنبؤ بالنقدية المستقبلية من خلال بيان صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، خاصة في ظل كبر حجم التدفق النقدي الداخل سواء كان من مصدر التمويل الرئيس لصندوق الضمان الاجتماعي (إيراد الاشتراكات الضمانية) أو من مصادر التمويل الأخرى، و ما يقابله من تدفق نقدي خارج في شكل منافع ضمانية متعددة وملزمة السداد في وقت محدد كالمعاشات بأنواعها، ناهيك عن القرارات الاستثمارية المتمثلة في إنشاء المشاريع مثل: الفنادق والقرى السياحية وغيرها من القرارات التي تتطلب تدفقات نقدية خارجة، لذلك يرى الباحث أن قائمة التدفقات النقدية ستساعد متخذي القرارات بصندوق الضمان الاجتماعي على معرفة معلومات مفيدة مُعدة وفقاً للأساس النقدي كما تساعد في تقييم مخاطر الاستثمار وتقييم التدفق

النقدي الحالي من خلال تصنيف التدفق النقدي لمصدر التمويل الرئيس والمصادر الأخرى الاستثمارية والتمويلية والتنبؤ بالتدفق النقدي من هذه المصادر في المستقبل.

٥,٢,٢ طرق عرض قائمة التدفقات النقدية:

بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) يتم تحليل وتصنيف النقدية لغايات العرض في قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاث مجموعات وهي.

١) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
٢) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
٣) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

ومن أجل زيادة فاعلية قائمة التدفقات النقدية في تحقيق الأغراض المحددة يتم تبويب التدفقات النقدية حسب الأنشطة المذكورة في شكل مجموعات (أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية)، حيث تشمل كل منها الآثار النقدية للعمليات والأحداث المتعلقة بهذه الأنشطة وفق التالي: (حنان، ٢٠٠٦، ص ٢٣٢)

أولاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛ وتمثل الآثار النقدية للعمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الدخل، ولا تصنف كأنشطة استثمارية أو تمويلية وتشمل التدفقات:

١- التدفقات النقدية الداخلة:

أ. المتحصلات من بيع السلع والخدمات.
ب. المتحصلات من الحسابات المدينة (المدينون وأوراق القبض).
ج. المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات).
د. أي نشاط آخر لا يدخل في دائرة الاستثمار أو التمويل.

٢- التدفقات النقدية الخارجة:

أ. المدفوعات مقابل تكلفة البضاعة المباعة.

ب. المدفوعات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء.

ج. المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة (الدائنون وأوراق الدفع).

د. المدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل.

كما تعتبر الأوراق المالية أو القروض التي تحتفظ بها المنشأة لأغرض التعامل أو الاتجار فيها، مشابهة للمخزون الذي يتم الحصول عليه بغرض البيع، وبذلك فإن التدفقات النقدية المتعلقة بشراء وبيع تلك الأوراق وجب تبويبها كتدفقات نقدية متعلقة بأنشطة التشغيل، وقياساً على ذلك فإن السلف والقروض التي تقدمها المنشآت المالية تبوب عادةً ضمن التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة التشغيل، وذلك بسبب ارتباط تلك التدفقات بالأنشطة الرئيسية المتعلقة بتوليد الإيرادات (www.tagitraining.com).

ثانياً: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

وتتمثل في شراء وامتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وعادةً ما تكون هذه الأصول أصول منتجة تستخدم في توليد الدخل وتدفقات نقدية مستقبلية وتشمل التدفقات التالية (السيدأحمد، ٢٠٠٨،ص ٣٠)

١- التدفقات النقدية الداخلة:

أ- المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.

ب- المتحصلات من بيع جزء من المنشأة.

٢- التدفقات النقدية الخارجة:

أ- المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.

ب- المدفوعات لشراء منشأة.

مع ملاحظة أن النقدية المتحصلة من أرباح بيع الأصول الثابتة والسندات و الأسهم -إن وجدت- تُظهر من ضمن الأنشطة الاستثمارية، وكذلك الخسارة إن وجدت، في حين تُظهر الفوائد المستلمة عن استثمار السندات وتوزيعات الأرباح عن استثمارت الأسهم ضمن الأنشطة التشغيلية. (دهمش، وآحرون، ٢٠١٢،ص ص ٢٧٤-٢٧٦)

ثالثاً: التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

وتتمثل في مصدر التمويل الأصلي كرأس المال المدفوع من أصحاب المنشأة أو مصادر التمويل الأخرى عن طريق الاقتراض من الغير، وقد حددها المعيار رقم (٧) بأنها تلك الأنشطة التي تؤثر في هيكل حقوق الملكية وهيكل الاقتراض لدى المنشأة بالزيادة أو النقصان وتشمل التدفقات التالية:

١- التدفقات النقدية الداخلة:

أ. المتحصلات النقدية من بيع أسهم المنشأة.

ب. المتحصلات النقدية من إصدار المنشأة لسندات.

ج. المتحصلات النقدية من قروض حصلت عليها المنشأة سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

٢- التدفقات النقدية الخارجة:

أ. المدفوعات النقدية لشراء أسهم المنشأة (أسهم الخزانة) أو تخفيض رأس المال.

ب. المدفوعات النقدية عن توزيعات الأرباح على أصحاب ومساهمي المنشأة.

ج. المدفوعات النقدية لسداد سندات مُصدرة من قبل المنشأة.

د. المدفوعات النقدية لسداد القروض قصيرة وطويلة الأجل.

* مع ملاحظة أن فوائد السندات وفوائد القروض المدفوعة تظهر من ضمن الأنشطة التشغيلية.

وحسب المعيار الدولي رقم (٧) يجب الإفصاح بشكل منفصل عن كافة التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم، وتصنيفها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى على أنها نشاطات (تشغيلية واستثمارية وتمويلية)، كما يسمح المعيار نفسه ببدلين لتصنيف الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة شريطة الثبات في المعالجة:

١- الفائدة المدفوعة (مصروف الفائدة):

أ- مصروف الفائدة يعتبر أحد عناصر قائمة الدخل التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة لذلك يمكن تصنيفه كنشاط تشغيلي.

ب- مصروف الفائدة يعتبر أحد عناصر تكلفة الحصول على الموارد كالاقتراض من الغير لذلك يمكن تصنيفه كنشاط تمويلي كمعالجة بديلة.

٢- الفائدة المقبوضة وتوزيعات الأرباح المقبوضة:

أ- تعتبر هذه الفوائد أحد عناصر قائمة الدخل وتدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة لذلك يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي.

ب- تعتبر هذه الفوائد عوائد استثمارية، لذلك يمكن تصنيفها كنشاط استثماري كمعالجة بديلة.

٣- **توزيعات الأرباح المدفوعة** (توزيعات الأرباح النقدية المدفوعة للمالكين) يسمح المعيار رقم (٧) ببديلين لتصنيفها شريطة الثبات في المعالجة.

أ- باعتبارها جزءًا من تكلفة الحصول على الموارد، لذلك يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي.

ب- لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في تحديد مقدرة المنشأة على سداد أرباح السهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية يمكن كمعالجة بديلة تصنيفها كأنشطة تشغيلية.

٤- الضرائب على الدخل:

تصنف ضرائب الدخل من ضمن الأنشطة التشغيلية إلا إذا أمكن تحديد الجزء المدفوع منها والمتعلق بإحدى الأنشطة الأخرى سواء كانت أنشطة استثمارية أو تمويلية فيتم تصنيفها على حسب نوع النشاط.

وتتضح أهمية تبويب قائمة التدفقات النقدية للمنشأة طبقاً للأنشطة الرئيسية الثلاث: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية حسب ما تطلبه المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) عند إعدادها في الآتي: (العمودي، والخيال، ٢٠١١،ص ١٤٥).

١) تسهيل عمليات التحليل والاستنتاج، وذلك بتجميع المفردات ذات الخصائص المتشابهة، وفصل المفردات ذات الخصائص المختلفة.

٢) إعطاء صورة كاملة عن سياسات وقرارات إدارة المنشأة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

أورد المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) "قوائم التدفقات النقدية " المعالجة المحاسبية أن يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة، بحيث يتم التقرير في الطريقة الأولى عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية سواء المتحصلات أو المدفوعات (المحصل من العملاء والمدفوع للموردين والعاملين)، ويتم في الطريقة الثانية تعديل صافي الدخل أو الخسارة عن الفترة بالبنود التالية (آثار العمليات غير النقدية البنود المؤجلة أو المستحقة التدفقات النقدية المتعلقة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (حماد،٢٠٠٦،ص ٢٢٣).

ويُشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) استخدام الطريقة المباشرة كما أشار المعيار نفسه إلى أن استخدام الطريقة غير المباشرة يعد أسلوباً مقبولاً.

وفي ظل هذا التصنيف وتقسيم الدفقات النقدية الداخلة والخارجة كلٌ حسب مصادرها واستخداماتها، للوصول إلى صافي التدفق النقدي لكل نشاط من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية واستبعاد العمليات غير النقدية، كما سمح المعيار المحاسبي الدولي (٧)، ببعض المعالجات البديلة خاصةً فيما يخص الفوائد المدينة والدائنة وضائب الدخل وتوزيعات الارباح وبذلك يكون صافي التدفق النقدي من الانشطة الثلاث هو رصيد النقدية في أخر المدة وهذا يساعد الإدارة بالوقوف على حقيقة مكونات النقدية المتاحة في آخر المدة وبنفس المعطيات تساعد على التنبؤ بالنقدية المستقبلية.

١,٥,٢,٢ الطريقة المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية :

يتم بموجب هذه الطريقة تجاهل صافي الدخل، وتكتفي بطرح أو تنزيل كافة التدفقات النقدية الخارجة والمتمثلة في المدفوعات للموردين (المشتريات وما في حكمها) والمصاريف النقدية التشغيلية من التدفقات النقدية الداخلة والمتمثلة في المقبوضات النقدية المحصلة من العملاء

(المبيعات وما في حكمها) ومن أنشطة التشغيل الأخرى غير المتكررة مثل عوائد الاستثمار والفوائد الدائنة (السيد احمد،٢٠٠٨،ص ٣٤).

ويطلق على هذه الطريقة طريقة الدخل، وتتميز بقدرتها على توفير معلومات واضحة ومفصلة عن الآثار النقدية للأنشطة التشغيلية للمنشأة، ومن فوائدها تقييم الوضع النقدي للمنشأة وتحديد مدى قدرتها على مقابلة احتياجاتها النقدية المختلفة، ويؤخذ على هذه الطريقة كون النظام المحاسبي مصمم عادةً لتلبية متطلبات أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي من ثم تضيف أعباء جديدة على كاهل نظام المعلومات المحاسبية كما يؤخذ على الطريقة المباشرة تقديم معلومات عن دورة محاسبية واحدة فقط، وبذلك تُعد أقل فائدة لأغراض التنبؤ(حنان،٢٠٠٦، ص ص ٣٢٦-٣٢٧).

كما تُفضل المعايير الأمريكية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية FASB استخدام الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن مصادر النقدية كافة وكيفية إنفاقها في النشاط التشغيلي، كما أن هذه الطريقة تكون مطلوبة لبعض شركات التأمين، كما أن معظم المؤسسات الحكومية تستخدم الطريقة المباشرة أو الطريقة البسيطة، تختلف الطريقة المباشرة عن غير المباشرة في كيفية حساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلا أن النتيجة واحدة في ظل الطريقتين، ولا يوجد اختلاف بين الطريقتين في حساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية (حماد، ٢٠٠٦، ص ص ٢٧٠-٢٧١).

وتأخذ قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة الشكل الموضح رقم (١,٢) ويتطلب إعدادها عدد ميزانيتي للفترة الحالية وللفترة التي تسبقها مباشرةً، وقائمة دخل للفترة الحالية وأي بيانات أو معلومات إضافية أخرى لا تتوفر في القوائم المالية

وتجـدر الإشـارة إلـى إمكانيـة إعـداد قائمـة التـدفقات النقديـة مـن خـلال حسـاب النقديـة لـدى المنشأة (دهمش، وآخرون، ٢٠١٢، ص٢٧١).

وتعمل المعايير المحاسبية على استخدام الطريقة المباشرة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية مع جواز استخدام الطريقة غير المباشرة، كما تتطلب المعايير المحاسبية عند استخدام الطريقة المباشرة الإفصاح في جدول يُلحق بقائمة التدفقات النقدية يبين الفروقات بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من العمليات، وهذا بدوره يؤدي إلى الوصول للمعلومات نفسها التي تتضمنها الطريقة غير المباشرة.(الأعرجي، وصبري، ٢٠١١، ص ٩)

اسم المنشأة..... الفترة التي تغطيها القائمة (عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/.....)		
البـيان	جزئي	كلي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة	****	
التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة	(****)	
(+ أو–) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		****
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		
التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة	****	
التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة	(****)	
(+ أو–) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		****
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		

	****	التدفقات النقدية التمويلية الداخلة
	(****)	التدفقات النقدية التمويلية الخارجة
****		(+ أو–) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
****		صافي التغير في النقدية وما يعادلها خلال الفترة
****		(+) رصيد النقدية وما يعادلها في بداية الفترة
****		(=) رصيد النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة

*(دهمش، وآخرون، ٢٠١٢).

شكل رقم (١,٢) قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة

٢,٥,٢,٢ الطريقة غير المباشرة لإعداد قائمة التدفقات النقدية :

تختلف الطريقة غير المباشرة عن الطريقة المباشرة في الوصول إلى صافي رصيد النقدية، حيث تتجاهل الطريقة الأولى صافي الدخل الذي تبدأ به الطريقة الثانية مع ضرورة تساوي صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل في ظل كل من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة، كما أن الاختيار بينهما يقتصر فقط على أنشطة التشغيل، ولا يوجد أي اختلاف في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار أو أنشطة التشغيل (حماد، ٢٠٠٦، ص ٢٧٧).

ويطلق على هذه الطريقة كذلك طريقة تسوية صافي الدخل كونها تبدأ من حيث انتهت قائمة الدخل، حيث تبدأ هذه الطريقة (بصافي الدخل) المحسوب وفق أساس الاستحقاق، وتضاف إليه مصادر للأموال خلال فترة زمنية عادةً تكون سنة واحدة، كما يطرح منه أي استخدامات للأموال خلال المدة نفسها، وتضاف لصافي الدخل جميع النفقات غير النقدية التي خُصمت وصولاً (لصافي الدخل) عند إعداد قائمة الدخل، مثل نفقات الاستهلاك التي تعتبر من أكبر الفقرات من

ناحية القيمة، ولكونها ليست نفقات نقدية حقيقية وجب إضافتها مرة أخرى لصافي الدخل من أجل تحديد المركز النقدي للمنشأة، أما باقي فقرات رأس المال العامل التي تعتبر من الأنشطة التشغيلية فيقتصر الأمر على التغير الذي طرأ عليها إما بالزيادة أو بالنقصان، وهذا الأمر ينطبق على جميع فقرات رأس المال العامل في جانب الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة باستثناء حساب أوراق الدفع بالرغم من وجوده ضمن رأس المال العامل إلا أنها تعتبر من ضمن الأنشطة التمويلية وليست ضمن الأنشطة التشغيلية (العلي، ٢٠١٣، ص ص ٦٩- ٧٠).

فالتغير في بنود الأصول المتداولة بالزيادة يمثل تدفقات نقدية تشغيلية سالبة ومن ثم وجب طرحها من صافي الدخل، وعلى العكس بالنسبة للتغير بالنقصان في بنود الأصول المتداولة يمثل تدفقات نقدية تشغيلية موجبة ومن هنا وجب إضافتها لصافي الدخل أما التغير في بنود الخصوم المتداولة فيأتي على عكس التغير في بنود الأصول المتداولة تماماً، فالتغير بالزيادة في بنود الخصوم المتداولة يمثل تدفقات نقدية تشغيلية موجبه وبالتالي وجب إضافتها إلى صافي الدخل، وعلى العكس بالنسبة للتغير بالنقصان في بنود الخصوم المتداولة يمثل تدفقات نقدية تشغيلية سالبة وعليه وجب طرحها من صافي الدخل.

أما بالنسبة للمكاسب والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات المالية عند بيع المنشأة للأصول الثابتة أو الاستثمارات في الأسهم والسندات التي تظهر ضمن قائمة الدخل لا تُعد هذه المكاسب أو الخسائر من ضمن الأنشطة التشغيلية بل تعتبر من ضمن الأنشطة الاستثمارية (دهمش، وآخرون، ٢٠١٢،ص ٢٧٨).

وبالرغم من أن مكاسب وخسائر بيع الأصول الثابتة والاستثمارات يتم التقرير عنها في قائمة الدخل إلا أنه يتم استبعاد أثر المكاسب أو الخسائر الناتجة من عملية البيع من صافي التدفق النقدي المتعلق بالأنشطة التشغيلية (زيتون، ٢٠١٣، ص ٤٤).

ويمكن تلخيص أهم التعديلات التي يجب إجراؤها على صافي الربح لتحويله إلى تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية كما يلي.

*** تضاف المصروفات غير النقدية التالية إلى صافي الدخل.**

- استهلاك الأصول الثابتة.
- إطفاء الأصول غير الملموسة.
- مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها.

*** تعديل التغيرات التالية في رأس المال العامل.**

- الزيادة في الأصول المتداولة (تطرح).
- النقص في الأصول المتداولة (يضاف).
- الزيادة في الالتزامات المتداولة (تضاف).
- النقص في الالتزامات المتداولة (يطرح).

*** تُعدل البنود غير التشغيلية التالية.**

- أرباح بيع الأصول الثابتة (تطرح).
- خسائر بيع الأصول الثابتة (تضاف).

وبناء على ماسبق يمكن تصور خطوات اعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لهذه الطريقة وكما ورد في المعيار المحاسبي الدلي رقم (٧) كما هو موضح بالشكل رقم (٢,٢) .

اسم المنشأة.....

الفترة التي تغطيها القائمة (عن السنة المالية المنتهية في ١٢/٣١/.....)

كلي	جزئي	البـيان
****		صافي الربح المحاسبي على أساس الاستحقاق
	****	يضاف: مصرف الاستهلاك
	(****)	يطرح: مكاسب بيع أراضي
****		التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية قبل احتساب التغير في بنود رأس المال العامل.
****		يضاف: نقص الأصول المتداولة، وزيادة المطلوبات المتداولة
	****	زيادة رصيد الدائنين
	****	نقص رصيد المدينين
****		يطرح: زيادة الأصول المتداولة، ونقص المطلوبات المتداولة
	****	زيادة رصيد المدينين
	****	زيادة رصيد المخزون
	****	زيادة المصروفات المدفوعة مقدم
	****	نقص المصروفات المستحقة
****		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
	****	التدفقات النقدية الاستثمارية الداخلة
	(****)	التدفقات النقدية الاستثمارية الخارجة
****		(+ أو –) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

كلي	جزئي	البـــيان
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
	****	التدفقات النقدية التمويلية الداخلة
	(****)	التدفقات النقدية التمويلية الخارجة
****		(+ أو –) صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
****		صافي التغير في النقدية وما يعادلها خلال الفترة
****		(+) رصيد النقدية وما يعادلها في بداية الفترة
****		(=) رصيد النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة

*(دهمش، وآخرون، ٢٠١٢).

شكل رقم (٢,٢) قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة

٦,٢,٢ أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشر والطريقة غير المباشرة:

تختلف الطريقتان عن بعضهما في المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وفي الهدف و معالجة البيانات وفق ما هو موضح بالجدول التالي: (حماد، ٢٠٠٦، ص ٢٠٠).

جدول رقم (١,٢) أوجه الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
١) المعلومات التي يتم الإفصاح عنها	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية.	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المُعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المُعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل).
٢) الهدف	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخدامها الأساسية.	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل.
٣) معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حده ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به.	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل، وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة

*(حماد، ٢٠٠٦، ص ٢٠٠).

وبالرغم من اختلاف الطرقتين إلا أنه من الأفضل الاستفادة من الطرقتين بحيث يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق (الطريقة الشاملة) وذلك بتطبيق الطريقة المباشرة أولاً، ومن ثم يُخصص

جزء تالٍ من القائمة لبيان التسوية اللازمة لتعديل رقم صافي الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، أي العرض وفق الطريقة غير المباشرة (حنان، ٢٠٠٦، ص ٣٢٧).

نلاحض أن وجه الاختلاف بين الطريقتين، تركز في كيفية احتساب صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية من خلال ابراز العلاقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، وتحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بعد استبعاد العمليات الغير نقدية، أما بالنسبة لباقي الأنشطة الأخرى يتم احتسابها بنفس الأسلوب في الطريقتين.

٧,٢,٢ الإيضاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية:

ويمكن بيان الإيضاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية التي يتم إرفاقها بالقائمة في الآتي: (لطفي، ٢٠٠٧، ص ص ١٣٦- ١٣٧).

١- يستوجب على المنشأة الإفصاح عن السياسات المتبعة في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها.

٢- الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها مع عرض تسوية أو مطابقة للمبالغ المبينة في قائمة التدفقات النقدية مع البنود المقابلة لها التي تُظهر بالميزانية.

٣- يتم الإفصاح عن الأرصدة الهامة والمبالغ النقدية وما في حكمها التي تحتفظ به المنشأة وغير متاحة للاستخدام مع تعليق الإدارة على ذلك.

٣,٢ أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيد قرارات الاستثمار.

تناول هذا المبحث معلومات قائمة التدفقات النقدية كمصدر مهم في ترشيد القرارات الاستثمارية و خصائص المعلومات المحاسبية ومصارد الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري، ومفهوم الاستثمار وأنواع القرارات الاستثمارية وقواعد صنع القرار الاستثماري كما تناول أيضاً تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها ومراحل عملية اتخاذ القرارات .

١,٣,٢ أهمية قائمة التدفقات النقدية كمصدر للمعلومات المحاسبية .

تعتبر قائمة التدفقات النقدية أحد أهم مصادر المعلومات المالية التي تعتمد عليها المنشأة نفسها عند تحليل وتفسير المعلومات باعتبارها تُصنف من ضمن المصادر الداخلية للمعلومات المالية كما هو الحال بالنسبة للقوائم المالية الأساسية الأخرى(حماد، ٢٠٠٦، ص ٤٢٦)، كما تُعد المعلومات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية مهمة في ترشيد قرارات المستثمرين من خلال مساهمتها في تحقيق الأهداف التي حددها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية :(العطعوطي، والظاهر،٢٠١٠، ص ٥٨).

ويمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية عند تحليل أي منشأة إلى نوعين هما: (نجم، ٢٠٠٦، ص ص ٤٦-٤٧).

١- مصادر داخلية من المنشأة:

وتتمثل المصادر الداخلية للمعلومات المحاسبية في:

أ- القوائم المالية الأساسية: وتشمل أربع قوائم أساسية قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

ب- المذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية: وتشمل الملاحظات والإيضاحات كافة، وتعتبر جزءاً من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة أو متاحة في القوائم المالية الأساسية.

ج- التقارير المؤقتة: وتشمل التقارير الدورية التي تُعد وتقدم على مدار السنة سواء كانت ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية.

د- تقارير مجالس الإدارة: التقارير التي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

هـ- تقرير مراقب الحسابات: ما قد يحتويه التقرير من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.

و- قوائم تنبؤات الإدارة.

ز- أي معلومات أخرى.

٢- مصادر خارجية (من خارج المنشأة).

وتتمثل المصادر الخارجية للمعلومات المحاسبية في:(موسى، ٢٠١٠، ص٧٧).

أ- الصحف: حيث توجد العديد من الصحف التي تتناول الاستثمار.

ب- المجلات المالية المتخصصة: هناك العشرات من المجلات المالية التي تهم المستثمرين.

ج- المطبوعات الحكومية: من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفةٍ عامة والجوانب المالية لها بصفةٍ خاصة إضافة إلى كونها مصدراً للمعلومات عن العديد من الصناعات.

د- بيانات الغرف التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد.

وتعتمد عملية ترشيد القرار إلى حد كبير على مدى ملاءمة المعلومات المقدمة، التي تتعلق باختصاصات عِدة تعمل تحت مظلة استخدام تكامل المعرفة ومنها المحاسبة، إذ تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية الأكثر نفعاً وفائدة في ترشيد القرارات الإدارية و الاستثمارية وقد تم الاستعانة في السنوات الأخيرة بالأساليب الرياضية وبحوث العمليات لغرض زيادة الدقة في قياس المعلومات الناجمة عن نظام المعلومات المحاسبي وتحديد الاحتياجات المثلى لمتخذي القرارات من تلك المعلومات (الشعباني، ٢٠٠٩، ص١٤٩).

وتُعد المعلومات المحاسبية هي الأكثر فائدة بالنسبة لمستخدمين في مجالات ترشيد القرارات ولكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية الأساسية (الملائمة والموثوقية) والثانوية (قابلية المعلومات للمقارنة مع مراعاة الثبات) للمعلومات المتوفرة، بل يعتمد الأمر على مستوى فهم وإدراك المستفيد أو متخذ القرار نفسه ومدى قدرته على تحليل وتفسير هذه المعلومات، بحيث يسبق مستوى فهم وإدراك المستخدم معيار فائدة المعلومات لاتخاذ القرارات، كما يؤثر مستوى معيناً من فهم وإدراك مستخدم المعلومات بصورة مباشرة على مضمون القوائم المالية وعلى القوائم المالية الملحقة، أي يؤثر على مستوى الإفصاح (حنان، ٢٠٠٦، ص ١٩٥).

وإلى حد كبير تتوقف جودة المعلومات المحاسبية على مدى الاكتمال والجودة في معايير المحاسبة والمراجعة المستخدمة لإعداد تلك المعلومات ومراجعتها، فمعايير المحاسبة تقدم القواعد والإرشادات التي تساعد في إعداد قوائم وتقارير مالية تحتوي على معلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان(صيام، ٢٠٠٣، ص ١٥٤).

عُرفت المعلومات على أنها: " بيانات تم تجهيزها، ولها معنى لمستلمها أو مستخدمها ولها قيم حقيقية أو متوقعة في العملية الجارية أو المستقبلية لاتخاذ القرارات، ويجب أن تضيف

إلى ما نعرفه عن حدث أو مكان وأن توضح لمستلمها شيئا لا يعرفه أو لا يمكن التنبؤ به" (نجم، ٢٠٠٦، ص٢٧).

وتعتبر خاصية الفهم والمعرفة المسبقة من خصائص متخذي القرارات ومستخدمي المعلومات المحاسبية إذ تعني: "مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديه، فمستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية يعتبر عاملاً مهماً في اتخاذ القرارات، فالمستخدم الذي لا يقدر على فهم المعلومات لا يمكنه اتخاذ الصائب حتى وإن كانت هذه المعلومات ملائمة و موثوقة ويمكن الاعتماد عليها "،(زيتون، ٢٠١٣، ص ١٨).

يقول اندروز (Andrus) في مجال المنافع أو (المكاسب) التي يمكن أن تتحقق من توافر المعلومات "أن أي معلومة يمكن أن تقوم من زاوية المنفعة المستمدة منها، هذه المنفعة تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها " (ياغي،٢٠١٠، ص ١٧٦).

فتزداد المعلومات أهميةً كلما تطابق شكل المعلومات مع متطلبات المدير متخذ القرارات وكانت متوفرة في الوقت المناسب؛ أي عند الحاجة لها، وكان من الممكن الوصل إليها أو الحصول عليها بسهولة ومن زاوية التملك يؤثر الفرد مُعد المعلومات في قيمتها من خلال الرقابة التي يمارسها على توزيع ونشر هذه المعلومات المنظمة.

وتبرز الحاجة إلى ضرورة تفعيل دور المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لتسهم بصورة أكثر فاعلية نحو تحقيق الأهداف وترشيد قرارات الاستثمار؛ لتتماشى مع متطلبات العولمة و افرازاتها في الوقت الراهن، خاصةً في ظل التحديات الهائلة جراء دخول العولمة والمعلوماتية والتوجه الاقتصادي العالمي نحو الاندماج وتجاوز الحدود الإقليمية وقرارات منظمة التجارة العالمية، كذلك قيام العديد من الدول من خصخصة للقطاع العام، وتعد المعلومات المحاسبية الملائمة

المصدر الأساسي في وضع وتركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية، كما تعد العنصر الأساس الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (حمزة، ٢٠٠٧،ص ١٤٦).

وللمعلومات المحاسبية أيضاً دور هام في سوق المال، الذي يمثل مجموع المستثمرين في الأسهم والسندات، ومساعدتهم على تكوين محافظ للأوراق المالية التي تعكس رغبتهم في الحصول على أعلى عائد مع درجة معينة من المخاطرة، كما تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في تحديد أسعار الأسهم، فكلما زاد الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالاستثمار أدى ذلك إلى تخفيض حالة عدم التأكد، ويمكن القول: إن التوازن في أسعار الأسهم في أي سوق من أسواق المال يتوقف على عاملين أساسيين هما:(التير، ٢٠٠٥، ص ٤٨).

١- توفر المعلومات وتماثلها لجميع المستثمرين.

٢- فهم وإدراك المستفيدين من المعلومات وأسلوب تفسيرهم للمعلومات.

كما كان لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) نشاطاً علمياً متميزاً، وقدم بذلك قاعدة هامة لتطوير نظرية المحاسبة، إذ صدر عن المجلس بين ١٩٧٨-١٩٨٥ ستة بيانات (AFAC S) وكان البيان السابع عام ٢٠٠٠ وكان من ضمن هذه البيانات بيان خاص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: (حنان، ٢٠١٣، ص٤١).

ولقد لاقى موضوع خصائص المعلومات المحاسبية اهتمام العديد من المجامع المهنية، أهمها دراسة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)، من خلال البيان رقم (٢) في سنة ١٩٨٠ بعنوان: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تناول هذا البيان أهم الخصائص كما هو موضح بالشكل رقم (٣,٢).(زيتون،٢٠١٣، ص ١٥).

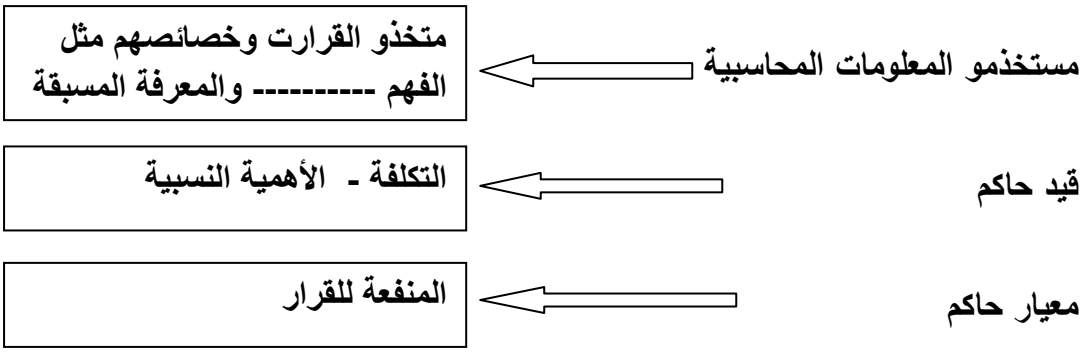

خصائص نوعية أساسية

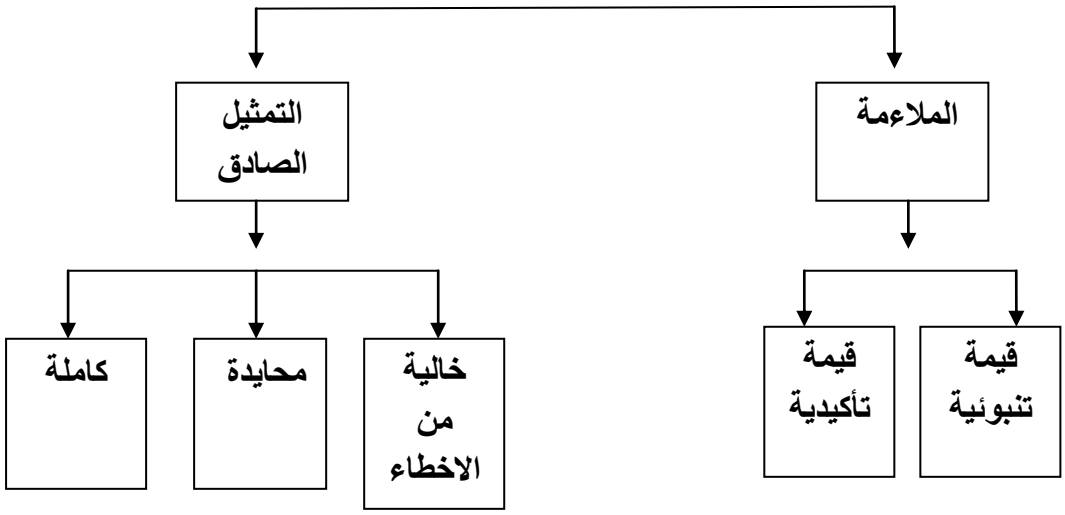

خصائص داعمة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

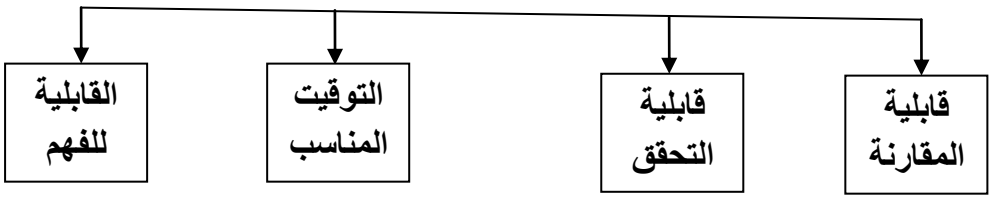

شكل رقم (٣,٢) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

(Kieso, et al, 2010, p44) *منقول عن (زيتون، ٢٠١٣، ص ١٥).

حيث يوضح الشكل(٣,٢) الخصائص النوعية للمعلومات، وقد نص مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) على ضرورة توفير ميزتين أساسيتين بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها في مخرجات العمل المحاسبي وهما:.

١- الملاءمة: أي قدرة المعلومات التي يتم التصريح بها في التأثير في القرار المتخذ من قبل مستخدم المعلومات المحاسبية، وهي بذلك تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى متلقيها ولكي تكون المعلومة ملائمة لابد أن تتصف بالآتي: (ميده، ٢٠٠٩، ٥٣٧)

أ- القيمة التنبؤية: وحتى تتصف المعلومة بالملاءمة يجب أن تكون ذات قيمة تنبؤية تساعد أو تعزز قدرة متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل.

ب-قيمة تأكيدية : لابد أن تمتلك المعلومة الملائمة قيماً استرجاعية أو ارتدادية متمثلة في قدرتها على الكشف عن مدى نجاح المستخدم في التحقق من توقعاته السابقة.

٢- التمثل الصادق : ويقصد بها أن تكون المعلومات قادرة على التعبير الصحيح عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يُمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة،

ولكي تمتاز المعلومة بالثقة لابد من توافر مجموعة من الخصائص هي: (زيتون، ٢٠١٣، ص ٢٨-٢٩).

أ- خالية من الأخطاء: "ويقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف بيان الأحدلث الاقتصادية، ولايوجد أخطاء في معالجة المعلومات المالية المعلن عنها "

ب- كاملة : وتعني هذه الخاصية "أن تُعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخذمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية "

ج- محايدة: وتعني تقديم حقائق دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين : مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية ، ومستوي المسؤولين عن اعداد التقارير المالية، والمقصود بحيادية المعلومات تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارس من قبل القائمين على اعداد وعرض المعلومات المحاسبية، للوصول إلى نتائج مسبقة، أو التأثير على سلوك مستخدمي هذه المعلومات في اتجاه معين (القشي، ٢٠١٣، ص ١٢٧).

كما أوضح الشكل (٤,٢) أيضاً الخصائص الداعمة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تعتبر مكملة ومعززة للحصائص الإساسية ويتفرع عنها عدد أربع خصائص هي (قابلية للمقارة، قابلية التحقق، التوقيت المناسب، وقابلية الفهم، وهي تميز المعلومات المفيدة عن تلك الأقل فائدة (زيتون، ٢٠١٣، ص ٣٢) .

أما بالنسبة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تُعد مخرجات النظام المحاسبي في ليبيا فيرى (أبوزيد) أن المحاسبة المهنية في ليبيا تميل نحو عدم ممارسة الحكم المهني للفرد، أو الاحتفاظ بتنظيم ذاتي، كما أن دور المحاسبة المهنية محدود جداً في تطوير وتنظيم المحاسبة، هذا بدوره أدى بنظام المحاسبة لأن يكون منظّماً ومخرجاته تفتقر للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (مثال على ذلك: الموثوقية، والقابلية للمقارنة والملاءمة والوقتية.....الخ).

كما أن الحرص على الالتزام بالمتطلبات القانونية (يدعمه التوجه الثقافي الليبي السائد لبعدي فروقات السلطة وتجنب الشك) مُهم جداً للمحاسبين الإداريين في ليبيا حتى وإن كان على حساب جودة المعلومات المحاسبية، كما أن هذه القوانين مُعدة بشكل رخو وبمصطلحات عامة، فهي لم تحدد أيّ معايير محاسبية يجب أن تُتبنى، ومن هنا كان عدم التوافق والاتساق في المعلومات

المحاسبية المنشورة هو الميزة الرئيسية للقوائم المالية المنشورة وهو بدوره أثّر سلباً على نوعية المعلومات بها (أبوزيد، ٢٠١٣، ص ص ٤٢٤-٤٢٥).

٢,٣,٢ مفهوم الاستثمار:

يتمحور الهدف الرئيسي لقرار المستثمر فرداً كان أو مؤسسة على الرغبة في تعظيم العائد المحقق على الاستثمار، ذلك في حدود المستوى المقبول من المخاطر، حيث يتوقف نجاح المستثمر في تحقيق هذا الهدف على مدى قدرته على إدارة استثماراته بقدر يحقق التوازن المطلوب بين عاملي الربحية والأمان. (مطر، ٢٠٠٩، ص١١)

ولهذا يحتل موضوع الاستثمار (Investments) مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية والإدارية، وغيرها من التخصصات التي ينصب اهتمامها على التطورات الهيكلية التي شهدتها المجتمعات المتقدمة، ولقد صاحب هذه التطورات تطور مماثل في مجال دراسة الاستثمار بجانبيه العيني والمالي، وبعد أن أصبحت مصادر التمويل الاستثماري غير مقتصرة على المصادر المحلية والعالمية والتقليدية، إذ تطورت واستحدثت أدوات وآليات وشبكة من المعلومات والاتصالات الاستثمارية في الأسواق العالمية، أتاحت فرصاً ومزايا استثمارية لم تكن متاحة في السابق، يشكل الاستثمار العيني ركيزة أساسية لتحقيق مستويات مناسبة من النمو في الناتج والدخل القومي واستخدام الأيدي العاملة، وبدون تواصل قدر من الاستثمار الصافي العيني لا يمكن ضمان مثل هذه المستويات، إلى جانب ذلك فإن الاستثمار المالي يشكل المصدر التمويلي الأساسي اللازم لتسيير النشاط الاقتصادي من خلال قيام المؤسسات المالية الوسيطة من نقل الأموال من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي التي في حاجة إلى توظيف هذه

الأموال في المجالات الاستثمارية المختلفة، ومن خلال ذلك تظهر أهمية الاستثمار بجانبيه العيني والمالي (الشمري، آخرون، ١٩٩٩، ص ٣).

ولقد تناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم الاستثمار نذكر منها:

١- الاستثمارهو " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تُعوضه عن القيمة الحالية للأصول المستثمرة، وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل المخاطر المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات" (مطر، ٢٠٠٩، ص ٢٠).

٢- وتناول معروف مفهوم الاستثمار من زوايا عدة: (معروف، ٢٠٠٩، ص ١٦-١٧)

أ-الاستثمار هو" الطلب على أموال الإنتاج، أو أنه الفرق بين الدخل المتاح (أو القابل للتصرف Disposal Income)) والطلب على أموال الاستهلاك ".

ب- الاستثمار هو" عملية اقتصادية مدروسة من قبل شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس أو قواعد علمية أو عقلانية بموجبها يجرى توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية... في المستقبل بتدفقات مستمرة عادةً تضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية ((المطلوبة)) وفي ظروف تتسم بالأمان (والتأكد) قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطرة ".

٣- ويرى (الشمري، وآخرون، ١٩٩٩، ص ٢٦) أن مفهوم الاستثمار العيني أو الحقيقي يعني: "الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة الذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية وزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة" أما الاستثمار المالي"

يعني تداول الأدوات الائتمانية وفي مقدمتها الأسهم والسندات الذي لا يترتب على الاستثمار فيها إضافة جديدة عينية إلي إجمالي الاستثمار العيني، بل إن شراء هذه الأسهم والسندات يمكن أن يسهم في تمويل الأنشطة الاستثمارية العينية المختلفة".

من التعريفات السابقة يتضح أن الاستثمار يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي يعتبر الأساس لأي تقدم اقتصادي، حيث يمثل الأمن الاقتصادي لأي دولة ولأي مشروع من المشاريع، ومن ثم فإنه المسؤول عن عملية الإبداع والتحول الاقتصادي؛ مما أفرز علاقة طردية بينه وبين هذه الجوانب، وجعل متخذ القرار الاقتصادي يولي الاستثمار اهتماماً كبيراً انطلاقاً من دوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية.

٣,٣,٢ تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها:

يمكن توزيع الاستثمارات حسب مجالاتها إلى:(معروف، ٢٠٠٩، ص ص ٣١- ٣٥).

أولاً: الاستثمارات المادية (الحقيقية).

وتشمل هذه الاستثمارات المادية الموجودات الحقيقة مثل العقارات والذهب والفضة والمعادن النفيسة والطوابع النادرة والتحفيات الأثرية واللوحات المتميزة، كما تتميز هذه الاستثمارات بمزايا عديدة تعود على أصحابها خاصةً وتعتبر:

أ- تجنب لمخاطر عديدة تتأتى من حالات عدم التأكد ومن ثم فرصة للتحوط من تقلبات الأسعار، وخاصةً التضخم.

ب- تنوع الأدوات الاستثمارية، وهذا يعزز من فرص الربحية ويقلل من مخاطر التركيز في مجال استثماري معين أو في أداة محددة بالذات.

ج- الإحساس الذاتي بالرضا في ملكية الموجودات الحقيقية من حيث النوع والكم، والفترة تخضع لإرادة أو لقرارات أصحابها وللظروف المحيطة بهم، أما ملكية الأسهم والسندات والأدوات المالية الأخرى عادة ما تكون خاضعة لشروط التعاقد الخاصة بها، كذلك لقرارات وظروف الجهات المصدرة لها، وأخيراً لقرارات حامليها.

ويؤخذ على الاستثمار المادي أو الحقيقي مقارنةً بالاستثمارات الأخرى أنه يعاني من مشكلة التحول السريع إلى النقدية.

ثانياً: الاستثمارات المالية:

وتتمثل في الاستثمارات المتعلقة بالأسهم والسندات وأذونات الخزانة والأدوات التجارية المصرفية والودائع القابلة للتداول...الخ، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تنظيماً مما جعل الدراسات الاستثمارية عادةً ما تركز على هذا النوع من الاستثمارات كونه يعتبر الأكثر استقطاباً للنشاطات الاقتصادية (الإنتاجية والتبادلية والتمويلية) على المستويات كافة.

أنواع الاستثمارات المالية المؤقتة:(العامري،٢٠١٣، ص ص ١٩٦-٢٠٠).

أ. حوالات الخزانة (أُذونات الخزانة) "وهي سندات حكومية قصيرة الأجل لا تزيد مدتها عن سنة واحدة، تصدرها الحكومة بهدف الاقتراض قصير الأجل، وتعتبر أداة من أدوات الدين العام القصير الأجل، وغالباً ما تسمى بالاستثمار الخالي من المخاطرة والسبب في ذلك يعود إلى انعدام المخاطرة ".

ب. الأوراق التجارية "هي مستند غير موثق صادر من المدين لأمر الدائن، أي سندات أذنية غير مضمونة تصدرها الشركات الكبيرة ذات الشهرة والسمعة العالية للحصول على حاجاتها من التمويل قصير الأجل ".

ج. شهادات الإيداع "هي عبارة عن إيصال رسمي أو تعهد يحمل سعر فائدة معين، وله تاريخ استحقاق محدد، وتُعد أداة من أدوات السوق النقدية وسوق رأس المال، وتباع بسعر فائدة وليس سعر خصم والفائدة تحسب على أساس ٣٦٥ يوماً "

د. الحوالات المصرفية المقبولة " هي مستند مالي أو ورقة مالية مسحوبة على مصرف معين (المسحوب عليه) من قبل أحد زبائنه شخص معنوي أو طبيعي يطلب فيه من ذلك المصرف أن يدفع لأمر شخص آخر (المستفيد) مبلغاً محدداً من الأموال بتاريخ معين "

هـ. إيداعات اليورودولار اليورودولار أو الدولار الأوربي وهو مصطلح مستخدم للإشارة إلى أي إيداعات بالدولار الأمريكي في البنوك المتمركزة خارج الولايات المتحدة، وتأخذ صورة إيداعات لأجل بالدولار الأوربي أو شهادات إيداع بالدولار الأوربي.

و. صناديق الاستثمار.

هي مساهمة شركات استثمار في صندوق مشترك وليست أوراقاً مالية قابلة للتسويق قصيرة الأجل، وتمكن هذه الصناديق المستثمرين من استثمار الأوراق المالية قصيرة الأجل ذات الفئات الكبيرة، وغالباً ما يطلق عليها بالصناديق النقدية، وتعتبر محافظ للأوراق المالية القابلة للتسويق مُدارة بشكل محترف. (العامري،٢٠١٣، ص ٢٠١).

ثالثاً: الاستثمارات البشرية:

ويعتمد هذا النوع من الاستثمارات على بناء قاعدة عريضة من ذوي المهارات والمؤهلات والخبرات العلمية والتكنولوجية والمهنية النظرية والتطبيقية المتباينة، بحيث تكون العناصر البشرية قادرة على إنجاز الوظائف التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي الكفؤ في النشاطات كافة، وتهدف الاستثمارات البشرية إلي بناء قوة عاملة (العنصر البشري) يمكن الاعتماد عليها بحيث يمكن استيعاب وتبني وتطويع وتطوير الابتكارات الحديثة فتتعاظم إمكانيات فرص التشغيل المتاحة ويزداد رشد أبناء المجتمع.(معروف، ٢٠٠٩، ص ٣٣).

رابعاً: الاستثمارات المعلوماتية:

تعتمد النشاطات الاستثمارية كافة حالياً على المعلومات، بل تُعد المعلومات من أهم العناصر التي تسهم في تحديد شفافية التعاملات المختلفة وخاصةً في الأسواق (المالية والمحلية) فتحقق الاستثمارات المعلوماتية نتائج متعددة منها: (معروف، ٢٠٠٩، ص ص ٣٥-٣٦).

أ- كلما توفرت المعلومات ووفق تصنيفها من الناحية التكنولوجية (معرفة المواصفات والأداء والبناء أو التصميم و المستقبليات) فإن الاستثمار يتسم باستقلالية أكبر.

ب- تسهم المعلومات في تطوير البنية الفوقية، وذلك من خلال انتشارها، مما يزيد من كفاءة الاستثمارات البشرية ويدعم بالتالي برامج التنمية المستدامة.

ج- تسهم المعلومات في نشر التوعية الاقتصادية والتطور التكنولوجي والتحول الاجتماعي، وذلك من خلال استثمار المعلومات في مختلف الأقاليم والمناطق الريفية والحضرية.

ويرى الباحث أن الاستثمار في العناصر البشرية يساعد في بناء قوة عاملة يمكن الاعتماد عليها في مواكبة الاستثمارات المعلوماتية والعكس، حيث تسهم الاستثمارات المعلوماتية في زيادة

كفاءة الاستثمارات البشرية ويدعم برنامج التنمية المستدامة، وهذا بدوره يساعد المؤسسة في كون أن الاستثمارا المادية الحقيقية والمالية تحتاج إلى قدر عالي من المعلومات والخبرات العلمية لتواكب التكنولوجيا الحديثة التي يتطلبها التشغيل الاقتصادي الكفؤ.

٤,٣,٢ أنواع القرارات الاستثمارية:

إن نجاح المشروع الاستثماري يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة القرارات الاستثمارية التي اتخذت في بداية حياة المشروع، ويرجع هذا إلى أن القرارات الاستثمارية تتميز عن القرارات التشغيلية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها أكثر خطورة.

وعادةً ما يترتب على القرارات الاستثمارية مجموعة من الأعباء الثابتة التي ليس من السهل تعديلها أو الرجوع عنها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات الكبيرة نسبياً، وأن مثل هذه المشروعات الاستثمارية ترتبط بها تدفقات نقدية تتحقق على مدار فترة زمنية طويلة مما يدعو إلى ضرورة أخذ مشكلة تغير القيمة الزمنية للنقود في الحسبان، كما يترتب على هذه القرارات الاستثمارية إنفاق مبالغ ضخمة قد تستدعي قيام المشروع باقتراض مبالغ ضخمة أو زيادة رأس ماله، مما يؤثر على الهيكل المالي للمنشأة، ويتوقف نجاح المشروع في المستقبل على القرارات الاستثمارية التي تتخذ عند بدء حياة المشروع، فقرار الاستثمار يعتبر من القرارات الهامة وربما لا يكون هناك قرار في قطاع الأعمال أهم وأخطر من قرار الإنفاق الاستثماري(www.sharqacademy.com).

كما تنفق المؤسسات والأفراد الكثير من الجهد والوقت إما في البحث عن مصادر الأموال أو في اتخاذ قرارات الاستثمار أو إنفاق تلك الأموال، ومن أمثلة قرارات الاستثمار (التوسع في خطوط

الإنتاج، بناء مخازن إضافية، الاستحواذ وتملك شركات أخرى) وهذه القرارات الاستثمارية ليست مهمة للمؤسسة فقط بل مهمة أيضاً للمستثمرين الحاليين والمرتقبين (العلي، ٢٠١٣، ص ١٧).

ونظراً لأهمية قرارات الاستثمار وما يترتب عليها من إنفاق ليس من السهل تعديله أو الرجوع فيه لذا ترتبط قرارات الاستثمار دائماً بعنصرين أساسيين هما العائد والمخاطرة.

فيعرف العائد "بأنه: الدخل المتولد من الاستثمار، أما المخاطرة فهي فرصة انحراف العائد الفعلي عن العائد المتوقع " فالمستثمر قد يجذبه عامل الخوف نحو الابتعاد عن المخاطر، فإن عامل الطموح أو المغامرة يجدبه نحو تحمل مخاطر نسبية بهدف الحصول على العوائد المجزية، ويوفر علم الاستثمار الحديث مقاييس موضوعية لكل من العائد والمخاطرة بحيث يتمكن المستثمر من تقييم الاستثمار الملائم لموقفة من المخاطر ومدى استعداده لتحملها، كما تمكنه من الدخول في استثمارات مدروسة تعتمد على تخفيض مخاطر الاستثمار من خلال تكوين المحفظة الاستثمارية المناسبة (عتر،وعتر، ٢٠١٠، ص ٣).

ويقصد بالمخاطرة أيضاً " هي درجة التقلب في العوائد الناجمة عن تغير الأوضاع الاقتصادية وأحوال سوق الصناعة التي تعمل بها المنشأة " (العامري، ٢٠١٣، ص ٢٧).

وتُعد قرارات الاستثمار أحد أهم القرارات سواء كانت إدارية أو اقتصادية "ويمكن تعريف اتخاذ القرارات بأنها عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها وكذلك يمكن تعريفها بأنها اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس علمية وحقائق تفيد عملية المفاضلة" (نجم، ٢٠٠٦، ص ٤٨).

ويقصد بالقرار الاستثماري "اتخاذ القرارات التي تتضمن توظيف الأموال في الموجودات المختلفة بنوعيها المتداولة والثابتة آخذين في الاعتبار بعدين رئيسيين عند اتخاذ هذا النوع من القرارات وهما العائد والمخاطرة " (العلي، ٢٠١٣، ص ١٨).

كما عُرف قرار الاستثمار طويل الأجل بأنه "هو ارتباط مالي بمبالغ كبيرة نسبياً لآجال طويلة يصعب جداً – أو يستحيل – الرجوع منها دون خسائر باهظة " (عبدالحميد، ٢٠١٠، ص٢٣).

وتصنف أنواع القرارات الاستثمارية والمرتبطة بالموازنة الاستثمارية إلى ثلاثة أنواع من القرارات:

١. **قرار قبول أو رفض المقترح الاستثماري.**

يعد هذا النوع من القرارات الجوهرية في الموازنة الاستثمارية لمنظمات الأعمال، فقبول المقترح الاستثماري يعني أن المنظمة سوف تستمر فيه، والعكس صحيح، وبشكل عام يقبل المقترح الاستثماري إذا كان العائد من ورائه أكبر من معدل العائد المطلوب تحقيقه أو يساويه أو إذا كان الوفر في التكاليف الذي سيترتب عليه يساوي الوفر المطلوب أو أكبر منه، وإذا لم يتحقق هذا يرفض المقترح (النجار،١٩٩٣، ص ١٩١).

وبلغة الاقتصاد فإن قبول أي مشروع استثماري أو رفضه تحكمه النقطة التي تتساوي عندها الإيرادات الحدية مع التكلفة الحدية للمشروع، فكلما زادت الإيرادات الحدية على التكلفة الحدية فإن هذا يعني إضافة إلى قيمة المنشأة، والعكس بالعكس أي كلما زادت التكلفة الحدية على الإيرادات الحدية يعني ذلك تخفيض في قيمة المنشأة، ولهذا يجب على المنشأة رفض أي مشروع تزيد تكلفته الحدية على إيراداته الحدية مادام هدفها تعظيم قيمة المنشأة وبالتالي تعظيم ثروة المالكين (العامري، ٢٠١٣، ٣٩٢).

٢. قرار ترتيب المقترحات الاستثمارية.

وهذا النوع من القرار يتعلق بموقف المنظمة عندما يكون أمامها أكثر من فرصة استثمارية أو مقترح استثماري مقبول، فيتعين على المنظمة إعادة ترتيب هذه المقترحات طبقاً لأهميتها النسبية في ضوء معيار القدرة المالية لها، خاصةً عندما تحتاج بعض المقترحات لحجم أموال أكبر من قدرة المنظمة، (آخذة في حساباتها المعايير الخاصة بالعائد والتكلفة).

٣. قرار المشروعات البديلة.

وهنا يكون أمام المنظمة خيار وحيد من بين البدائل المتاحة، فالمشروعات البديلة "هي المشروعات التي إذا اختير أحدها لا يتم اختيار غيره، فالاختيار لبديل مانع لاختيار بديل آخر" والجدير بالذكر أن هذا القرار لا ينفصل عن القرار السابق، ففي حالة تم قبول أكثر من مقترح استثماري وفقاً للمعيار المحدد من قِبل إدارة المنظمة وذلك في النوع الأول من القرارات فإن هذا النوع من القرارات لابد من إيجاد أدوات إضافية تساعد على اختيار أفضل البدائل المختارة، فإذا تم تحديده واختياره، انتفى الغرض من اختيار بديل آخر. (النجار،١٩٩٣، ص ١٩١).

ويرى الباحث من الممكن استنتاج أن كل نوع من أنواع القرارات المذكورة مرتبطة ببعضها البعض فيعتمد النوع الثاني من القرارات (ترتيب المقترحات الاستثمارية) على معياري العائد والتكلفة وهي معايير (قبول أو رفض المقترح الاستثماري) في النوع الأول من هذه القرارات، كما يعتمد النوع الثالث من القرارات (قرار المشروعات البديلة) على المعايير المحددة في النوع الثاني (ترتيب المقترحات الاستثمارية) الأهمية النسبية والقدرة المالية، أي: لا يتم اختيار البديل المانع ما لم يتم الأخذ في الحسبان معايير اختيار القرارات (قبول أو رفض المقترح الاستثماري) و(ترتيب المقترحات الاستثمارية).

٥,٣,٢ أنواع القرارات وفقاً لمدى توفر حجم المعلومات:

تعتمد عملية اتخاذ القرارات بالدرجة الأولى على مدى توفر المعلومات الملائمة سواء من ناحية حجم هذه المعلومات أو جودتها، وبالتالي تتنوع القرارات، وفقاً لمدى توفر حجم المعلومات إلى ثلاثة أنواع حسب الحالة: (ياغي،٢٠١٠، ص ٢١).

١) حالة التأكد الكامل:

وفي هذه الحالة يكون المدير مُتخذ القرار متأكداً من نتائج كل بديل من البدائل المتاحة، ويرجع ذلك كون هذه النظرية تفترض أن لدى المدير مُتخذ القرار معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار، وفي العادة تكون لكل بديل متاح نتيجة واحدة فقط، غير أن معرفة المدير الكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار هذه مستحيلة، لأن المدير متخذ القرار مخلوق بشري غير كامل، فالكمال لله وحده (ياغي،٢٠١٠، ص ٢١).

٢) حالة المخاطرة:

وفي هذه الحالة يعلم المدير مُتخذ القرار بالنتائج المحتملة ولكنة لا يعلم أياً من هذه النتائج سوف تحدث، ويرجع ذلك لتشعب عدد من النتائج لكل بديل متاح، ولا توجد معرفة كاملة باحتمالات وقوعها، لذا فإن قدراً من الاحتمالات يتم وضعه بالنسبة لكل نتيجة خاصة لكل بديل، ومن ثم فإن المدير مُتخذ القرار يفترض فيه ألا تكون لديه القدرة في التحكم أو مراقبة الظروف (أو البيئات) ولكن تكون لديه السلطة والقوة في زيادة أو إنقاص عدد من البدائل.

ويرى (مشرقي، ١٩٩٧) أن حالة المخاطرة تشير إلى أن ما سيجري في المستقبل ليس مؤكداً، فالمعلومات غير كافية، لذا فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات محتملة الحدوث مستقبلاً ودرجة احتمال حدوثها (ابوهويدي، ٢٠١١، ص ٣٤)، وُتعرف مخاطرة الاستثمار سواء كانت مشروعات أو أسهم أو أوراق مالية بأنها: "احتمال تحقيق مردود أو عائد أو

تدفق نقدي أقل من المردود أو العائد المتوقع، فكلما زاد احتمال تحقيق مردودات أو عوائد أو تدفقات أقل من المتوقع أو سالبة ارتفعت المخاطرة " (العلي، ٢٠١٣، ص ٢٠٥).

٣)حالة عدم التأكد:

تفترض هذه النظرية أن يكون مُتخذ القرار على علم بكل النتائج المحتملة، ولكنه لا يعلم باحتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وفي حالة عدم التأكد يكون لكل بديل محتمل عدد من النتائج ولا توجد معرفة باحتمالات حدوث كل نتيجة من هذه النتائج تساعد المدير مُتخذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة، كما لا تتوفر لدى المدير مُتخذ القرار إلا معلومات جزئية عن الظروف (أو البيئات) أو احتمال حدوثها، وفي ظل هذه الظروف الغامضة لا يوجد قرار يمكن التعبير عنه بأنه القرار البديل المثالي، ليس أمام المدير مُتخذ القرار سوى القيام بتحكيم حدسه وتجربته ليحاول الوصول إلى نقطة الرضا والقناعة؛ لأنه لا يستطيع تحقيق الحد الأقصى من المنفعة أو المكاسب حسب المفهوم الاقتصادي (ياغي،٢٠١٠، ص ٢٢).

وقد لاقى موضوع اتخاذ القرارات أهمية كبيرة عند العديد من العلماء و الباحثين والمهتمين والدارسين، واكتسب نصيباً كبيراً في الكتابات العلمية كنظرية المنظمة والتنظيم، ويرجع السبب في ذلك إلى أن تطوير أو إصلاح الإدارة يرتبط بمدى النجاح في أفضل القرارات الممكنة، ومن ثم يُصبح الاهتمام بترشيد عملية اتخاذ القرارات وتحديثها هو اهتمام بتنمية العملية الإدارية.

"ويري " سايمون" من خلال نموذجه أن السلوك الإداري هو نتيجة لعمليات اتخاذ القرارات التي تجري في التنظيم، وبالتالي فإن فهم السلوك والتنبؤ به يقتضيان دراسة كيف تتخذ القرارات ومعرفة المؤثرات التي تحددها " (ياغي، ٢٠١٠، ص ٦٣).

وقد قسم "سايمون" صورة الرشد في القرارات إلى ستة أنواع نلخصها كما يلي:

أ- القرار الرشيد موضوعياً Objectively Rational وهو القرار الصحيح الذي يهدف إلى تعظيم Maximize قيمة معينة في وقت معين.

ب- القرار الرشيد شكلياً Subjectively Rational وهو ذلك القرار الذي يعظم طريقة التوصل إلى القيمة المعينة في إطار المعرفة والمعلومة المتاحة.

ج- القرار الرشيد بطريقة واعية Consciously Rational وهو ذلك القرار الذي يقوم على عملية واعية لتطويع الوسائل لتلائم الغايات المرجوة.

د- القرار الرشيد قصداً Deliberately Rational وهو ذلك القرار الذي يقوم على عملية مقصودة لجعل الوسائل ملائمة للغايات.

هـ- القرار الرشيد تنظيمياً Organizationally Rational وهو ذلك القرار الذي يوجه تماماً لتحقيق أهداف التنظيم.

و- القرار الشخصي الرشيد Personally Rational وهو ذلك القرار الذي يوجه تماماً لتحقيق الأهداف الشخصية للمدير مُتخذ القرار.

ويعني تعبير (الرشد) "أن يكون القرار معبراً عن أفضل البدائل التي توفر أفضل السبل لبلوغ الهدف الذي من أجله اتُّخذ القرار" (ياغي، ٢٠١٠، ص ٦٣).

وفي هذا الإطار اعتبر سايمون أن الرشد الإداري أو القرار الرشيد هو ذلك القرار الذي يجمع بين صفتي الرشد التنظيمي (ج) والرشد الشخصي (ح) مع الأخذ في الاعتبار أن المدير مُتخذ القرار هو شخص يشغُل مركزاً إدارياً رسمياً داخل التنظيم، ومن هنا فإن على مُتخذ القرار أن يوازن

بين أهدافه الشخصية وأهداف المنظمة التي يعمل فيها، ويترتب على ذلك أن القرارات التنظيمية تتأثر بمجموعه من العوامل التالية:

١- عوامل شخصية مرتبطة بسلوك وأهداف واتجاهات ونظام القيم الفردي.

٢- عوامل تنظيمية غير شخصية مرتبطة بالمنظمة وبيئتها.

فتُعد عملية اتخاذ القرارات محور العملية الإدارية وجوهرها باتفاق العديد من العلماء البارزين، وأن نجاح المنظمة يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة القيادة الإدارية على اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، وعلى هذا الأساس أصبح التفكير في العمل الإداري يركز إلى حد بعيد على عملية اتخاذ القرارات ومناهجها المتبعة والعوامل التي تؤثر فيها، ولم يكن عالم الإدارة الأمريكي (هيربرت سايمون) مُغالياً عندما أشار إلى كلمة (الإدارة – بمعنى اتخاذ القرارات أو اتخاذ القرارات – بمعنى الإدارة) ولم يتردد عالم الإدارة الأمريكي المشهور (ليونارد وايت) باعتبار عملية اتخاذ القرارات من الأمور الجوهرية للمدير ووصفها بأنها – قلب الإدارة (الهزايمة، ٢٠٠٩، ص ٣٩٦).

" ويقول (**Ljri-1980**) إن التركيز على الأرباح بوصفها مؤشراً للأداء يلغي الرشد الاقتصادي للقرارات الاستثمارية التي تعتمد على التدفقات النقدية، وفي هذا الخصوص يؤكد (**Gombul and ketz, 1983**) أن المستثمر والمقرض عندما يتخذ قراراً، فإنه يفاضل بين النقدية الحاضرة والنقدية المتوقعة مستقبلاً، مما يعني أهمية قائمة التدفقات النقدية لهؤلاء المستثمرين " ((العطعوطي، والظاهر،٢٠١٠، ص ٥٩).

ويرى (كداوي) الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار، فعلى متخذ القرار أن يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ القرار الاستثماري ومن ثم الاعتماد على عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار حتى يكون القرار الاستثماري رشيداً.(أبوهويدي،٢٠١١، ص ص ٦٢-٦٣).

ومن أهم هذه المبادئ والمعايير:

أ- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية:

كلما تعددت البدائل كان لمتخذ القرار مرونة أكثر تمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

ب- مبدأ الملاءمة:

حتى تسهل عملية إدارة هذه الاستثمارات بشكل جيد يجب أن تكون الاستثمارات المختارة ملائمة لطبيعة المشروع وكفاءته وخبراته.

ج- مبدأ الخبرة والكفاءة:

من المفترض أن يكون المستثمر على قدر عالٍ من الخبرة والكفاءة، أو الاستعانة بالمستشارين والمتخصصين ممن لديهم الخبرة والكفاءة والقدرة على اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.

د- مبدأ تنوع المخاطرة الاستثمارية:

إن تنوع الأدوات الاستثمارية بشكل محسوب يقلل من المخاطر، في ضوء العلاقة بين العائد والمخاطرة تُختار الأدوات الاستثمارية الملائمة.

٦,٣,٢ قواعد صنع القرارات الاستثمارية:

يرى (البنا) أنه عند صُنع القرارات توجد ثلاث قواعد أساسية يمكن اعتمادها وفق الآتي: (الشعباني، ٢٠٠٩، ص ٤٩).

أ- قياس أقصى صافي قيمة حالية:

إذ تقترح هذه القاعدة أنه يجب توجيه الموارد والاستخدامات التي تعظم القيمة الحالية لصافي المنافع التي يمكن تحقيقها.

ب- قياس نسبة المنافع إلى التكلفة:

وبموجب هذه القاعدة أن القرار سيتخذ أو النشاط سينفذ إذا كانت القيمة الحالية للمنافع إلى الكلف هي أكثر من الواحد الصحيح.

ج- القياس الصافي الموجب للقيمة الحالية:

أي أن القرار سيتخذ إذا كانت القيمة الحالية لصافي المنافع أكبر من الصفر.

٧,٣,٢ مراحل عملية اتخاذ القرارات:

هناك العديد من الآراء حول مفهوم الخطوات الرئيسية التي تمر بها عملية اتخاذ القرارات، حيث أشار (ايرنست أرش) "إلى أن عملية اتخاذ القرارات الرشيدة استناداً إلى العديد من الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال على أكثر من ألفي (٢٠٠٠) مدير ومشرف ومنفذ تتم وفق الخطوات التسع التالية ":(ياغي، ٢٠١٠، ص ١٣١).

١. فهم ومراقبة بيئة القرار.
٢. تحديد المشكلة.
٣. تحديد أهداف المشكلة.
٤. تشخيص المشكلة.
٥. تطوير بدائل الحلول (أو بدائل خطط العمل).
٦. تأسيس معايير (أو طريقة لتقييم البدائل).
٧. تقييم بدائل الحلول (أو خطط العمل).
٨. اختيار أفضل بدائل الحل (أو خطط العمل).
٩. تنفيذ أفضل البدائل (أو خطط العمل).

وتتباين الأراء حول الخطوات الرئسية لعملية اتخاذ القرارات حيث لخص (هيربرت سايمون) المعالم الأساسية لعملية اتخاذ القرارات على النحو التالي: (ياغي، ٢٠١٠، ص ١٣٠).

١. المرحلة الأولى: مرحلة البحث والاستطلاع ، وذلك من خلال البحث عن مواقف مناسبة لاتخاذ القرار.

٢. المرحلة الثانية: مرحلة التصميم ، والمقصود بهذه المرحلة البحث عن بدائل مختلفة لمواجهة القرار.

٣. المرحلة الثالثة: مرحلة الاختيار، أي اختيار البديل الأكثر ملاءمة والأكثر احتمالاً للنجاح من بين التي سبق التوصل إليها في المرحلة السابقة.

أما رواد الفكر الإداري التقليدي (أو الاتجاه النظري) الذين يريدون تعظيم اتخاذ القرار من خلال اختيار أحسن بديل أو البديل الأمثل من بين جميع البدائل المقترحة لحل المشكلة فيرون أن القرار الأمثل يمر بالمراحل التالية:(ياغي، ٢٠١٠، ص ١٣٢).

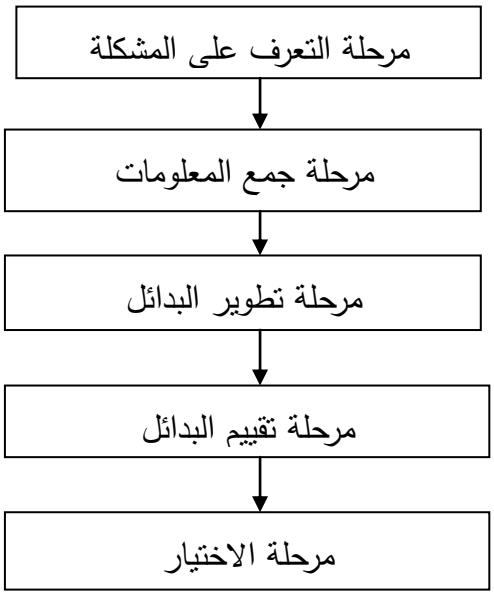

شكل رقم (٤,٢) المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار

المصدر: (ياغي، ٢٠١٠، ص ١٣٢).

الخلاصة:

كون أن الإدراك أحد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة خصص له المبحث الأول والذي تناول الباحث فيه مفهوم الإدراك وخصائصه، العوامل المؤثرة في الإدراك مثل العوامل المتعلقة بالمثيرات والعوامل الذاتية للفرد والعوامل المتعلقة بالموقف والبيئة، ومفهوم الإدراك في المحاسبة وأثره على المعلومات المحاسبية واستخلص الباحث تعريفاً للإدراك، الإدراك هو "قدرات ذهنية نسبية تتفاوت من فرد لآخر في فهم وتفسير ما يدور حوله وما يحيط به من معلومات ترِد إليه من البيئة المحيطة، وترجمتها في صورة سلوك معتمداً في ذلك على المعرفة المخزنة في ذاكرته وتجاربه السابقة" وفي المبحث الثاني تناول الباحث لمحة عامة عن قائمة التدفقات النقدية كونها أحد المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة ابتداءً من نشأة وتطور هذه القائمة، والحقبة الزمنية التي مرت بها، حيث تغيرت من حيث الشكل والمضمون والانتقال من مفهوم الأموال (كرأس المال العامل) إلى مفهوم الأموال (بمعنى النقدية) ثم إلى المفهوم الشامل للأموال (بمعنى جميع الموارد المالية) ليشمل جميع المعاملات المالية التي تؤثر على المركز المالي ككل، وليست المعاملات التي تؤثر على رأس المال العامل أو رصيد النقدية فقط، مع عرض لمفهوم قائمة التدفقات النقدية وأهدافها وأهميتها وطرق عرضها وأشكالها كونها تُعد القائمة الثالثة بعد قائمتي الدخل والميزانية، إلا أن أهمية هذه القائمة بالنسبة للمؤسسات في البيئة المحلية هو محل اهتمام هذه الدراسة التي جاءت مكملة لدراسات سابقة تشير في نتائجها إلى عدم قيام المؤسسات في ليبيا بإعداد قائمة التدفقات النقدية، ويرجع ذلك لعدة عوامل وأسباب قد يكون موضوع إدراك أهميتها من عدمه هو أحد أسباب عدم الاهتمام بهذه القائمة وما توفره من معلومات هامة تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل، كذلك تسهيل عمليتي التحليل والاستنتاج، وإعطاء صورة كاملة عن سياسات وقرارات إدارة المنشأة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتحديد صافي التدفق

النقدي من هذه الأنشطة والإجابة على العديد من الأسئلة الهامة التي عجزت القوائم التقليدية عن الإجابة عليها، خاصةً في ظل التطور والنمو الاقتصادي وظهور الأسواق المالية وحِدّة المنافسة أصبحت قائمة التدفقات النقدية مجال اهتمام المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وتناول المبحث الثالث معلومات قائمة التدفقات النقدية كمصدر مهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وخصائص المعلومات المحاسبية ومصارد الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري، وكون أن المتغير التابع في هذه الدراسة ترشيد القرارات الاشتثمارية فقد تم التطرق إلى ومفهوم الاستثمار وأنواع القرارات الاستثمارية وقواعد صنع القرار الاستثماري كما تناول أيضاً تصنيف الاستثمارات حسب مجالاتها ومراحل عملية اتخاذ القرارات .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

مقدمة

هدفت الدراسة إلى قياس مدي إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، حيث خُصص هذا الفصل لاستعراض أداة جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، (استمارة الاستبيان) والتعريف بمجتمع وعينة الدراسة والأساليب والتحليلات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وعرض نتائج التحليل والوصفي لخصائص عينة الدراسة ومتغيرات الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة من خلال مبحثين، حيث خُصص المبحث الأول للطريقة والإجراءات، وخصص المبحث الثاني لعرض وتحليل لبيانات واختبار الفرضيات .

١,٣ : الطريقة والإجراءات

تناول هذا المبحث وصفاً تفصيلياً لمجتمع وعينة الدراسة، كما تناول استمارة الاستبيان التي استخدمت كأداة رئيسة لتجميع البيانات وكيفية توزيع استمارة الاستبيان، ونسبة الردود واختتم هذا المبحث بالأساليب التي استخدمت لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

١,١,٣ مجتمع وعينة الدراسة:

ناقش هذا الجزء حجم وطبيعة مجتمع الدراسة والفئات المكونة له، كما ناقش حجم العينة وكيفية تحديدها

١,١,١,٣ مجتمع الدراسة :

تَكوَّن مجتمع الدراسة من فئتين، الفئة الأولى إنحصرت في الإدارة العليا لصندوق الضمان الاجتماعي، والفئة الثانية فروع صندوق الضمان الاجتماعي المنتشرة في ليبيا، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة الكلي (١٤٠) مفردة مقسم كالتالي .

الفئة الأولى : تشمل مدراء الإدارات ومساعديهم ورؤساء الأقسام وموظفي إدارة الشؤون المالية وإدارة المراجعة الداخلية ، وإدارة التفتيش والاشتراكات، وإدارة الاستثمار، والبالغ عددهم (٥٠).

الفئة الثانية : تشمل مدراء الفروع ورؤساء أقسام ووحدات أقسام الشؤون المالية، والمراجعة الداخلية والتفتيش الاشتراكات، والبالغ عددهم (٩٠).

وقد تم تحديد مجتمع الدراسة من واقع الهيكل الاداري الخاص بصندوق الضمان الاجتماعي .

٢,١,١,٣ عينة الدراسة :

لظروف ليبيا الحالية بسبب الأحداث الجارية فيها، تعذر على الباحث المسح الشامل لمجتمع الدراسة كما أن ارتفاع التكلفة والجهد والوقت المطلوب للقيام بالمسح الشامل لمفردات مجتمع الدراسة قد وقف عائقا دون تمكن الباحث من دراسة مفردات المجتمع ككل، لذا لجاء الباحث إلى استخدام العينة العشوائية البسيطة باعتبار أن مجتمع الدراسة متجانس، ويتصف أفراد العينة بنفس الصفات الموجودة في مجتمع الدراسة الأصلي، حيث بلغ حجم عينة الدراسة عدد (١٠٣) مفردة من إجمالي حجم مجتمع الدراسة الكلي والبالغ (١٤٠) مفردة الجدول رقم (٣-١)، يوضح حجم عينة الدراسة والنسبة المئوية من حجم المجتمع الأصلي .

وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة باستخدام الجداول المقدمة من كل من كريجيسي ومروجان (krejcie _ Morgan, 1970) لتحديد العينات اعتماداً على حجم المجتمع الكلي (هامش الخطاء المسموح به (٥%)) (النجار وآخرون،٢٠١٠، ص ١٠٦).

الجدول رقم (١,٣) حجم مجتمع وعينة الدراسة

البيان	الإدارة العامة	الفروع	الإجمالي
حجم المجتمع	٥٠	٩٠	١٤٠
حجم العينة	٣٧	٦٦	١٠٣
النسبة	%٧٤	% ٧٣	%٧٣,٥

٢,١,٣ أداة جمع البيانات :

الأداة هي الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وجدولتها، ويعد الاستبيان أحد الأدوات الأساسية وأهمها، ووسيلة من وسائل أدوات جمع البيانات، فالاستبيان وسيلة أو أداة يستخدمها القائمون بالبحث في مجال العلوم النفسية والاجتماعية، بهدف التوصل إلى معلومات أو آراء تفيد في إثبات صحة التساؤلات المطروحة حول مشكلة ما، ومن مزايا الاستبيان إمكانية وصوله إلى مجموعة من الأفراد ينتشرون على رقعة واسعة من الأرض(عبد المؤمن، ٢٠٠٨، ص ص ٢٠٢-٢٠٨).

ونظراً لانتشار فروع صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، تم استخدم استمارة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة، والتي تم تصميمها بعد الإطلاع على ما ورد في الأدب المحاسبي والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، واستناداً للإطار النظري للدراسة، وقد قُسمت استمارة الاستبيان إلى قسمين رئيسيين، خُصص القسم الأول للمعلومات الديموغرافية لعينة الدراسة، بينما خصص القسم الثاني لجمع المعلومات المطلوبة لاختبار فرضيات

الدراسة المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، ومدى إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية، كذلك مدى التركيز على قياس واحتساب عناصر النشاط الرئيسي (إيراد الاشتراكات الضمانية) ومدى اعتماد صندوق الضمان الاجتماعي على الإجراءات المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تم وضع عبارات الاستبيان في شكل أسئلة مغلقة بحيث تتضمن كل فقرة مجموعة إجابات محددة ليختار المشارك إحدى الإجابات التي يراها تتفق مع رأيه حول موضوع الدراسة، وصُممت الأسئلة الموضوعة بشكل يتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي، والذي تم استخدامه في دراسات سابقة متشابهه لموضوع هذه الدراسة والهدف من المقياس هو تحديد اتجاه أراء مفردات العينة المراد قياسها.

لاختبار مقياس الاستبانة فقد تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات السؤال الأول والثالث والرابع كما هو موضح بالجدول رقم (٢,٣) .

الجدول رقم (٢,٣) قيم ومعايير كل وزن من أوزان المقياس الخماسي المعتمد في الدراسة

الدرجة	١	٢	٣	٤	٥
مستوى الملائمة	معدومة	متدنية	متوسطة	عالية	عالية جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء المتوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، بالنسبة للسؤال الأول والثالث والرابع وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣,٣)

الجدول رقم (٣,٣) مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
أقل من ١,٨٠	معدومة
من ١,٨١ إلى ٢,٦٠	متدنية
من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠	متوسطة
من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠	عالية
من ٤,٢١ إلى ٥,٠	عالية جداً

٣,١,٣ توزيع وجمع استمارة الاستبيان :

تم استخدم الأسلوب التقليدي والأسلوب الحديث في توزيع استمارة الاستبيان وجمعها، وذلك من خلال الاتصال المباشر (التسليم باليد) كلما أمكن ذلك، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة الالكترونية شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) عبر البريد الالكتروني (الإيميل) لبعض مفردات العينة واستغرقت المدة كاملة ما بين توزيع الاستمارات وجمعها ثلاثة أسابيع تقريباً، حيث بلغ عدد الاستمارات التي تم استلامها من مفردات العينة ٨٩ استمارة من أصل ١٠٣ استمارة تم توزيعها، أي بنسبة ٨٦% وهي نسبة جيدة يمكن الاعتماد عليها في تحليل بيانات الدراسة، وتمثل نسبة الفاقد ١٤% لعدم تمكن بلعض المشاركين من الرد، ويوضح الجدول رقم (٣-٤) الاستمارات المرسلة والمستلمة من المشاركين في الدراسة.

الجدول رقم (٤,٣) استمارات الاستبيان المرسلة والمستلمة

البيان	موظفي الإدارة العامة		موظفي الفروع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاستمارات المرسلة	٣٧	%١٠٠	٦٦	%١٠٠
الاستمارات المستلمة	٣٢	%٨٦,٥	٥٧	%٨٦,٤
الاستمارات غير المستلمة	٥	%١٣,٥	٩	%١٣,٦

٤,١,٣ أساليب تحليل البيانات:

لبيان مدى استجابة عينة الدراسة لأسئلة أداة القياس، تم استخدام الأسلوب الاحصاء الوصفي من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الانسانية والاجتماعية spss، إذ تم استخدام الأساليب الاحصائية التالية :

١- **المتوسط الحسابي** : بهدف التعرف على تقييمات عينة الدراسة لكل فقرة .

٢- **الانحراف المعياري** : لغرض قياس درجة تشتت قيم إجابات العينة عن الوسط الحسابي لكل فقرة .

٣- **الإحصاء الوصفي** : وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة، ويتضمن ذلك النسب المئوية وجداول التوزيع التكراري .

٤- **اختبار (t-test)** : لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى في الدراسة .

٥- **الانحدار الخطي المتعدد** (Multiple Linear Regression): لاختبار الفرضية الرئيسة االثانية في الدراسة، حيث يُعرف الانحدار الخطي المتعدد بأنه: "عملية تقدير العلاقة الخطية بين عدد متغيرات،يُعد أحداها متغيراً تابعاً، والمتغيرات الأخرى تُعد متغيرات مستقلة" (طعمة وحنوش، ٢٠٠٩، ص ٢٣٥).

٦- **الانحدار الخطي البسيط** (Simple Linear Regression) **:** لاختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الثانية في الدراسة، حيث يُعرف الانحدار الخطي البسيط بأنه " عملية تقدير العلاقة الخطية بين متغيرين فقط، أحداهم متغيراً (مستقلاً)، ولآخر متغيراً (تابعاً)". (طعمة وحنوش، ٢٠٠٩، ص ٢١٥).

٧- **تحليل التباين الأحادي** (One Way Anova) : لاختبار الفروقات ذات الدلالة الاحصائية بين أفراد عينة الدراسة .

٢,٣ عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تناول هذا المبحث عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات من خلال الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة للوصول إلى نتائج التحليل الاحصائي .

١,٢,٣ صدق وثبات استمارة الاستبيان :

لقد تم قياس صدق وثبات استمارة الاستبيان وقف الآتي :

١,١,٢,٣ صدق استمارة الاستبيان:

يقصد بصدق أداة الدراسة (استمارة الاستبيان) أن تكون استمارة الاستبيان قادرة على قياس وتحقيق ما صُمِمت لأجله بما يُحقق أهداف الدراسة، وقد تم قياس صدق استمارة الاستبيان بطريقتين هما :

أولاً: صدق المحتوى (المحكمين).

وبعد أن انتهى الباحث من تصميم استمارة الاستبيان مستنداً في تصميمها على ما ورد في الأدب المحاسبي والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة حتى أصبحت في صورتها الأولية، حيث تم عرضاستمارة الاستبيان على عدد (٦) محكمين من أساتذة المحاسبة والإحصاء وعلم الاجتماع الأكاديميين في الجامعات الليبية والمشار إليهم في الملحق رقم (٢) من أجل الاسترشاد بآرائِهم حول الفقرات التي تضمنتها استمارة الاستبيان، وقد أخذ الباحث ببعض ملاحظات ونصائح المحكمين من خلال حذف بعض الفقرات، كما تم تعديل بعض الفقرات الأخرى حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية لاستمارة الاستبيان وأصبحت جاهزة للتوزيع على عينة الدراسة.

ثانياً: الصدق الذاتي :

كما تم استخدام معامل الثبات (Alpha) لقياس الصدق الذاتي للأداة، من خلال الجدر التربيعي لمعامل الثبات ألفا والبالغ (٠,٩٣٩)، حيث بلغ معامل الصدق (٠,٩٦٩)، وهو مؤشر جيد لصدق المقياس المستخدم في الدراسة .

٢,١,٢,٣ ثبات استمارة الاستبيان :

يقصد بثبات استمارة الاستبيان، أن تعطي استمارة الاستبيان نفس النتيجة فيما لو تم توزيعها أكثر من مرة، و بمعنى أخر إمكانية الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف مشابهة واستخدام الأداة نفسها (المخادمة، ٢٠٠٦، ٢٩٢).

وقد تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لتحديد درجة ثبات أداة الدراسة، حيث تشير النتيجة الواردة في الجدول رقم (٣-٥)، أن درجة الثبات في استجابات عينة الدراسة لجميع المتغيرات كانت (٩٣,٩%)، وهي نسبة جيدة لأن قيمة ألفا المعيارية أكثر من (٦٠%).

الجدول رقم (٥,٣) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ)

الفقرات	المحاور	معامل الثبات
١-٨	أهمية قياس بنود قائمة التدفقات النقدية .	٠,٩٣١
١-١٥	مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية.	٠,٨٦١
١-١٦	أهمية التركيز عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات).	٠,٧٤٠
١-١٧	درجة الاعتماد علي الإجراءات المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية .	٠,٩١٩
	معامل الثبات الكلي	٠,٩٣٩

٣,٢,٣ التحليل الوصفي لخصائص المشاركين في الدراسة :

يتناول هذا الجزء النتائج المتعلقة بخصائص المشاركين في الدراسة باستخدام المعلومات الديموغرافية لهم المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة الحالية، الإدارة أو القسم التابع له، سنوات الخبرة، الدورات التدريبة كما ورد في الجدول رقم (٣-٦) وكانت النتائج كالتالي :

١,٣,٢,٣ المستوى التعليمي :

يتضمن الجدول رقم (٣-٦) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً لمؤهلاتهم العلمية حيث كانت أعلى نسبة مئوية لحملة شهاداة البكالوريوس والتي تشكل نسبة (٤٩,٤%)، تليها نسبة حملة شهادات الدبلوم العالي والتي تشكل نسبة (٢٥,٨%) ثم حملة شهادات الماجستير بسنة (١٣,٥%) وهذا مؤشر جيد يدل علي مستوى تعليمي مناسب الأمر الذي تزداد معه الثقة في النتائج التي سوف يتم التوصل إليها، مع انخفاض نسبة حملة شهادات الدبلوم المتوسط والتي تشكل نسبة (٩%) .

جدول رقم (٦,٣) توزيع المشاركين في الدراسة حسب البيانات الديموغرافية (العدد والنسبة المئوية)

حسب المؤهل العلمي			حسب الإدارة أو القسم التابع له		
البيان	العدد	النسبة	البيان	العدد	النسبة
دبلوم متوسط	٨	%٩	الشؤون المالية	٢٩	%٣٢,٦
دبلوم عالي	٢٣	%٢٥,٨	المراجعة الداخلية	١٩	%٢١,٣
بكالوريوس	٤٤	%٤٩,٤	التسجيل والاشتراكات والتفتيش	٢٢	%٢٤,٧
ماجستير	١٢	%١٣,٥	الاستثمار	٤	%٤,٥
دكتوراه	٠	٠	أخرى	١٥	%١٦,٩
أخرى	٢	%٢,٢	-----	---	-------
المجموع	٨٩	%١٠٠	المجموع	٨٩	%١٠٠
حسب التخصص العلمي			حسب سنوات الخبرة العملية		
البيان	العدد	النسبة	البيان	العدد	النسبة
محاسبة	٥٣	%٥٩,٦	أقل من ٥ سنوات	٧	%٧,٩
إدارة	١٥	%١٦,٩	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	١٨	%٢٠,٢
اقتصاد	٨	%٩	من ١٠ سنوات إلى أقل من ١٥ سنة	١٨	%٢٠,٢
تمويل ومصارف	٦	%٦,٧	من ١٥ سنة فأكثر	٤٦	%٥١,٧
أخرى	٧	%٧	-------	---	------
المجموع	٨٩	%١٠٠	المجموع	٨٩	%١٠٠
حسب الوظيفة الحالية			حسب عدد الدورات التدريبية		
البيان	العدد	النسبة	البيان	العدد	النسبة
مدير إدارة	٥	%٥,٦	لم يسبق لهم التدريب	٣١	%٣٤,٨
مساعد مدير إدارة	٤	%٤,٥	دورة واحدة	١٨	%٢٠,٢
مدير فرع	٩	%١٠,١	دورتان	٨	%٩
رئيس قسم	٤٤	%٤٩,٥	أكثر من دورتان	٣٢	% ٣٦
رئيس وحدة	٢٧	%٣٠,٣	--------	---	------
المجموع	٨٩	%١٠٠	المجموع	٨٩	%١٠٠

٢,٣,٢,٣ التخصص العلمي :

من الجدول رقم (٣-٦) يتضح من خلال توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للتخصص العلمي أن أغلب المشاركين في الدراسة يتوفر لهم تخصص في مجال المحاسبة حيث شكلت نسبتهم (٥٩,٦%) وتعتبر نسبة جيدة ذات دلالة على تخصصات مناسبة للمشاركين في الدراسة يسهم في دقة الإجابات على فقرات الاستبيان باعتبار أن الدراسة في صُلب هذا التخصص، في حين كانت نسبة حملة المتخصصين في مجال الإدارة (١٦,٩%)، بينما تقاربت نسب باقي التخصصات (الاقتصاد والتمويل و الأخرى) كما هو موضح بالجدول المشار إلية .

٣,٣,٢,٣ الوظيفة الحالية :

الجدول رقم (٣-٦) يوضح توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للمراكز الوظيفية الحالية، حيث كانت نسبة من يشغلون وظيفة رؤساء الأقسام هي الأعلى وشكلت نسبة (٤٩,٤%)، تليها نسبة من يشغلون وظيفة رؤساء الوحدات والتي شكلت نسبة (٣٠,٣%)، حيث بلغت نسبة رؤساء الأقسام والوحدات مجمعة (٧٩,٨%) وهي نسبة جيدة باعتبار أن هذه الوظائف تنفيذية والتي من المفترض أن تكون على قدر مقبول من الإدراك والفهم والقدرة على إعداد قائمة التدفقات النقدية علاوة على دورهم الفعال في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، في حين شكلت نسبة من يشغلون وظيفة مدير فرع (١٠,١%) ومن يشغلون وظيفة مدير إدارة نسبة (٥,٦%)، وبلغت نسبة من يشغلون وظيفة مساعد مدير إدارة (٤,٥%).

٤,٣,٢,٣ الإدارة أو القسم التابع له:

يبين الجدول رقم (٣-٦) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً للإدارة أو القسم التابع له كل منهم حيث شكلت نسبة المشاركين التابعين (لإدارة وأقسام الشؤون المالية وإدارة وأقسام التسجيل والاشتراكات والتفتيش وإدارة المراجعة الداخلية وأقسامها) بالإدارة العامة والفروع (٧٨,٦%) وتعد

هذه النسب جيدة باعتبار أن هذه الإدارات لها الدور الأساسي في تقديم المعلومات المحاسبية المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية، في حين بلغت نسبة المشاركين التابعين للإدارات والأقسام الأخرى (١٦,٩%) وتنحصر في مراقبي التفتيش وإدارة الدراسات والتخطيط وإدارة المشروعات ممن لهم علاقة بموضوع الدراسة وتنخفض نسبة المشاركين التابعين لإدارة الاستثمار وأقسامها والتي شكلت نسبة (٤,٥%)، ويرجع ذلك لحداثة إنشاء هذه الإدارة .

٥,٣,٢,٣ سنوات الخبرة العملية :

يبين الجدول رقم (٣-٦) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة العملية ويُظهر في مضمونه أن نسبة المشاركين الذين بلغت مدة خبرتهم العملية من ١٠ سنوات فأكثر(أي الفئتين الثالثة والرابعة) (٧١,٩%)، في حين تُشكل نسبة المشاركين الذين بلغت مدة خبرتهم العملية أقل من ١٠ سنوات (للفئتين الأولى والثانية) نسبة (٢٨,١%)، أي أن أغلب المشاركين لديهم الخبرة الكافية لتفهم موضوع الدراسة والاجابة على فقرات الاستبيان بكل موضوعية.

٦,٣,٢,٣ الدورات التدريبية التي سبق المشاركة فيها والخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية :

يوضح الجدول رقم (٣-٦) توزيع المشاركين في الدراسة وفقاً لعدد الدورات التدريبية الخاصة بإعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث شكلت نسبة المشاركين الذين سبق وأن تحصلوا على أكثر من دورة تدريبية (٦٥,٢%)، وهي نسبة جيدة إلى حد ما، في حين بلغت نسبة المشاركين الذين لم يسبق لهم التدريب على إعداد قائمة التدفقات النقدية (٣٤,٨%)، الأمر الذي يتطلب تكثيف الدورات التدريبية.

٤,٢,٣ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

يتضمن هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الخاص بمدى أهمية قائمة التدفقات النقدية ومساهمتها في تقديم معلومات إضافية مبنية استناداً للأساس النقدي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية .

أولاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية وترتيب الفقرات للسؤال (٢-١) المتعلق بدرجة أهمية قياس بنود قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارت الاستثمارية.

باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (spss) تم استخرج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الواردة في الاستبيان والمستخدمة في قياس السؤال الأول، وقد أشارت النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول رقم (٣-٧) أن ٦٣% من المتوسطات الحاسبية لفقرات السؤال (٢-١) أقل من المتوسط المعتمد في هذه الدراسة والذي ينحصر ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، وكان المتوسط الحسابي العام قد بلغ (٢,٤٩٢٠)، وهو أقل من المتوسط المعتمد، مما يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت متدنية حول أهمية قياس البنود المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي

الجدول (٧,٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-١) المتعلق بدرجة أهمية قياس بنود قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارت الاستثمارية .

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١	إعداد ثلاث مراحل للتدفقات النقدية (التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية).	٢,٤٩٤٤	١,١٣٩٤	متدنية	٩
٢	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.	٢,٧٥٢٨	١,٢٩٠٥	متوسطة	٥
٣	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة.	٢,٠١١٢	٠,٩٣٥٣	متدنية	١٨

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٤	قياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية للأنشطة التشغيلية بشكل عام.				
٤-١	قياس المتحصلات من الحسابات المدينة (المدينون).	٣,٠٠٠	١,١٨٧٠	متوسطة	١
٤-٢	قياس المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات).	٢,٤٢٧٠	١,١٨٥٩	متدنية	١١
٤-٣	قياس المتحصلات من عوائد أي نشاط آخر لا يدخل في دائرة الاستثمار أو التمويل.	٢,٢٨٠٩	١,١٤٨٠	متدنية	١٣
٤-٤	قياس المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة (الدائنون).	٢,٥٨٤٣	١,١٧٥٥	متدنية	٧
٤-٥	قياس المدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل.	٢,٥١٦٩	١,٢٣٥٠	متدنية	٨
٤-٦	قياس الفوائد المستلمة عن الودائع المصرفية عن كل فترة مالية	٢,٨٤٢٧	١,٢٢٣٨	متوسطة	٢
٥	قياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية للأنشطة الاستثمارية بشكل عام.				
٥-١	قياس المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.	٢,٦٤٠٤	١,١٠٠٠	متوسطة	٦
٥-٢	قياس المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.	٢,٧٥٢٨	١,٢١٨٠	متوسطة	٥
٥-٣	قياس المتحصلات النقدية من إصدار صندوق الضمان الاجتماعي لسندات.	٢,٢٣٦٠	١,٠٨٧٣	متدنية	١٥
٥-٤	قياس المدفوعات النقدية المتعلقة بصيانة العقارات الاستثمارية	٢,٧٩٧٨	١,٢٨٩٦	متوسطة	٣
٦	قياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية للأنشطة التمويلية بشكل عام.				
٦-١	قياس المتحصلات النقدية من قروض حصل عليها صندوق الضمان الاجتماعي سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل	٢,٢٤٧٢	١,١٠٠٤	متدنية	١٤

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٦-٢	قياس المدفوعات النقدية عن توزيعات الأرباح السنوية (الفائض العام) .	٢,١٣٤٨	١,١٧٩٢	متدنية	١٦
٦-٣	قياس المدفوعات النقدية المترتبة على السحب على المكشوف لدى المصارف.	٢,٣١٤٦	١,٢١١٦	متدنية	١٢
٦-٤	قياس المدفوعات النقدية لسداد القروض قصيرة وطويلة الآجل.	٢,٠٨٩٩	١,٠٨٣٣	متدنية	١٧
٧	تحليل التغير في النقدية وما يعادلها في فترة زمنية محددة بشكل محاسبي.	٢,٤٨٣١	١,١١٩١	متدنية	١٠
٨	لديكم القدرة على تفسير البنود المحاسبية وتصنيفها ضمن الأنشطة التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية.	٢,٧٤١٦	١,٢١١٠	متوسطة	٤
	المتوسط الحسابي العام	٢,٤٩٢٠			

نلاحظ من الجدول رقم (٣-٧) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين تراوحت ما بين (٢,٠١١٢ - ٣,٠٠٠). وكان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين عند الفقرة رقم (٤-١) والتي تنص على " قياس المتحصلات من الحسابات المدينة (المدينون)" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٠٠) وبانحراف معياري بلغ (١,١٨٧٠)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند الفقرة رقم (٣)، والتي تنص على " إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة " بمتوسط حسابي بلغ (٢,٠١١٢) وبانحراف معياري (٠,٩٣٥٣)، كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام للفقرات (١-٢-٣) والمتعلقة بمراحل وطرق إعداد قائمة التدفقات النقدية قد بلغ (٢,٤١٩٤)، مما يشير تدني إجابات المشاركين حول أهمية قياس بنود قائمة التدفقات النقدية، ونلاحظ أيضاً انخفاض المتوسط الحسابي العام للفقرات (١,٤ و ٤-٢ و٤-٣ و٤-٤ و٤-٥ و٤-٦) والمتعلقة بقياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية للأنشطة التشغيلية بشكل عام، حيث

بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرات (٢,٦٠٨٦)، مما يشير إلى تدني إجابات المشاركين حول الفقرات المتعلقة بقياس بنود الأنشطة التشغيلية، كما بلغ المتوسط العام للفقرات (٥-١ و٥-٢ و٥-٣ و٥-٤)، والمتعلقة بقياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية للأنشطة الاستثمارية بشكل عام (٢,٦٠٦٧) مما يشر أيضاً إلى تدني إجابات المشاركين حول هذه الفقرات مما يدل تدني قياس بنود الأنشطة الاستثمارية بشكل عام، في حين كان المتوسط العام للفقرات (٦-١ و٦-٢ و٦-٣ و٦-٤) والمتعلقة بقياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية الأنشطة التمويلية بشكل عام (٢,١٩٦٦)، وهو أقل من المتوسط المعتمد للدراسة ويشير إلى تدني إجابات المشاركين حول هذه الفقرات مما يدل أيضاً على تدني قياس بنود الأنشطة التمويلية بشكل عام، أما الفقرة رقم (٧) والمتعلقة "بتحليل التغير في النقدية وما يعادلها في فترة زمنية محددة بشكل محاسبي" فقد بلع المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (٢,٤٨٣١)، بدرجة أهمية نسبية متدنية، في حين كان المتوسط الحسابي للفقرة رقم (٨) (٢,٧٤١٦)، وبدرجة أهمية نسبية متوسطة، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات المتعلقة بمدى قياس بنود قائمة التدفقات النقدية فقد بلغ (٢,٤٩٢٠)، وهو أقل من المتوسط الحسابي المعتمد في الدراسة والذي ينحصر ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، مما يتضح أن درجة الأهمية النسبية لإجابة المشاركين كانت متدنية حول أهمية قياس البنود المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي .

ثانياً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-٢) المتعلق بأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساهمتها في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية .

صُممت فقرات السؤال الثاني والمتعلق بقياس مدى إدراك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات يستفاد منها في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنفي، أي كلما كان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين أقل من المتوسط المعتمد

في هذه الدراسة والذي ينحصر ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، كلما كانت النتيجة عالية أو عالية جداً والعكس، مما ترتب على ذلك أن يكون مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات هذا السؤال وكذلك المقياس الترتيبي كما هو موضح بالجدول رقم (٣-٨)

الجدول رقم (٨,٣) مقياس تحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي الخاص السؤال الثاني

الوسط الحسابي	الأهمية النسبية
أقل من ١,٨٠	عالية جداً
من ١,٨١ إلى ٢,٦٠	عالية
من ٢,٦١ إلى ٣,٤٠	متوسطة
من ٣,٤١ إلى ٤,٢٠	متدنية
من ٤,٢١ إلى ٥,٠	معدومة

الجدول رقم (٩,٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-٢) المتعلق بأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساهمتها في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في بيان تفسير استخدامات عوائد الاستثمار.	٢,٤٩٤٤	٠,٩١٨٥	عالية	٩
٢	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في بيان تفسير سبب تدني الإيرادات .	٢,٦٢٩٢	١,٠٣٧٧	متوسطة	١٢
٣	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير سبب انخفاض الأصول المتداولة رغم وجود فائض.	٢,٤٢٧٠	٠,٩٧٥٧	عالية	٧

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٤	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير سبب الحاجة إلى المزيد من التمويل وإعطاء آلية واضحة عن كيفية تمويل عملية التوسع.	٢,٤٤٩٤	١,١٠٧٩	عالية	٨
٥	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير مصادر إنفاق الأموال المحصلة من بيع الأوراق المالية.	٢,٥١٦٩	١,٠٩٨٦	عالية	١٠
٦	لا تساعد قائمة التدفقات النقدية في بيان كيفية عملية استرداد الدين.	٢,٦٥١٧	١,١٤٩١	متوسطة	١٣
٧	لا تساعد قائمة التدفقات النقدية في تفسير إفلاس المؤسسة رغم وجود أرباح.	٢,٢٨٠٩	١,٠٢٢٣	عالية	٤
٨	إن كانت التدفقات النقدية التشغيلية سالبة فان ذلك لا يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.	٢,٩٢١٣	١,١٦٩٩	متوسطة	١٤
٩	إن كانت التدفقات النقدية التمويلية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.	٣,٠١١٢	١,٢٢٩٣	متوسطة	١٥
١٠	إن كانت التدفقات النقدية الاستثمارية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.	٢,٥٣٩٣	١,٠٤٥٠	عالية	١١
١١	لا تستطيع قائمة التدفقات تفسير فيما استخدمت النقدية خلال الدورة المحاسبية والتنبؤ بالنقدية المستقبلية .	٢,٢٨٠٩	٠,٩٥٣٣	عالية	٣
١٢	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم قدرة المؤسسة على مقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.	٢,١٦٨٥	٠,٨٩٤٨	عالية	١
١٣	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحديد مصادر	٢,١٩١٠	٠,٨٢٤٠	عالية	٢

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
	الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق) وصافي التدفق النقدي (الأساس النقدي)				
١٤	لا توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية بالمؤسسة	٢,٣٢٥٨	٠,٩٥٠٧	عالية	٦
١٥	لا تفيد قائمة التدفقات النقدية في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية.	٢,٢٩٢١	٠,٩٥٥٨	عالية	٥
	المتوسط الحسابي العام	٢,٤٧٨٦			

باعتبار أن الفقرات الخاصة بهذا السؤال كانت بالنفي سيكون المقياس الترتيبي للأهمية بالنسبة للمتوسطات لهذه الفقرات تنازلياً أي بمعني كلما كان متوسط إجابات المشاركين منخفضاً كانت الأهمية النسبية عالية أو عالية جداً وبالعكس، لذلك نلاحظ من الجدول رقم (٣-٩) أن المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين تراوحت ما بين (٣,٠١١٢ - ٢,١٦٨٥)، حيث كان أقل متوسط حسابي عند الفقرة رقم (١٢) والتي تنص على "لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم قدرة المؤسسة على مقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع " بمتوسط حسابي بلغ (٢,١٦٨٥) وبانحراف معياري (٠,٨٩٤٨)، في حين كان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين عند الفقرة رقم (٩) والتي تنص على " إن كانت التدفقات النقدية التمويلية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس

المؤسسة " بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠١١٢) وبانحراف معياري بلغ (١,٢٢٩٣)، وكان ما نسبته ٧٣,٣% من إجمالي فقرات هذا السؤال ذات أهمية نسبية عالية و٢٦,٧% ذات أهمية نسبية متوسطة، وأن المتوسط العام لجميع الفقرات بلغ (٢,٤٧٨٦) وهو أقل من المتوسط الحسابي المعتمد في الدراسة والذي ينحصر ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، وعلي هذا الأساس فإن إجابات عينة الدراسة كانت ذات درجة أهمية نسبية عالية، مما يشير إلى أن المستخدم الداخلي في صندوق الضمان الاجتماعي يدرك أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات تساهم في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية .

ثالثاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-٣) المتعلق بمدى أهمية التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية .

بنفس أسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في قياس السؤال (٢-١) تم قياس السؤال (٢-٣) حيث تم استخرج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الواردة في الاستبيان والمستخدمة في قياس السؤال(٢-٣) وقد أشارت النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول رقم (٣-١٠) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات السؤال الثاني قد بلغ (٣,٤٢٦٦) وهو أعلى من المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة والذي ينحصر ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، مما يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت ايجابية وذات أهمية نسبية عالية، أي أن هناك اهتمام

وتركيز عالي علي نتيجة التدفقات النقدية من النشاط الرئيسي (إيراد الاشتراكات الضمانية) لدى صندوق الضمان الاجتماعي .

الجدول رقم (١٠,٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-٣) المتعلق بمدى أهمية التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية .

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١	اعتبار إيراد الاشتراكات الضمانية مصدر التمويل الرئيسي والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي .	٤,٣٨٢٠	٠,٨٠٤٨	عالية جداً	١
٢	الاعتماد على رصيد إيراد الاشتراكات الضمانية بشكل أساسي في تمويل العمليات الاستثمارية.	٤,٠٣٣٧	١,٠٢٧٤	عالية	٣
٣	توفر الإدارات المختصة بمتابعة وتحصيل أيراد الاشتراكات الضمانية حصراً دقيقاً للإيرادات المستحقة سنوياً لكل جهات العمل بمختلف أنواعها .	٣,٦٥١٧	١,٠٨٨١	عالية	٤
٤	هناك دقة وموضوعية في أثبات إيراد الاشتراكات الضمانية المستحق طبقاً لأساس الاستحقاق فقط	٣,٤٠٤٥	١,١٠٤٩	متوسطة	٦
٥	عادةً ما يُعتمد على الإيرادات المحصلة فعلاً طبقاً للأساس النقدي عند إعداد التقارير.	٣,٦٥١٧	١,١٢٩١	عالية	٤
٦	يتم الاعتراف بتحقق إيراد الاشتراكات الضمانية بمجرد اكتسابه بغض النظر عن تحصيله.	٢,٨٩٨٩	١,٣١٤٦	متوسطة	١٣
٧	يتم الاعتراف بتحقق إيراد الاشتراكات الضمانية عند تحصيله الفعلي.	٤,٢٣٦٠	٠,٩٥٣٧	عالية جداً	٢
٨	هناك انتظام دائم من قبل الإدارة في تسجيل وترحيل الاشتراكات الضمانية بشكل دقيق	٣,٣٢٩٢	١,٠٧٠٠	متوسطة	٥

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
٩	تقوم الإدارة وبشكل دائم في اكتشاف وتحديد موضع الخلل بين التحصيل والإنفاق في ظل تعدد بنود إيراد الاشتراكات الضمانية وما يقابلها من منافع ضمانية مختلفة.	٣,٢٥٨٤	٠,٩٨٣١	متوسطة	٩
١٠	تعمل الإدارة دوما على توفير معلومات عن صافي التدفق النقدي للنشاط الرئيسي لصندوق الضمان الاجتماعي.	٣,٢٨٠٩	١,٠٦٥٨	متوسطة	٧
١١	تسعى الإدارة العامة إلى إيجاد نظام محاسبي متكامل يساعد على حصر وتوثيق الإيرادات المستحقة لكافة شرائح المضمونين وجهات العمل.	٣,٢٦١٤	١,٠٣٣٨	متوسطة	٨
١٢	تعتمد الإدارات المختصة بتحصيل إيرادات الاشتراكات الضمانية علي معلومات من مصادرها الداخلية .	٣,٦٢٩٢	١,٠٤٨٦	عالية	٥
١٣	يُعتمد علي المصادر الخارجية للمعلومات لإثبات الاشتراكات المستحقة على جهات العمل وفق ما هو ظاهر في ميزانياتها .	٣,٠٣٣٧	١,١٦٢٣	متوسطة	١١
١٤	لدى نظام الرقابة الداخلية القدرة على المصادقة على صحة رصيد إيراد الاشتراكات الضمانية المستحق لكل جهات العمل.	٢,٩١٠١	١,١٢٤٥	متوسطة	١٢
١٥	يقتصر الأمر في المصادقة علي إيرادات المؤسسات العامة التي تمول من الخزانة العامة	٣,١٠١١	١,٢١٥٨	متوسطة	١٠
١٦	تقوم الإدارة بإقفال الحسابات الختامية في مواعيدها المحددة	٢,٧٦٤٠	١,٣٤٨٥	متوسطة	١٤
	المتوسط الحسابي العام	٣,٤٢٦٦			

من الجدول رقم (٣-١٠) نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين تراوحت ما بين (٢,٧٦٤٠ - ٤,٣٨٢٠)، وكان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين عند الفقرة رقم (١)، والتي تنص على " اعتبار إيراد الاشتراكات الضمانية مصدر التمويل الرئيسي والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي . " بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٨٢٠) وبانحراف معياري بلغ (٠,٨٠٤٨)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند الفقرة رقم (١٦)، والتي تنص على " تقوم الإدارة بإقفال الحسابات الختامية في مواعيدها المحددة " بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٦٤٠)، وبانحراف معياري (١,٣٤٨٥)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (٣,٤٢٦٦)، وهو أكبر من المتوسط الحسابي المعتمد في الدراسة والذي ينحصر ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، مما يشير إلى أن استجابات المشاركين بشكل عام ذات أهمية نسبية عالية، وهذا مؤشر يدل على الاهمام والتركيز على قياس واحتساب عناصر النشاط الرئيسي (إيراد الاشتراكات) بصندوق الضمان الاجتماعي بشكل عالٍ .

رابعاً: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب لفقرات السؤال (٢-٤) والمتعلق بدرجة اعتماد صندوق الضمان الاجتماعي علي بعض الإجراءات عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (خاص بالمتغير التابع).

حيث تم استخرج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفقرات الواردة في الاستبيان والمستخدمة في قياس السؤال الرابع ، وقد أشارة النتائج التي تم التوصل إليها في الجدول رقم (٣-١١) أن المتوسط الحسابي العام لفقرات السؤال الرابع قد بلغ (٢,٧١٠٢) وهو يقع ضمن فترة المتوسط الحسابي المعتمد في هذه الدراسة والذي ينحصر ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، مما يشير

إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت ذات درجة أهمية نسبية متوسطة، أي أن صندوق الضمان الاجتماعي يعتمد أو يلتزم إلى حد ما بالإجراءات المتبعة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الجدول رقم (١١,٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية والترتيب للسؤال (٢-٤) المتعلق بدرجة اعتماد صندوق الضمان الاجتماعي علي بعض الإجراءات عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١	الاعتماد على قائمة المركز المالي	٣,٤٣٨٢	١,١٤٧٦	عالية	٢
٢	الاعتماد على قائمة الدخل الشامل	٣,٠٨٩٩	١,٠٢٩٥	متوسطة	٣
٣	الاعتماد على قائمة الإرباح المحتجزة	٢,٤٠٤٥	١,١٢٥٣	متدنية	١٣
٤	الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية	٢,٤١٥٧	١,٢٦٨٥	متدنية	١٢
٥	الاعتماد على تقارير المراجع الخارجي	٢,٣٧٠٨	١,٢٠٩٦	متدنية	١٤
٦	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بإعداد تقارير دورية متعلقة بسبل توفير مصادر تمويله لاستثماراته.	٢,٩٧٧٥	١,٠٨٦٨	متوسطة	٥
٧	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بعمل دراسات جدوى تتعلق بالتوسع المستقبلي.	٢,٥٣٩٣	١,١٣٨٧	متدنية	٩
٨	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بعمل دراسات خاصة بعملية الاستثمار في الأوراق المالية في السوق المالي.	٢,٢٦٩٧	١,٠٩٥٠	متدنية	١٥
٩	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بإعداد تقارير تبين عوائده المتولدة من استثماراته.	٢,٩٤٣٨	١,١٤١٧	متوسطة	٦

رقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
١٠	يوجد لدى صندوق الضمان الاجتماعي إدارة خاصة تُدِير استثماراته.	٣,٥٨٤٣	١,١٠٥٨	عالية	١
١١	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بتوظيف أمواله ومراقبتها وإدارة مخاطرها المرافقة.	٣,٠٣٣٧	١,١٦٢٣	متوسطة	٤
١٢	لدي صندوق الضمان الاجتماعي خطة إستراتيجية طويلة الأمد لاستثماراته المستقبلية.	٢,٥٥٠٦	١,٠٧٦٧	متدنية	٨
١٣	يتم تحديد المسؤولية في القرارات الاستثمارية.	٢,٤٨٣١	١,١٢٩٢	متدنية	١١
١٤	يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق تسلسل مراحل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة .	٢,٣٧٠٨	١,٠٣٧٧	متدنية	١٤
١٥	يتم جمع المعلومات الكافية والملائمة عن كل البدائل الاستثمارية قبل مرحلة تقييمها.	٢,٥٣٩٣	١,٠٩٨١	متدنية	٩
١٦	يُراعى عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تنويع الأدوات الاستثمارية.	٢,٥٦١٨	٠,٩٩٩٤	متدنية	٧
١٧	تسعى الإدارة إلى إعادة هيكلة الاستثمارات غير المجدية واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة .	٢,٥٠٥٦	١,١٠٩٠	متدنية	١٠
	المتوسط الحسابي العام	٢,٧١٠٢			

من الجدول رقم (٣-١١) نلاحظ أن المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين تراوحت ما بين (٢,٢٦٩٧ – ٣,٥٨٤٣)، وكان أعلى متوسط حسابي لإجابات المشاركين عند الفقرة رقم (١٠)، والتي تنص على "يوجد لدى صندوق الضمان الاجتماعي إدارة خاصة تُدِير استثماراته" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٨٤٣) وبانحراف معياري بلغ (١,١٠٥٨)، في حين كان أقل متوسط حسابي عند الفقرة رقم (٨)، والتي تنص على " يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بعمل دراسات

خاصة بعملية الاستثمار في الأوراق المالية في السوق المالي." بمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٦٩٧)، وبانحراف معياري (١,٠٩٥٠)، وأن نسبة ٦١,١١% من المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور أكبر من المتوسط الحسابي المعتمد في الدراسة والمنحصر ما بين (٢,٦١ – ٣,٤٠)، أن ٣٨,٨٩% من المتوسطات الحسابية لفقرات هذا المحور أقل من المتوسط المعتمد لهذه الدراسة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام (٢,٧١٠٢)، وهو يقع في مدى المتوسط الحسابي المعتمد في الدراسة والذي ينحصر ما بين (٢,٦١ إلى ٣,٤٠)، مما يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت ذات درجة أهمية نسبية متوسطة، أي أن صندوق الضمان الاجتماعي يعتمد أو يلتزم إلى حد ما بالإجراءات المتبعة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٥,٢,٣ اختبار فرضيات الدراسة :

تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (spss)، وذلك بغرض قبول أو رفض فرضيات الدراسة، حيث تم اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t-test)، والانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) والانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وتحليل التباين الأحادي (One Way Anova).

١,٥,٢,٣ اختبار (t-test) :

تم استخدام اختبار (t-test) لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على " لا يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها في توفير معلومات هامة يستفاد منها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية" عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥).

H01 لا يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها في توفير معلومات هامة يستفاد منها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية" عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥).

Ha1 يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها في توفير معلومات هامة يستفاد منها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية" عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥).

الجدول رقم (٣-١٢) نتائج اختبار **(t-test)** الفرضية الرئيسة الأولى

لا يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها في توفير معلومات هامة يستفاد منها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥).	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجات الحرية DF**	**T-test**			**القرار**
				قيمة (T) المحسوبة	**قيمة (T) الجدولية**	**Sig الدلالة**	
	٢,٤٧٨	٠,٥٩٩٤	٨٨	**-8.205**	**-1.980**	**.000**	**رفض**

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٣-١٢) أن القيمة المطلقة لإحصائة الاختبار المحسوبة (t) والبالغة (8.205) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية والبالغة (1.980) و تقع في منطقة الرفض، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (α =٠,٠٥)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية (الصفرية) H01 ، وقبول الفرضية البديلة Ha1 التي تنص على "يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها في توفير معلومات هامة يستفاد منها في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية" ويؤكد ذلك قيمة مستوى الدلالة Sig والتي تساوي صفراً.

٢,٥,٢,٣ الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)

باستخدام الانحدار الخطي المتعدد تم اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

H02 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) لأهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

Ha2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لأهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

الجدول رقم (١٣,٣) اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لأهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.	F-test			R^2	R^{-2}	القرار
	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	Sig الدلالة			
	٢٤,٨١٩	٢,٧١٢	.000	٠,٤٦٧	٠,٤٤٨	رفض

بالنظر إلى نتائج الانحدار المتعدد نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣-١٣) أن قيمة p-value لاختبار (F) كانت أقل من مستوى الدلالة (α) ٥% مما يعني معنوية النموذج (نموذج الانحدار)، كما نلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (أهمية قائمة التدفقات النقدية) و(عملية ترشيد اتخاذ القـرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا)، حيث بلغت قيمة (R^{-2}) نسبة ٤٤,٨% مما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ٤٤,٨% من التغير في المتغير التابع (عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا)، كما أن قيمة إحصاءة الاختبار (F) المحسوبة والتي بلغت (٢٤,٨١٩) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (٢,٧١٢)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية (H02) وقبول الفرضية البديلة (Ha2) التي

تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لأهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية" ويؤكد ذلك قيمة sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

٣,٥,٢,٣ الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لأهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

حيث تم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات الفرعية من الفرضية الرئيسة الثانية على النحو التالي :

١,٣,٥,٢,٣ اختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة الثانية:

H01-2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لعدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية المُعدة استناداً للأساس النقدي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

Ha1-2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لعدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية المُعدة استناداً للأساس النقدي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

الجدول رقم (٣-١٤) اختبار الفرضية الفرعية الأولي من الفرضية الرئيسة الثانية

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى	F-test	R^2	R^{-2}	القرار

دلالة (α = 0.05) لعدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية المُعدة استناداً للأساس النقدي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	Sig الدلالة				
	٣٧,٥٣٤	٣,٩٥٣	.000	٠,٣٠١	٠,٢٩٣	رفض

بالنظر إلى نتائج الانحدار البسيط نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣-١٤) أن قيمة p-value لاختبار(F) كانت أقل من مستوى الدلالة (α) ٥% مما يعني معنوية النموذج (نموذج الانحدار)، كما نلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية المُعدة استناداً للأساس النقدي) و(عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا)، حيث بلغت قيمة (R^{-2}) نسبة ٢٩,٣% مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ٢٩,٣% من التغير في المتغير التابع (عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا)، كما أن قيمة إحصاءة الاختبار (F) المحسوبة والتي بلغت (٣٧,٥٣٤) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (٣,٩٥٣)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية (H01-2) وقبول الفرضية البديلة (Ha1-2) التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لعدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية المُعدة استناداً للأساس النقدي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا" ويؤكد ذلك قيمة sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

٢,٣,٥,٢,٣ اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الثانية :

H02-2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) لعدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) لصندوق الضمان الاجتماعي وعملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

Ha2-2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لعدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) لصندوق الضمان الاجتماعي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الجدول رقم (١٥,٣) اختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة الأولى

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لعدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات) لصندوق الضمان الاجتماعي في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.	F-test			R^2	R^{-2}	القرار
	قيمة (F) المحسوبة	قيمة (F) الجدولية	Sig الدلالة			
	٣٢,٢٦١	٣,٩٥٣	.000	٠,٢٧١	٠,٢٦٢	رفض

بالنظر إلى نتائج الانحدار البسيط نلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣-١٥) أن قيمة p-value لاختبار (F) كانت أقل من مستوى الدلالة (α) ٥% مما يعني معنوية النموذج (نموذج الانحدار)، كما نلاحظ أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين (عدم التركيز على النشاط الرئيسي لصندوق الضمان الاجتماعي) و(عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا)، حيث بلغت قيمة (R^{-2}) نسبة ٢٦,٢% مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ٢٦,٢% من التغير في المتغير التابع (عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا)، كما أن قيمة إحصاءة الاختبار (F) المحسوبة والتي بلغت (٣٢,٢٦١) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (٣,٩٥٣)، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية (H02-2) وقبول الفرضية البديلة (Ha2-2) التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لعدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي لصندوق الضمان الاجتماعي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية" ويؤكد ذلك قيمة sig المعنوية والتي تساوي صفراً.

٤,٥,٢,٣ تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) .

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة الثانية :

H03-2 : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين أراء عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

Ha3-2 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) بين أراء عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

الجدول رقم (١٦,٣) نتائج تحليل التباين الأحادي **(One Way Anova)** بين آراء عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط مجموع المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	الدلالة Sig	النتيجة
المحور الأول قياس بنود قائمة التدفقات النقدية	بين المجموعات	٠.591	١	٠.591	٠.974	٣,٩٥٣	٠,٣٢٦	لا توجد فروقات
	داخل المجموعات	٥٢,٨٤١	٨٧	٠.607				
	التباين الكلي	٥٣,٤٣٢	٨٨					
المحور الثاني إدراك المستخدم الداخلي	بين المجموعات	٠,٣٠٩	١	٠,٣٠٩	٠,٨٥٩	٣,٩٥٣	٠,٣٥٧	لا توجد فروقات
	داخل المجموعات	٣١,٣١٣	٨٧	٠,٣٦٠				
	التباين الكلي	٣١,٦٢٢	٨٨					
المحور الثالث النشاط التشغيلي (أيراد الإشتراكات)	بين المجموعات	٠,٣٨٩	١	٠,٣٨٩	١,٥٩٦	٣,٩٥٣	٠,٢١٠	لا توجد فروقات
	داخل المجموعات	٢١,٢٠٤	٨٧	٠,٢٤٤				
	التباين الكلي	٢١,٥٩٣	٨٨					
المحور الرابع	بين المجموعات	٠,٣٤٨	١	٠,٣٤٨	٠,٦٣٦	٣,٩٥٣	٠,٤٢٧	لا توجد

إجراءات عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية	داخل المجموعات	٤٧,٦٨١	٨٧	٠,٥٤٨				فروقات
	التباين الكلي	٤٨,٠٢٩	٨٨					
جميع المحاور	بين المجموعات	٠,٠٦٣	١	٠,٠٦٣	٠,٢٦٧	٣,٩٥٣	٠,٦٠٦	لا توجد فروقات
	داخل المجموعات	٢٠,٣٧٨	٨٧	٠,٢٣٤				
	التباين الكلي	٢٠,٤٤١	٨٨					

قيمة (F) الجدولية عند درجة حرية "١، ٨٧" ومستوى دلالة ٠,٠٥ تساوي ٣,٩٥٣

تم استخدام تحليل التباين الأحادي **(One Way Anova)** لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة حول قياس أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا، عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث يبين الجدول رقم (٣-١٦) النتائج التي تم التوصل إليها أن قيمة (F) المحسوبة لجميع المحاور بلغت (٠,٢٦٧)، وهي أقل من قيمة (F) الجدولية والبالغة (٣,٩٥٣)، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة (Ha3-2)، وقبول الفرضية العدمية (H03-2)، التي تنص على " لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين أراء عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا" وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية (Sig) لجميع المحاور التي بلغت (٠,٦٠٦)، وهي أكبر من ٠,٠٥ .

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

١- يُدرك المستخدم الداخلي بصندوق الضمان الاجتماعي وبشكل عالي لأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساعدتها على توفير معلومات هامة يستفاد منها في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

٢- هناك أثر لقائمة التدفقات النقدية في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية

٣- وجود أثر لعدم قياس بنود قائمة التدفقات النقدية في عملية ترشيد القرارات الاستثمارية.

٤- وجود أثر لعدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.

٥- أجمعت عينة الدراسة وبشكل عالٍ على أعتبار أن النشاط التشغيلي (إيراد الاشتراكات الضمانية) والذي يتم تحصيله الفعلي هو مصدر التمويل الرئيس والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا والاعتماد علي هذا المصدر في تمويل العمليات الاستثمارية.

٦- عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بالآتي:

١- العمل على قياس البنود المتعلقة بعملية إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث أظهرت الدراسة أن عدم قياس البنود المتعلقة بعملية إعداد قائمة التدفقات النقدية له أثر على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية .

٢- التركيز على عناصر النشاط التشغيلي (أيراد الاشتراكات الضمانية)، كونه أحد الانشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية (الأنشطة التشغيلية) حيث أظهرت الدراسة أن عدم التركيز على عناصر النشاط التشغيلي له أثر على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية.

٣- الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملي للمحاسبين في الإدارة العامة والفروع وتطوير أدائهم ووضع البرامج التدريبية المستمرة خاصة فيما يتعلق بإعداد قائمة التدفقات النقدية حيث تبين من خلال التحليل الوصفي أن نسبة ٣٤,٨% من عينة الدراسة لم يسبق لهم التدريب على إعداد قائمة التدفقات النقدية.

قائمة المراجع:

أولاً الكتب:

١- أبوزيد، محمد المبروك (٢٠١٣).المحاسبة في ليبيا- جذورها حاضرها سبل تطورها (ط١). طرابلس، إدارة المطبوعات والنشر جامعة طرابلس.

٢- أبونصار، محمد ، وجمعة حميدات (٢٠١٤). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية. عمان،. الجامعة الأردنية.

٣- الحبيطي، قاسم محسن و زياد هاشم السقا (٢٠٠٣). نظام المعلومات المحاسبية (ط١) الموصل، وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

٤- الحصادي، سالم إسماعيل (٢٠٠٥). تحليل القوائم المالية (ط١). طرابلس، المكتب الوطني للبحث والتطوير.

٥- الطائي، حميد وآخرون (٢٠٠٦). الأسس العلمية للتسويق الحديث – مدخل شامل (ط٤). عمان، دار اليازوري.

٦- السيد، سيد عطا الله (٢٠٠٩). نظم المعلومات المحاسبية. عمان، درا الراية للنشر والتوزيع.

٧- الشمري، ناظم محمد وطاهر فاضل البياتي وأحمد زكريا صيام (١٩٩٩). أساسيات الاستثمار العيني والمالي (ط١). عمان، دار وائل للنشر.

٨- الصيرفي، محمد (٢٠٠٥). السلوك التنظيمي (ط١). الإسكندرية، مؤسسة حرس الدولية.

٩- العامري، محمد على (٢٠١٣). الإدارة المالية الحديثة (ط١). عمان، دار وائل للنشر.

١٠-العلي، أسعد حميد (٢٠١٣). الإدارة المالية (ط٣). عمان، دار وائل للنشر.

١١-العميان، محمود سليمان (٢٠٠٥). السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال (ط٣). عمان، دار وائل للنشر.

١٢-الكبيسي، عبدالستار (٢٠١٠). الشامل في مبادئ المحاسبة (ط٢). عمان، دار وائل للنشر.

١٣-المغربي، كامل محمد (٢٠٠٤). السلوك التنظيمي- مفاهيم وأسس سلوك الفرد والجماعة في التنظيم (ط٣). عمان، دار الفكر للطباعة والنشر.

١٤-النجار، عبد العزيز محمد (١٩٩٣). التمويل الإداري منهج صنع القرارات. الإسكندرية، المكتب العربي الحديث.

١٥-النجار، فايز جمعة ونبيل جمعة النجار وماجد راضي الزعبي (٢٠١٠). أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي (ط٣). عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع .

١٦-النقيب، كمال عبد العزيز (٢٠٠٤). مقدمة في نظرية المحاسبة (ط١). عمان، دار وائل للنشر.

١٧-حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٦). دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة. الإسكندرية، الدار الجامعية.

١٨- حمود، خضير كاظم (٢٠٠٢). السلوك التنظيمي (ط١). عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

١٩-حنان، رضوان حلوه (٢٠٠٦). النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير(ط٢). عمان، دار وائل للنشر.

٢٠- حنان، رضوان حلوه (٢٠٠٩). مدخل نظرية المحاسبة الإطار الفكري - التطبيقات العملية (ط٢). عمان، دار وائل للنشر.

٢١- حنان، رضوان حلوة (٢٠١٣). مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري- التطبيقات العملية (ط٣). عمان، دار وائل للنشر.

٢٢-دهمش، نعيم ومحمد وبونصار ومحمود الخلايله (٢٠١٢). مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية (ط٣) الجزء الأول. عمان، دار وائل للنشر.

٢٣- دهمش، نعيم ومحمد وبونصار ومحمود الخلايله (٢٠١٢). مبادئ المحاسبة الأصول العلمية والعملية (ط٣) الجزء الثاني. عمان، دار وائل للنشر.

٢٤-شرويدر، ريتشارد ومارتل كلارك وجاك كاثي (٢٠٠٦). نظرية المحاسبة. الرياض، دار المريخ للنشر.

٢٥-طعمة، حسين ياسين، وإيمان حسين حنوش (٢٠٠٩). أساليب الاحصاء التطبيقي(ط١). عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع .

٢٦-عبد الحميد، عبد المطلب (٢٠١٠). مبادئ وسياسات الاستثمار(ط١). الإسكندرية، الدار الجامعية.

٢٧-عبد المؤمن، علي معمر(٢٠٠٨). البحث في العلوم الاجتماعية(ط١). مصراتة، منشورات جامعة ٧ اكتوبر.

٢٨-عبدالهادي، فخري (٢٠١٠). علم النفس المعرفي (ط١). عمان،، دار أسامة للنشر والتوزيع.

٢٩-فريدريكو، تشوي وآخرون (٢٠٠٤). المحاسبة الدولية. الرياض، دار المريخ للنشر.

٣٠-كفافي، علاء الدين أحمد وآخرون (٢٠٠٩). مقدمة في علم النفس. دار المعرفة الجامعية.

٣١-لطفي، أمين السيد (٢٠٠٧). نظرية المحاسبة – القياس والإفصاح والتقرير المالي الجزء الثاني. الإسكندرية، الدار الجامعية.

٣٢-مصطفى، أحمد سيد (٢٠٠٥). إدارة السلوك التنظيمي (ط١). القاهرة، أحمد سيد مصطفى للنشر.

٣٣-مطر، محمد (٢٠٠٩). إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية (ط٥). عمان، دار وائل للنشر.

٣٤-معروف، هوشيار (٢٠٠٩). الاستثمارات والأسواق المالية (ط١). عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

٣٥-ياغي، محمد عبدالفتاح (٢٠١٠). اتخاذ القرارات التنظيمية (ط١). عمان، دار وائل للنشر.

ثانياً: المجلات العلمية والدوريات:

١- إبراهيم، نشوى محمد (٢٠١٢). دراسة العلاقة بين قائمة التدفقات النقدية والموازنة النقدية في ترشيد السياسة الائتمانية للشركات التجارية والصناعية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة جامعة عين شمس، مجلد ٢ العدد (١)، ص ص ٦٩٣-٧١٢.

٢- الأعرجي، عبد المجيد صبار ، و ثامر مهدي صبري (٢٠١١). أهمية إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتياً. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد (٢٩)، ص ص ١-٨٥.

٣- البحيصي، عصام (٢٠١١). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين. مجلة الجامعة الإسلامية بغزة، مجلد ١٩ العدد (٢)، ص ص ١٣٤٩-١٣٧٥.

٤- الشعباني، صالح إبراهيم (٢٠٠٩). مدى فاعلية توظيف الكلف البيئية في صنع القرارات الاستثمارية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت كلية الإدارة الاقتصاد، مجلد ٥ العدد (١٣)، ص ص ١٤٤-١٥٣.

٥- العطعوطي، سامح مؤيد ومفيد الظاهر (٢٠١٠). أثر مقاييس التدفقات النقدية في تفسير العوائد السوقية العادية للأسهم – دراسة ميدانية على الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والأبحاث، العدد (١١)، ص ص ٥٣-٧٨.

٦- العمودي، آمال أحمد ، و توفيق عبد المحسن الخيال (٢٠١١). دراسة العلاقة بين نسب التدفقات النقدية والقيمة السوقية للأسهم. مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة مجلد ٢٥ العدد (٢)، ص ص ١٣٥-١٨١.

٧- القشي، ظاهر شاهر (٢٠١٣). أثر استخدام المحاسبة الابتكارية في تصميم نظام المعلومات المحاسبي على موثوقية المعلومات المالية.مجلة البحوث الأكاديمية الليبية فرع مصراتة العدد(٢)، ص ص١١٧-١٤٦.

٨- المخادمة، أحمد عبدالرحمن (٢٠٠٦). العوامل المؤثرة في استجابة مدقق الحسابات لرغبات العملاء من الخدمات المحاسبية : دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة ، العدد(٦٦)، ص ص٢٦١-٣١٨.

٩- الهزايمة، أحمد صالح (٢٠٠٩). دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٥ العدد (١)، ص ص ٣٧٩-٤٠٨.

١٠- حمزة، محي الدين (٢٠٠٧). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٣ العدد (١)، ص ص ١٤٥-١٧٤.

١١- خليفة، عوض سليمان (٢٠٠٩). العوامل المؤثرة في تمويل نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا. مجلة منارة البحوث الاجتماعية، العدد (٢)، ص ص ٢٠٩-٢٣٨.

١٢- دحدوح، حسين أحمد (٢٠٠٨). دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢٤ العدد (٢)، ص ص ٢٠٣-٢٣٥.

١٣- صالح، مرازقة وأبوهرين فتحية (٢٠١٠). المعيار الدولي رقم (٧) قائمة التدفقات النقدية. مجلة الاقتصاد والمجتمع كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، العدد (٦)، ص ص ٨٣- ٩٥.

١٤- صيام، وليد زكريا (٢٠٠٣). مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، مجلد ١٧ العدد (٢)، ص ص ١٥١-١٧٤.

١٥- عتر، عمر وعثمان عتر (٢٠١٠). تباين القرارات الاستثمارية للمتعاملين في أسواق المال باختلاف نوعية هذه الأسواق ناشئة – متقدمة. مجلة العلوم الإنسانية جامعة حلب كلية الاقتصاد قسم المحاسبة سوريا العدد (٤٥)، ص ص ١-٢٣.

١٦- ميده، إبراهيم (٢٠٠٩). العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي ودرة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية دمشق، مجلد ٢٥، العدد (١)، ص ص ٥٢٥-٥٥٢.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١- أبوشعالة، عادل محمد (٢٠٠٤). دور قائمة التدفقات النقدية في الائتمان المصرفي.رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة قاريونس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بنغازي، ليبيا.

٢- أبوهويدي، نهاد (٢٠١١). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي. رسالة ماجستير (غير منشورة). الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين.

٣- التير، احمد محمد (٢٠٠٥). جدوى بيان أثر القياس و الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات لمستخدمي القوائم المالية. رسالة ماجستير(غير منشورة). جامعة ٧ أكتوبر كلية الاقتصاد، مصراتة، ليبيا.

٤- الدينوري، سالمي محمد (٢٠٠٩). قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة مؤسسة اقتصادية. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة باتنة، الجزائر.

٥- السيد أحمد، عبد الناصر شحتة (٢٠٠٨). الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان، الأردن.

٦- العمامي، حسين أمين (٢٠٠١). السلوكيات المحاسبية وأثرها في إعداد البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار. رسالة ماجستير (غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

٧- العود، عبد السلام محمد (٢٠٠٥). قائمة التدفقات النقدية ومدى تطبيقها في الشركات الصناعية في ليبيا. رسالة ماجستير(غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

٨- الماطوني، عادل عبدالله (٢٠٠٨). مدى تأثير إدراك المستخدم الداخلي على فاعلية المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة طرابلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، طرابلس، ليبيا.

٩- بن طاهر، مصباح محمد (٢٠٠٥). مدى إدراك المحاسبين لأهمية مراعاة المفاهيم السلوكية عند إعداد التقارير المالية.رسالة ماجستير(غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

١٠- زيتون، سمير موسى (٢٠١٣). العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جامعة عمان كلية الأعمال قسم المحاسبة، عمان، الأردن.

١١- شبير، أحمد عبد الهادي (٢٠٠٦). دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين. رسالة ماجستير (غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

١٢- غويلة، محمد عمر (٢٠٠٣). مدى ملاءمة القوائم المالية المنشورة في اتخاذ القرارت. رسالة ماجستير (غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

١٣- نتفه، أمينة على (٢٠١٠). أهمية الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية ضمن التقارير المالية الخارجية. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة قاريونس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بنغازي، ليبيا.

١٤- موسى، أسامة محمود (٢٠١٠). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الأتمانية. رسالة ماجستير (غير منشورة). الجامعة الاسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين.

١٥- نجم، أنور عدنان (٢٠٠٦). مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية. رسالة ماجستير (غير منشورة). الجامعة الإسلامية كلية التجارة، غزة، فلسطين.

١٦- هاشم، فاطمة على (٢٠١١). أثر التدفقات النقدية التشغيلية على قيمة المنشأة. رسالة ماجستير (غير منشورة). أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

١٧- هامان، حسن على (٢٠٠٨). معلومات بلد المنشأ وأثرها في تحديد نمط السلوك للمستهلك الليبي. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، الخرطوم، السودان.

رابعاً المؤتمرات :

١- خليل، عطا الله (٢٠٠٥). دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية. المؤتمر العلمي الرابع للريادة والإبداع، جامعة فيلادلفيا، الأردن.

خامساً :شبكة المعلومات:

1- http://www.sharqacademy.com/index.php

عبد العال هاشم أبو خشبه. مفاهيم وخصائص القرارات الاستثمارية والعوامل المؤثرة فيها والتبويبات المختلفة لها . إكاديمة الشرق للعلوم التطبيقية . تاريخ الدخول ١٨-١٠-٢٠١٤

2- http://www.tagitraining.com

سوزان ديب ، إعداد الخبير المالي. مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب المهني،عمان المملكة الأردنية الهاشمية . تاريخ الدخول ١٩-٠٣-٢٠٠٩

الملاحق

١- الاستبيان .

٢- قائمة المحكمين

٣- مخرجات البرنامج الاحصائي Spss .

٤- الميزانية العمومية في ٢٠٠٨/١٢/٣١م الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي .

ملحق رقم (١)

الأكاديمية الليبية – فرع مصراته

مدرسة العلوم الإدارية والمالية

أخي الكريم :

أختي الكريمة :

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يقوم الباحث بإجراء دراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة بعنوان " مدى إدراك أهمية قائمة التدفقات النقدية في ترشيد القرارات الاستثمارية بصندوق الضمان الاجتماعي" دراسة تطبيقية على صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية علمية وعملية واسعة في هذا المجال، يأمل الباحث منكم التكرم بمساعدته في جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال الإجابة على فقرات الاستبيان بدقة وبموضوعية، ونؤكد لكم أن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي الصِرف بغية الوصول إلى نتائج ذات فائدة علمية وعملية للمؤسسة كما نؤكد على السرية التامة للبيانات والمعلومات التي سيتم جمعها ولن تستخدم لغير أغراض البحث العلمي .

نشكر لكم مقدماً حسن تعاونكم معنا

وجزاكم الله خير جزاء

الباحث: نوري محمد محمد معافى

هاتف رقم ٠٩١٣٨١٣٩١١

يتضمن هذا الاستبيان عدد قسمين، نأمل التكرم بالإجابة على جميع الفقرات الواردة بها .

١- البيانات الديمغرافية:

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) أمام العبارة المناسبة.

١-١ المؤهل العلمي :

دبلوم متوسط ( ) دبلوم عالي ( ) بكالوريوس ( )

ماجستير ( ) دكتوراه ( ) أخري يرجى ذكرها .....

١-٢ التخصص العلمي :

محاسبة ( ) إدارة ( ) اقتصاد ( ) تمويل ومصارف ( )

أخرى يرجى ذكرها .....

١-٣ الوظيفة الحالية :

مدير إدارة ( ) مساعد مدير إدارة ( ) مدير فرع ( ) رئيس قسم ( ) رئيس وحدة ( ) أخرى يرجى ذكرها.....

١-٤ الإدارة أو القسم التابع له :

الشؤون المالية ( ) المراجعة الداخلية ( ) التسجيل والاشتراكات ( ) الاستثمار ( )

أخرى يرجى ذكرها .....

١-٥ سنوات الخبرة العملية:

أقل من ٥ سنوات ( ) من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات ( )

من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة ( ) من ١٥ سنة فأكثر ( )

١-٦ عدد الدورات التدريبية التي سبق وإن تم استهدافكم فيها والخاصة بتدريبكم على إعداد قائمة التدفقات النقدية .

لم يسبق لنا التدريب ( ) دورة واحدة ( ) دورتان ( ) أكثر من دورتان ( )

٢- **أسئلة الدراسة** يُرجى وضع علامة (✓) أمام الفقرات التي تعتقد أنها تتفق مع رأيكم.

٢-١ : حدد درجة أهمية قياسكم لبنود قائمة التدفقات النقدية في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية.(لقياس الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية) .

رقم	الفقرات	عالي جدا	عالي	عالي إلى حد ما	متدني	متدني جدا
١	إعداد ثلاث مراحل للتدفقات النقدية (التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية).					
٢	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.					
٣	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة.					
٤	قياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية للأنشطة التشغيلية بشكل عام.					
٤-١	قياس المتحصلات من الحسابات المدينة (المدينون).					
٤-٢	قياس المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات).					
٤-٣	قياس المتحصلات من عوائد أي نشاط آخر لا يدخل في دائرة الاستثمار أو التمويل.					
٤-٤	قياس المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة (الدائنون) .					
٤-٥	قياس المدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل .					
٤-٦	قياس الفوائد المستلمة عن الودائع المصرفية عن كل فترة مالية .					

رقم	الفقرات	عالي جدا	عالي	عالي إلى حد ما	متدني	متدني جدا
٥	قياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية للأنشطة الاستثمارية بشكل عام.					
٥-١	قياس المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.					
٥-٢	قياس المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.					
٥-٣	قياس المتحصلات النقدية من إصدار صندوق الضمان الاجتماعي لسندات.					
٥-٤	قياس المدفوعات النقدية المتعلقة بصيانة العقارات الاستثمارية .					
٦	قياس المقبوضات وما يقابلها من مدفوعات نقدية للأنشطة التمويلية بشكل عام.					
٦-١	قياس المتحصلات النقدية من قروض حصل عليها صندوق الضمان الاجتماعي سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل					
٦-٢	قياس المدفوعات النقدية عن توزيعات الأرباح السنوية (الفائض العام) .					
٦-٣	قياس المدفوعات النقدية المترتبة على السحب على المكشوف لدى المصارف.					
٦-٤	قياس المدفوعات النقدية لسداد القروض قصيرة وطويلة الآجل.					
٧	تحليل التغير في النقدية وما يعادلها فترة زمنية محددة بشكل محاسبي.					
٨	لديكم القدرة على تفسير البنود المحاسبية وتصنيفها ضمن الأنشطة التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية.					

٢-٢ حدد مدى موافقتكم على الفقرات التالية والمتعلقة بأهمية قائمة التدفقات النقدية ومساهمتها في ترشيد القرارات الاستثمارية (لقياس الفرضية الرئيسية الأولى) .

رقم	الفقرة	موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
١	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في بيان تفسير استخدامات عوائد الاستثمار في الموسسة.					
٢	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في بيان تفسير سبب تدني الإيرادات في المؤسسة.					
٣	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير سبب انخفاض الأصول المتداولة رغم وجود فائض.					
٤	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير سبب الحاجة إلى المزيد من التمويل وإعطاء آلية واضحة عن كيفية تمويل عملية التوسع.					
٥	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير مصادر إنفاق الأموال المحصلة من بيع الأوراق المالية.					
٦	لا تساعد قائمة التدفقات النقدية في بيان كيفية عملية استرداد الدين.					
٧	لا تساعد قائمة التدفقات النقدية في تفسير إفلاس المؤسسة رغم وجود أرباح.					
٨	إن كانت التدفقات النقدية التشغيلية سالبة فان ذلك لا يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.					

رقم	الفقرة	موافق جدا	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق جدا
٩	إن كانت التدفقات النقدية التمويلية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.					
١٠	إن كانت التدفقات النقدية الاستثمارية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.					
١١	لا تستطيع قائمة التدفقات تفسير فيما استخدمت النقدية خلال الدورة المحاسبية والتنبؤ بالنقدية المستقبلية .					
١٢	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم قدرة المؤسسة على مقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.					
١٣	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق) وصافي التدفق النقدي (الأساس النقدي)					
١٤	لا توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.					
١٥	لا تفيد قائمة التدفقات النقدية في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية.					

٢-٣ حدد درجة أهمية تركيزكم على عناصر النشاط التشغيلي في ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية (لقياس الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية).

رقم	الفقرات	بشكل كبير جدا	بشكل كبير	بشكل مقبول	بشكل محدود	بشكل محدود جداً
١	اعتبار إيراد الاشتراكات الضمانية مصدر التمويل الرئيسي والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي .					
٢	الاعتماد على رصيد إيراد الاشتراكات الضمانية بشكل أساسي في تمويل العمليات الاستثمارية.					
٣	توفر الإدارات المختصة بمتابعة وتحصيل أيراد الاشتراكات الضمانية حصراً دقيقاً للإيرادات المستحقة سنوياً لكل جهات العمل بمختلف أنواعها .					
٤	هناك دقة وموضوعية في أثبات إيراد الاشتراكات الضمانية المستحق طبقاً لأساس الاستحقاق فقط					
٥	عادةً ما يُعتمد على الإيرادات المحصلة فعلاً طبقاً للأساس النقدي عند إعداد التقارير.					
٦	يتم الاعتراف بتحقق إيراد الاشتراكات الضمانية بمجرد اكتسابه بغض النظر عن تحصيله.					
٧	يتم الاعتراف بتحقق إيراد الاشتراكات الضمانية عند تحصيله الفعلي.					
٨	هناك انتظام دائم من قبل الإدارة في تسجيل وترحيل الاشتراكات الضمانية بشكل دقيق					

رقم	الفقرات	بشكل كبير جدا	بشكل كبير	بشكل مقبول	بشكل محدود	بشكل محدود جداً
٩	تقوم الإدارة وبشكل دائم في اكتشاف وتحديد موضع الخلل بين التحصيل والإنفاق في ظل تعدد بنود إيراد الاشتراكات الضمانية وما يقابلها من منافع ضمانية مختلفة.					
١٠	تعمل الإدارة دوما على توفير معلومات عن صافي التدفق النقدي للنشاط الرئيسي لصندوق الضمان الاجتماعي.					
١١	تسعى الإدارة العامة إلى إيجاد نظام محاسبي متكامل يساعد على حصر وتوثيق الإيرادات المستحقة لكافة شرائح المضمونين وجهات العمل.					
١٢	تعتمد الإدارات المختصة بتحصيل إيرادات الاشتراكات الضمانية علي معلومات من مصادرها الداخلية .					
١٣	يُعتمد علي المصادر الخارجية للمعلومات لإثبات الاشتراكات المستحقة على جهات العمل وفق ما هو ظاهر في ميزانياتها .					
١٤	لدى نظام الرقابة الداخلية القدرة على المصادقة على صحة رصيد إيراد الاشتراكات الضمانية المستحق لكل جهات العمل.					
١٥	يقتصر الأمر في المصادقة علي إيرادات المؤسسات العامة التي تمول من الخزانة العامة					
١٦	تقوم الإدارة بإقفال الحسابات الختامية في مواعيدها المحددة					

٢-٤ حدد درجة اعتماد صندوق الضمان الاجتماعي علي الإجراءات التالية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية (خاص بالمتغير التابع).

رقم	الفقرات	بشكل كبير جدا	بشكل كبير	بشكل مقبول	بشكل محدود	بشكل محدود جداً
١	الاعتماد على قائمة المركز المالي					
٢	الاعتماد على قائمة الدخل الشامل					
٣	الاعتماد على قائمة الإرباح المحتجزة					
٤	الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية					
٥	الاعتماد على تقارير المراجع الخارجي					
٦	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بإعداد تقارير دورية متعلقة بسبل توفير مصادر تمويله لاستثماراته.					
٧	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بعمل دراسات جدوى تتعلق بالتوسع المستقبلي.					
٨	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بعمل دراسات خاصة بعملية الاستثمار في الأوراق المالية في السوق المالي.					
٩	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بإعداد تقارير تبين عوائده المتولدة من استثماراته.					
١٠	يوجد لدى صندوق الضمان الاجتماعي إدارة خاصة تُدِير استثماراته.					
١١	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بتوظيف أمواله ومراقبتها وإدارة مخاطرها المرافقة.					

رقم	الفقرات	بشكل كبير جدا	بشكل كبير	بشكل مقبول	بشكل محدود	بشكل محدود جداً
١٢	لدي صندوق الضمان الاجتماعي خطة إستراتيجية طويلة الأمد لاستثماراته المستقبلية.					
١٣	يتم تحديد المسؤولية في القرارات الاستثمارية.					
١٤	يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق تسلسل مراحل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة .					
١٥	يتم جمع المعلومات الكافية والملائمة عن كل البدائل الاستثمارية قبل مرحلة تقييمها.					
١٦	يُراعى عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تنويع الأدوات الاستثمارية.					
١٧	تسعى الإدارة إلى إعادة هيكلة الاستثمارات غير المجدية واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة .					

ملحق قم (٢)

قائمة المحكمين

ت	الاسم	التخصص	جهة العمل
١	دكتور حسين رمضان السريتي	محاسبة	الاكاديمية الليبية فرع مصراتة
٢	دكتور ابراهيم علي أبوشيبة	محاسبة	كلية الاقتصاد جامعة مصراتة
٣	دكتور محمد مفتاح الفطيمي	محاسبة	كلية الاقتصاد جامعة مصراتة
٤	دكتور الدوكالي مفتاح الطرشاني	علم اجتماع	كلية الأداب جامعة الزيتونة ترهونة
٥	أ. علي عبدالحفيظ الزواوي	محاسبة	كلية الاقتصاد جامعة مصراتة
٦	أ. علي محمد حميدة	احصاء	كلية تقنية المعلومات جامعة مصراتة

ملحق رقم (٣)

جداول التوزيعات التكرارية

إعداد ثلاث مراحل للتدفقات النقدية (التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	18	20.2	20.2	20.2
	متدني	33	37.1	37.1	57.3
	عالي الي حد ما	18	20.2	20.2	77.5
	عالي	16	18.0	18.0	95.5
	عالي جدا	4	4.5	4.5	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	21	23.6	23.6	23.6
	متدني	15	16.9	16.9	40.4
	عالي الي حد ما	27	30.3	30.3	70.8
	عالي	17	19.1	19.1	89.9
	عالي جدا	9	10.1	10.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	30	33.7	33.7	33.7
	متدني	36	40.4	40.4	74.2
	عالي الي حد ما	15	16.9	16.9	91.0
	عالي	8	9.0	9.0	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المتحصلات من الحسابات المدينة (المدينون).

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	11	12.4	12.4	12.4
	متدني	21	23.6	23.6	36.0
	عالي الي حد ما	22	24.7	24.7	60.7
	عالي	27	30.3	30.3	91.0
	عالي جدا	8	9.0	9.0	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات).

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	22	24.7	24.7	24.7
	متدني	32	36.0	36.0	60.7
	عالي الي حد ما	14	15.7	15.7	76.4
	عالي	17	19.1	19.1	95.5
	عالي جدا	4	4.5	4.5	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المتحصلات من عوائد أي نشاط آخر لا يدخل في دائرة الاستثمار أو التمويل.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	28	31.5	31.5	31.5
	متدني	27	30.3	30.3	61.8
	عالي الي حد ما	17	19.1	19.1	80.9
	عالي	15	16.9	16.9	97.8
	عالي جدا	2	2.2	2.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة (الدائنون)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	20	22.5	22.5	22.5
	متدني	23	25.8	25.8	48.3
	عالي الي حد ما	24	27.0	27.0	75.3
	عالي	18	20.2	20.2	95.5
	عالي جدا	4	4.5	4.5	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	24	27.0	27.0	27.0
	متدني	24	27.0	27.0	53.9
	عالي الي حد ما	15	16.9	16.9	70.8
	عالي	23	25.8	25.8	96.6
	عالي جدا	3	3.4	3.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس الفوائد المستلمة عن الودائع المصرفية عن كل فترة مالية .

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	14	15.7	15.7	15.7
	متدني	23	25.8	25.8	41.6
	عالي الي حد ما	24	27.0	27.0	68.5
	عالي	19	21.3	21.3	89.9
	عالي جدا	9	10.1	10.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	13	14.6	14.6	14.6
	متدني	31	34.8	34.8	49.4
	عالي الي حد ما	25	28.1	28.1	77.5
	عالي	15	16.9	16.9	94.4
	عالي جدا	5	5.6	5.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	17	19.1	19.1	19.1
	متدني	22	24.7	24.7	43.8
	عالي الي حد ما	22	24.7	24.7	68.5
	عالي	22	24.7	24.7	93.3
	عالي جدا	6	6.7	6.7	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المتحصلات النقدية من إصدار صندوق الضمان الاجتماعي لسندات.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	27	30.3	30.3	30.3
	متدني	30	33.7	33.7	64.0
	عالي الي حد ما	17	19.1	19.1	83.1
	عالي	14	15.7	15.7	98.9
	عالي جدا	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المدفوعات النقدية المتعلقة بصيانة العقارات الاستثمارية .

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	20	22.5	22.5	22.5
	متدني	17	19.1	19.1	41.6
	عالي الي حد ما	20	22.5	22.5	64.0
	عالي	25	28.1	28.1	92.1
	عالي جدا	7	7.9	7.9	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المتحصلات النقدية من قروض حصل عليها صندوق الضمان الاجتماعي سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	26	29.2	29.2	29.2
	متدني	31	34.8	34.8	64.0
	عالي الي حد ما	19	21.3	21.3	85.4
	عالي	10	11.2	11.2	96.6
	عالي جدا	3	3.4	3.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المدفوعات النقدية عن توزيعات الأرباح السنوية (الفائض العام)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	38	42.7	42.7	42.7
	متدني	17	19.1	19.1	61.8
	عالي الي حد ما	20	22.5	22.5	84.3
	عالي	12	13.5	13.5	97.8
	عالي جدا	2	2.2	2.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المدفوعات النقدية المترتبة على السحب على المكشوف لدى المصارف

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	30	33.7	33.7	33.7
	متدني	23	25.8	25.8	59.6
	عالي الي حد ما	17	19.1	19.1	78.7
	عالي	16	18.0	18.0	96.6
	عالي جدا	3	3.4	3.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

قياس المدفوعات النقدية لسداد القروض قصيرة وطويلة الآجل.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	33	37.1	37.1	37.1
	متدني	27	30.3	30.3	67.4
	عالي الي حد ما	20	22.5	22.5	89.9
	عالي	6	6.7	6.7	96.6
	عالي جدا	3	3.4	3.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

تحليل التغير في النقدية وما يعادلها فترة زمنية محددة بشكل محاسبي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	21	23.6	23.6	23.6
	متدني	22	24.7	24.7	48.3
	عالي الي حد ما	33	37.1	37.1	85.4
	عالي	8	9.0	9.0	94.4
	عالي جدا	5	5.6	5.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لديكم القدرة على تفسير البنود المحاسبية وتصنيفها ضمن الأنشطة التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	متدني جدا	18	20.2	20.2	20.2
	متدني	20	22.5	22.5	42.7
	عالي الي حد ما	23	25.8	25.8	68.5
	عالي	23	25.8	25.8	94.4
	عالي جدا	5	5.6	5.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في بيان تفسير استخدامات عوائد الاستثمار في صندوق الضمان الاجتماعي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	13	14.6	14.6	14.6
	غير موافق	32	36.0	36.0	50.6
	موافق الي حد ما	31	34.8	34.8	85.4
	موافق	13	14.6	14.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في بيان تفسير سبب تدني الإيرادات في صندوق الضمان الاجتماعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	11	12.4	12.4	12.4
	غير موافق	34	38.2	38.2	50.6
	موافق الي حد ما	24	27.0	27.0	77.5
	موافق	17	19.1	19.1	96.6
	موافق جدا	3	3.4	3.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير سبب انخفاض الأصول المتداولة رغم وجود فائض

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	15	16.9	16.9	16.9
	غير موافق	36	40.4	40.4	57.3
	موافق الي حد ما	24	27.0	27.0	84.3
	موافق	13	14.6	14.6	98.9
	موافق جدا	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير سبب الحاجة إلى المزيد من التمويل وإعطاء آلية واضحة عن كيفية تمويل عملية التوسع.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	21	23.6	23.6	23.6
	غير موافق	28	31.5	31.5	55.1
	موافق الي حد ما	20	22.5	22.5	77.5
	موافق	19	21.3	21.3	98.9
	موافق جدا	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير مصادر إنفاق الأموال المحصلة من بيع الأوراق المالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	20	22.5	22.5	22.5
	غير موافق	24	27.0	27.0	49.4
	موافق الي حد ما	25	28.1	28.1	77.5
	موافق	19	21.3	21.3	98.9
	موافق جدا	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساعد قائمة التدفقات النقدية في بيان كيفية عملية استرداد الدين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	16	18.0	18.0	18.0
	غير موافق	27	30.3	30.3	48.3
	موافق الي حد ما	22	24.7	24.7	73.0
	موافق	20	22.5	22.5	95.5
	موافق جدا	4	4.5	4.5	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساعد قائمة التدفقات النقدية في تفسير إفلاس المؤسسة رغم وجود أرباح

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	20	22.5	22.5	22.5
	غير موافق	40	44.9	44.9	67.4
	موافق الي حد ما	14	15.7	15.7	83.1
	موافق	14	15.7	15.7	98.9
	موافق جدا	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

إن كانت التدفقات النقدية التشغيلية سالبة فان ذلك لا يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	11	12.4	12.4	12.4
	غير موافق	25	28.1	28.1	40.4
	موافق الي حد ما	19	21.3	21.3	61.8
	موافق	28	31.5	31.5	93.3
	موافق جدا	6	6.7	6.7	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

إن كانت التدفقات النقدية التمويلية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	11	12.4	12.4	12.4
	غير موافق	23	25.8	25.8	38.2
	موافق الي حد ما	19	21.3	21.3	59.6
	موافق	26	29.2	29.2	88.8
	موافق جدا	10	11.2	11.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

إن كانت التدفقات النقدية الاستثمارية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	15	16.9	16.9	16.9
	غير موافق	31	34.8	34.8	51.7
	موافق الي حد ما	25	28.1	28.1	79.8
	موافق	16	18.0	18.0	97.8
	موافق جدا	2	2.2	2.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تستطيع قائمة التدفقات تفسير فيما استخدمت النقدية خلال الدورة المحاسبية والتنبؤ بالنقدية المستقبلية .

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	21	23.6	23.6	23.6
	غير موافق	32	36.0	36.0	59.6
	موافق الي حد ما	26	29.2	29.2	88.8
	موافق	10	11.2	11.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم قدرة صندوق الضمان الاجتماعي على مقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	19	21.3	21.3	21.3
	غير موافق	46	51.7	51.7	73.0
	موافق الي حد ما	14	15.7	15.7	88.8
	موافق	10	11.2	11.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق) وصافي التدفق النقدي (الأساس النقدي)

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	18	20.2	20.2	20.2
	غير موافق	41	46.1	46.1	66.3
	موافق الي حد ما	25	28.1	28.1	94.4
	موافق	5	5.6	5.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	17	19.1	19.1	19.1
	غير موافق	39	43.8	43.8	62.9
	موافق الي حد ما	20	22.5	22.5	85.4
	موافق	13	14.6	14.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لا تفيد قائمة التدفقات النقدية في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق جدا	15	16.9	16.9	16.9
	غير موافق	46	51.7	51.7	68.5
	موافق الي حد ما	18	20.2	20.2	88.8
	موافق	7	7.9	7.9	96.6
	موافق جدا	3	3.4	3.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

اعتبار إيراد الاشتراكات الضمانية مصدر التمويل الرئيسي والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي .

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود	4	4.5	4.5	4.5
	بشكل مقبول	6	6.7	6.7	11.2
	بشكل كبير	31	34.8	34.8	46.1
	بشكل كبير جدا\	48	53.9	53.9	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

الاعتماد على رصيد إيراد الاشتراكات الضمانية بشكل أساسي في تمويل العمليات الاستثمارية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	3	3.4	3.4	3.4
	بشكل محدود	4	4.5	4.5	7.9
	بشكل مقبول	15	16.9	16.9	24.7
	بشكل كبير	32	36.0	36.0	60.7
	بشكل كبير جدا\	35	39.3	39.3	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

توفر الإدارات المختصة بمتابعة وتحصيل أيراد الاشتراكات الضمانية حصراً دقيقاً للإيرادات المستحقة سنوياً لكل جهات العمل بمختلف أنواعها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	3	3.4	3.4	3.4
	بشكل محدود	10	11.2	11.2	14.6
	بشكل مقبول	25	28.1	28.1	42.7
	بشكل كبير	28	31.5	31.5	74.2
	بشكل كبير جدا\	23	25.8	25.8	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

هناك دقة وموضوعية في أثبات إيراد الاشتراكات الضمانية المستحق طبقاً لأساس الاستحقاق فقط

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	6	6.7	6.7	6.7
	بشكل محدود	12	13.5	13.5	20.2
	بشكل مقبول	24	27.0	27.0	47.2
	بشكل كبير	34	38.2	38.2	85.4
	بشكل كبير جدا\	13	14.6	14.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

عادةَ ما يُعتمد على الإيرادات المحصلة فعلاً طبقاً للأساس النقدي عند إعداد التقارير

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	4	4.5	4.5	4.5
	بشكل محدود	13	14.6	14.6	19.1
	بشكل مقبول	14	15.7	15.7	34.8
	بشكل كبير	37	41.6	41.6	76.4
	بشكل كبير جدا\	21	23.6	23.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يتم الاعتراف بتحقق إيراد الاشتراكات الضمانية بمجرد اكتسابه بغض النظر عن تحصيله.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	15	16.9	16.9	16.9
	بشكل محدود	25	28.1	28.1	44.9
	بشكل مقبول	14	15.7	15.7	60.7
	بشكل كبير	24	27.0	27.0	87.6
	بشكل كبير جدا\	11	12.4	12.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يتم الاعتراف بتحقق إيراد الاشتراكات الضمانية عند تحصيله الفعلي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	3	3.4	3.4	3.4
	بشكل محدود	2	2.2	2.2	5.6
	بشكل مقبول	8	9.0	9.0	14.6
	بشكل كبير	34	38.2	38.2	52.8
	بشكل كبير جدا\	42	47.2	47.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

هناك انتظام دائم من قبل الإدارة في تسجيل وترحيل الاشتراكات الضمانية بشكل دقيق

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	4	4.5	4.5	4.5
	بشكل محدود	7	7.9	7.9	12.4
	بشكل مقبول	28	31.5	31.5	43.8
	بشكل كبير	29	32.6	32.6	76.4
	بشكل كبير جدا\	21	23.6	23.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

تقوم الإدارة وبشكل دائم في اكتشاف وتحديد موضع الخلل بين التحصيل والإنفاق في ظل تعدد بنود إيراد الاشتراكات الضمانية وما يقابلها من منافع ضمانية مختلفة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	5	5.6	5.6	5.6
	بشكل محدود	10	11.2	11.2	16.9
	بشكل مقبول	40	44.9	44.9	61.8
	بشكل كبير	25	28.1	28.1	89.9
	بشكل كبير جدا\	9	10.1	10.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

تعمل الإدارة دوما على توفير معلومات عن صافي التدفق النقدي للنشاط الرئيسي لصندوق الضمان الاجتماعي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	6	6.7	6.7	6.7
	بشكل محدود	15	16.9	16.9	23.6
	بشكل مقبول	24	27.0	27.0	50.6
	بشكل كبير	36	40.4	40.4	91.0
	بشكل كبير جدا\	8	9.0	9.0	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

تسعى الإدارة العامة إلى إيجاد نظام محاسبي متكامل يساعد على حصر وتوثيق الإيرادات المستحقة لكافة شرائح المضمونين وجهات العمل.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	5	5.6	5.7	5.7
	بشكل محدود	15	16.9	17.0	22.7
	بشكل مقبول	28	31.5	31.8	54.5
	بشكل كبير	32	36.0	36.4	90.9
	بشكل كبير جدا\	8	9.0	9.1	100.0
	Total	88	98.9	100.0	
Missing	System	1	1.1		
Total		89	100.0		

تعتمد الإدارات المختصة بتحصيل إيرادات الاشتراكات الضمانية علي معلومات من مصادرها الداخلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	4	4.5	4.5	4.5
	بشكل محدود	9	10.1	10.1	14.6
	بشكل مقبول	20	22.5	22.5	37.1
	بشكل كبير	39	43.8	43.8	80.9
	بشكل كبير جدا\	17	19.1	19.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يُعتمد علي المصادر الخارجية للمعلومات لإثبات الاشتراكات المستحقة على جهات العمل وفق ما هو ظاهر في ميزانياتها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	9	10.1	10.1	10.1
	بشكل محدود	21	23.6	23.6	33.7
	بشكل مقبول	27	30.3	30.3	64.0
	بشكل كبير	22	24.7	24.7	88.8
	بشكل كبير جدا\	10	11.2	11.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لدى نظام الرقابة الداخلية القدرة على المصادقة على صحة رصيد إيراد الاشتراكات الضمانية المستحق لكل جهات العمل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	13	14.6	14.6	14.6
	بشكل محدود	16	18.0	18.0	32.6
	بشكل مقبول	31	34.8	34.8	67.4
	بشكل كبير	24	27.0	27.0	94.4
	بشكل كبير جدا\	5	5.6	5.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يقتصر الأمر في المصادقة علي إيرادات المؤسسات العامة التي تمول من الخزانة العامة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	11	12.4	12.4	12.4
	بشكل محدود	15	16.9	16.9	29.2
	بشكل مقبول	30	33.7	33.7	62.9
	بشكل كبير	20	22.5	22.5	85.4
	بشكل كبير جدا\	13	14.6	14.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

تقوم الإدارة بإقفال الحسابات الختامية في مواعيدها المحددة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	22	24.7	24.7	24.7
	بشكل محدود	16	18.0	18.0	42.7
	بشكل مقبول	23	25.8	25.8	68.5
	بشكل كبير	17	19.1	19.1	87.6
	بشكل كبير جدا\	11	12.4	12.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

الاعتماد على قائمة المركز المالي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	6	6.7	6.7	6.7
	بشكل محدود	14	15.7	15.7	22.5
	بشكل مقبول	19	21.3	21.3	43.8
	بشكل كبير	35	39.3	39.3	83.1
	بشكل كبير جدا\	15	16.9	16.9	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

الاعتماد على قائمة الدخل الشامل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	5	5.6	5.6	5.6
	بشكل محدود	22	24.7	24.7	30.3
	بشكل مقبول	28	31.5	31.5	61.8
	بشكل كبير	28	31.5	31.5	93.3
	بشكل كبير جدا\	6	6.7	6.7	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

الاعتماد على قائمة الإرباح المحتجزة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	25	28.1	28.1	28.1
	بشكل محدود	19	21.3	21.3	49.4
	بشكل مقبول	33	37.1	37.1	86.5
	بشكل كبير	8	9.0	9.0	95.5
	بشكل كبير جدا\	4	4.5	4.5	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	28	31.5	31.5	31.5
	بشكل محدود	23	25.8	25.8	57.3
	بشكل مقبول	16	18.0	18.0	75.3
	بشكل كبير	17	19.1	19.1	94.4
	بشكل كبير جدا\	5	5.6	5.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

الاعتماد على تقارير المراجع الخارجي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	30	33.7	33.7	33.7
	بشكل محدود	16	18.0	18.0	51.7
	بشكل مقبول	27	30.3	30.3	82.0
	بشكل كبير	12	13.5	13.5	95.5
	بشكل كبير جدا\	4	4.5	4.5	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بإعداد تقارير دورية متعلقة بسبل توفير مصادر تمويله لاستثماراته

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	9	10.1	10.1	10.1
	بشكل محدود	19	21.3	21.3	31.5
	بشكل مقبول	33	37.1	37.1	68.5
	بشكل كبير	21	23.6	23.6	92.1
	بشكل كبير جدا\	7	7.9	7.9	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بعمل دراسات جدوى تتعلق بالتوسع المستقبلي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	18	20.2	20.2	20.2
	بشكل محدود	28	31.5	31.5	51.7
	بشكل مقبول	25	28.1	28.1	79.8
	بشكل كبير	13	14.6	14.6	94.4
	بشكل كبير جدا\	5	5.6	5.6	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بعمل دراسات خاصة بعملية الاستثمار في الأوراق المالية في السوق المالي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	27	30.3	30.3	30.3
	بشكل محدود	24	27.0	27.0	57.3
	بشكل مقبول	29	32.6	32.6	89.9
	بشكل كبير	5	5.6	5.6	95.5
	بشكل كبير جدا\	4	4.5	4.5	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بإعداد تقارير تبين عوائده المتولدة من استثماراته

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	12	13.5	13.5	13.5
	بشكل محدود	17	19.1	19.1	32.6
	بشكل مقبول	31	34.8	34.8	67.4
	بشكل كبير	22	24.7	24.7	92.1
	بشكل كبير جدا\	7	7.9	7.9	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يوجد لدى صندوق الضمان الاجتماعي إدارة خاصة تُدِير استثماراته.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	2	2.2	2.2	2.2
	بشكل محدود	13	14.6	14.6	16.9
	بشكل مقبول	29	32.6	32.6	49.4
	بشكل كبير	21	23.6	23.6	73.0
	بشكل كبير جدا\	24	27.0	27.0	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بتوظيف أمواله ومراقبتها وإدارة مخاطرها المرافقة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	8	9.0	9.0	9.0
	بشكل محدود	23	25.8	25.8	34.8
	بشكل مقبول	27	30.3	30.3	65.2
	بشكل كبير	20	22.5	22.5	87.6
	بشكل كبير جدا\	11	12.4	12.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

لدي صندوق الضمان الاجتماعي خطة إستراتيجية طويلة الأمد لاستثماراته المستقبلية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	16	18.0	18.0	18.0
	بشكل محدود	29	32.6	32.6	50.6
	بشكل مقبول	26	29.2	29.2	79.8
	بشكل كبير	15	16.9	16.9	96.6
	بشكل كبير جدا\	3	3.4	3.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يتم تحديد المسؤولية في القرارات الاستثمارية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	20	22.5	22.5	22.5
	بشكل محدود	29	32.6	32.6	55.1
	بشكل مقبول	19	21.3	21.3	76.4
	بشكل كبير	19	21.3	21.3	97.8
	بشكل كبير جدا\	2	2.2	2.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق تسلسل مراحل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة .

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	21	23.6	23.6	23.6
	بشكل محدود	29	32.6	32.6	56.2
	بشكل مقبول	25	28.1	28.1	84.3
	بشكل كبير	13	14.6	14.6	98.9
	بشكل كبير جدا\	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يتم جمع المعلومات الكافية والملائمة عن كل البدائل الاستثمارية قبل مرحلة تقييمها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	17	19.1	19.1	19.1
	بشكل محدود	30	33.7	33.7	52.8
	بشكل مقبول	21	23.6	23.6	76.4
	بشكل كبير	19	21.3	21.3	97.8
	بشكل كبير جدا\	2	2.2	2.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

يُراعى عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تنويع الأدوات الاستثمارية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	13	14.6	14.6	14.6
	بشكل محدود	30	33.7	33.7	48.3
	بشكل مقبول	32	36.0	36.0	84.3
	بشكل كبير	11	12.4	12.4	96.6
	بشكل كبير جدا\	3	3.4	3.4	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

تسعى الإدارة إلى إعادة هيكلة الاستثمارات غير المجدية واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بشكل محدود جدا	19	21.3	21.3	21.3
	بشكل محدود	26	29.2	29.2	50.6
	بشكل مقبول	28	31.5	31.5	82.0
	بشكل كبير	12	13.5	13.5	95.5
	بشكل كبير جدا\	4	4.5	4.5	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

نتائج التحليل الاحصائي

```
GET
  FILE='C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
RELIABILITY
  /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4.1 Q4.2 Q4.3 Q4.4 Q4.5 Q4.6 Q5.1 Q5.2 Q5.3 Q5.4 Q6.1 Q6.2 Q6.3 Q6.4
Q7 Q8
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA
  /STATISTICS=SCALE.
```

Reliability

Notes

Output Created		٢٨-ديس-٢٠١٤ ٢٢:٠٥:١٤WAT
Comments		
Input	Data	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	89
	Matrix Input	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4.1 Q4.2 Q4.3 Q4.4 Q4.5 Q4.6 Q5.1 Q5.2 Q5.3 Q5.4 Q6.1 Q6.2 Q6.3 Q6.4 Q7 Q8 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA /STATISTICS=SCALE.
Resources	Processor Time	00:00:00.031
	Elapsed Time	00:00:00.031

[DataSet1] C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	89	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	89	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.931	19

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
47.3483	219.366	14.81101	19

RELIABILITY

/VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 X10 X11 X12 X13 X14 X15

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA

/STATISTICS=SCALE.

Reliability

Notes

Output Created		٢٨-ديس-٢٠١٤ ٢٢:٠٦:١٥WAT
Comments		
Input	Data	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	89
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 X10 X11 X12 X13 X14 X15 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA /STATISTICS=SCALE.
Resources	Processor Time	00:00:00.000
	Elapsed Time	00:00:00.000

[DataSet1] C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	89	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	89	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.861	15

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
37.1798	80.740	8.98555	15

RELIABILITY

/VARIABLES=Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8 Y9 Y10 Y11 Y12 Y13 Y14 Y15 Y16

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA

/STATISTICS=SCALE.

Reliability

Notes

Output Created		٢٨-ديس-٢٠١٤ ٢٢:٠٦:٤٨WAT
Comments		
Input	Data	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	89
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8 Y9 Y10 Y11 Y12 Y13 Y14 Y15 Y16 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA /STATISTICS=SCALE.
Resources	Processor Time	00:00:00.016
	Elapsed Time	00:00:00.014

[DataSet1] C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	88	98.9
	Excluded[a]	1	1.1
	Total	89	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.740	16

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
55.1591	63.469	7.96672	16

RELIABILITY

/VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 Z8 Z9 Z10 Z11 Z12 Z13 Z14 Z15 Z16 Z17

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA

/STATISTICS=SCALE.

Reliability

Notes

Output Created		٢٨-ديس-٢٠١٤ ٢٢:٠٧:١٤WAT
Comments		
Input	Data	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	89
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 Z8 Z9 Z10 Z11 Z12 Z13 Z14 Z15 Z16 Z17 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA /STATISTICS=SCALE.
Resources	Processor Time	00:00:00.000
	Elapsed Time	00:00:00.000

[DataSet1] C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	89	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	89	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.919	17

Scale Statistics

Mean	Variance	Std. Deviation	N of Items
46.0787	157.482	12.54920	17

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	88	98.9
	Excluded[a]	1	1.1
	Total	89	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
.939	.939	67

FREQUENCIES VARIABLES=Sample

/STATISTICS=STDDEV VARIANCE MEAN

/BARCHART FREQ

/ORDER=ANALYSIS.

Frequencies

Notes

Output Created		١٦-نوف-٢٠١٤ ٢١:٤٨:٥٤WAT
Comments		
Input	Data	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	89
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES=Sample المؤهل التخصص الوظيفة الإدارة الخبرة الدورات /STATISTICS=STDDEV VARIANCE MEAN /BARCHART FREQ /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:01.856
	Elapsed Time	00:00:02.357

[DataSet1] C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav

Statistics

		الادارة او الفرع	المؤهل العلمي	التخصص	الموظيفة الحالية	الإدارة أو القسم التابع له
N	Valid	89	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0	0
Mean		1.3596	2.7640	1.8652	3.9438	2.3708
Std. Deviation		.48259	.95373	1.28974	1.04837	1.46460
Variance		.233	.910	1.663	1.099	2.145

Statistics

		سنوات الخبرة العملية	عدد الدورات التدريبية
N	Valid	89	89
	Missing	0	0
Mean		3.1685	2.4719
Std. Deviation		1.02509	1.31503
Variance		1.051	1.729

Frequency Table

الادارة او الفرع

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	فروع الصندوق	57	64.0	64.0	64.0
	الادارة العامة	32	36.0	36.0	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم متوسط	8	9.0	9.0	9.0
	دبلوم عالي	23	25.8	25.8	34.8
	بكالوريوس	44	49.4	49.4	84.3
	ماجستير	12	13.5	13.5	97.8
	أخرى	2	2.2	2.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	53	59.6	59.6	59.6
	إدارة	15	16.9	16.9	76.4
	اقتصاد	8	9.0	9.0	85.4
	تمويل ومصارف	6	6.7	6.7	92.1
	أخرى	7	7.9	7.9	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

الموظيفة الحالية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير ادارة	5	5.6	5.6	5.6
	مساعد مدير الادارة	4	4.5	4.5	10.1
	مدير الفرع	9	10.1	10.1	20.2
	رئيس قسم	44	49.4	49.4	69.7
	رئيس وحدة	27	30.3	30.3	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

الإدارة أو القسم التابع له

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	.00	3	3.4	3.4	3.4
	الشؤون المالية	29	32.6	32.6	36.0
	المراجعة الداخلية	19	21.3	21.3	57.3
	التسجيل والاشتراك	22	24.7	24.7	82.0
	الاستثمار	4	4.5	4.5	86.5
	أخرى	10	11.2	11.2	97.8
	6.00	2	2.2	2.2	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

سنوات الخبرة العملية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من ٥ سنوات	7	7.9	7.9	7.9
	من ٥ الي أقل من ١٠ سنوات	18	20.2	20.2	28.1
	من ١٠ الى أقل من ١٥ سنة	18	20.2	20.2	48.3
	من ١٥ سنة فأكثر	45	50.6	50.6	98.9
	5.00	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

عدد الدورات التدريبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	لم يسبق لنا التدريب	31	34.8	34.8	34.8
	دورة واحدة	18	20.2	20.2	55.1
	دورتان	8	9.0	9.0	64.0
	أكثر من دورتان	31	34.8	34.8	98.9
	5.00	1	1.1	1.1	100.0
	Total	89	100.0	100.0	

Statistics

		إعداد ثلاث مراحل للتدفقات النقدية (التشغيلية، التمويلية، والاستثمارية)	إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة.
N	Valid	89	89
	Missing	0	0
	Mean	2.4944	2.7528
	Std. Deviation	1.13941	1.29053

Statistics

		إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة.	قياس المتحصلات من الحسابات المدينة (المدينون).	قياس المتحصلات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات).	قياس المتحصلات من عوائد أي نشاط آخر لا يدخل في دائرة الاستثمار أو التمويل.
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.0112	3.0000	2.4270	2.2809
	Std. Deviation	.93535	1.18705	1.18598	1.14801

Statistics

		قياس المدفوعات مقابل سداد الحسابات الدائنة (الدائنون)	قياس المدفوعات عن فوائد القروض وسداد ضريبة الدخل	قياس الفوائد المستلمة عن الودائع المصرفية عن كل فترة مالية .	قياس المتحصلات النقدية من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.5843	2.5169	2.8427	2.6404
	Std. Deviation	1.17559	1.23502	1.22381	1.10007

Statistics

		قياس المدفوعات النقدية لشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل.	قياس المتحصلات النقدية من إصدار صندوق الضمان الاجتماعي لسندات.	قياس المدفوعات النقدية المتعلقة بصيانة العقارات الاستثمارية .	قياس المتحصلات النقدية من قروض حصل عليها صندوق الضمان الاجتماعي سواء كانت قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.7528	2.2360	2.7978	2.2472
	Std. Deviation	1.21805	1.08735	1.28964	1.10042

Statistics

		قياس المدفوعات النقدية عن توزيعات الأرباح السنوية (الفائض العام)	قياس المدفوعات النقدية المترتبة على السحب على المكشوف لدى المصارف	قياس المدفوعات النقدية لسداد القروض قصيرة وطويلة الآجل.	تحليل التغير في النقدية وما يعادلها فترة زمنية محددة بشكل محاسبي
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.1348	2.3146	2.0899	2.4831
	Std. Deviation	1.17928	1.21164	1.08335	1.11918

Statistics

		لديكم القدرة على تفسير البنود المحاسبية وتصنيفها ضمن الأنشطة التشغيلية، والتمويلية، والاستثمارية	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في بيان تفسير استخدامات عوائد الاستثمار في صندوق الضمان الاجتماعي.	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في بيان تفسير سبب تدني الإيرادات في صندوق الضمان الاجتماعي	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير سبب انخفاض الأصول المتداولة رغم وجود فائض
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.7416	2.4944	2.6292	2.4270
	Std. Deviation	1.21101	.91854	1.03772	.97570

Statistics

		لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير سبب الحاجة إلى المزيد من التمويل وإعطاء آلية واضحة عن كيفية تمويل عملية التوسع.	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تفسير مصادر إنفاق الأموال المحصلة من بيع الأوراق المالية	لا تساعد قائمة التدفقات النقدية في بيان كيفية عملية استرداد الدين	لا تساعد قائمة التدفقات النقدية في تفسير إفلاس المؤسسة رغم وجود أرباح
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.4494	2.5169	2.6517	2.2809
	Std. Deviation	1.10794	1.09868	1.14912	1.02235

Statistics

		إن كانت التدفقات النقدية التشغيلية سالبة فان ذلك لا يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.	إن كانت التدفقات النقدية التمويلية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.	إن كانت التدفقات النقدية الاستثمارية سالبة فان ذلك يعد السبب الرئيس في إفلاس المؤسسة.	لا تستطيع قائمة التدفقات تفسير فيما استخدمت النقدية خلال الدورة المحاسبية والتنبؤ بالنقدية المستقبلية .
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.9213	3.0112	2.5393	2.2809
	Std. Deviation	1.16993	1.22932	1.04508	.95333

Statistics

		لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم قدرة صندوق الضمان الاجتماعي على مقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع.	لا تساهم قائمة التدفقات النقدية في تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق) وصافي التدفق النقدي (الأساس النقدي)	لا توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات إضافية للمستخدمين عن أصول وخصوم وحقوق الملكية الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي.	لا تفيد قائمة التدفقات النقدية في مقارنة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية للمستقبل بمعلومات التدفقات النقدية للسنة الجارية.
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.1685	2.1910	2.3258	2.2921
	Std. Deviation	.89488	.82402	.95078	.95587

Statistics

		اعتبار إيراد الاشتراكات الضمانية مصدر التمويل الرئيسي والأساسي لصندوق الضمان الاجتماعي .	الاعتماد على رصيد إيراد الاشتراكات الضمانية بشكل أساسي في تمويل العمليات الاستثمارية.	توفر الإدارات المختصة بمتابعة وتحصيل أيراد الاشتراكات الضمانية حصراً دقيقاً للإيرادات المستحقة سنوياً لكل جهات العمل بمختلف أنواعها	هناك دقة وموضوعية في أثبات إيراد الاشتراكات الضمانية المستحق طبقاً لأساس الاستحقاق فقط
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	4.3820	4.0337	3.6517	3.4045
	Std. Deviation	.80489	1.02746	1.08817	1.10494

Statistics

		عادةً ما يُعتمد على الإيرادات المحصلة فعلاً طبقاً للأساس النقدي عند إعداد التقارير	يتم الاعتراف بتحقق إيراد الاشتراكات الضمانية بمجرد اكتسابه بغض النظر عن تحصيله.	يتم الاعتراف بتحقق إيراد الاشتراكات الضمانية عند تحصيله الفعلي	هناك انتظام دائم من قبل الإدارة في تسجيل وترحيل الاشتراكات الضمانية بشكل دقيق
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	3.6517	2.8989	4.2360	3.6292
	Std. Deviation	1.12917	1.31465	.95373	1.07007

Statistics

		تقوم الإدارة وبشكل دائم في اكتشاف وتحديد موضع الخلل بين التحصيل والإنفاق في ظل تعدد بنود إيراد الاشتراكات الضمانية وما يقابلها من منافع ضمانية مختلفة.	تعمل الإدارة دوما على توفير معلومات عن صافي التدفق النقدي للنشاط الرئيسي لصندوق الضمان الاجتماعي	تسعى الإدارة العامة إلى إيجاد نظام محاسبي متكامل يساعد على حصر وتوثيق الإيرادات المستحقة لكافة شرائح المضمونين وجهات العمل.	تعتمد الإدارات المختصة بتحصيل إيرادات الاشتراكات الضمانية علي معلومات من مصادرها الداخلية
N	Valid	89	89	88	89
	Missing	0	0	1	0
	Mean	3.2584	3.2809	3.2614	3.6292
	Std. Deviation	.98313	1.06588	1.03384	1.04861

Statistics

		يُعتمد علي المصادر الخارجية للمعلومات لإثبات الاشتراكات المستحقة على جهات العمل وفق ما هو ظاهر في ميزانياتها	لدى نظام الرقابة الداخلية القدرة على المصادقة على صحة رصيد إيراد الاشتراكات الضمانية المستحق لكل جهات العمل	يقتصر الأمر في المصادقة علي إيرادات المؤسسات العامة التي تمول من الخزانة العامة	تقوم الإدارة بإقفال الحسابات الختامية في مواعيدها المحددة
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	3.0337	2.9101	3.1011	2.7640
	Std. Deviation	1.16238	1.12452	1.21585	1.34859

Statistics

		الاعتماد على قائمة المركز المالي	الاعتماد على قائمة الدخل الشامل	الاعتماد على قائمة الإرباح المحتجزة	الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	3.4382	3.0899	2.4045	2.4157
	Std. Deviation	1.14768	1.02957	1.12532	1.26858

Statistics

		الاعتماد على تقارير المراجع الخارجي	يقوم صندوق الضمان الاجتماعى بإعداد تقارير دورية متعلقة بسبل توفير مصادر تمويله لاستثماراته	يقوم صندوق الضمان الاجتماعى وبشكل دوري بعمل دراسات جدوى تتعلق بالتوسع المستقبلي	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بعمل دراسات خاصة بعملية الاستثمار في الأوراق المالية في السوق المالي.
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.3708	2.9775	2.5393	2.2697
	Std. Deviation	1.20964	1.08688	1.13874	1.09507

Statistics

		يقوم صندوق الضمان الاجتماعي وبشكل دوري بإعداد تقارير تبين عوائده المتولدة من استثماراته	يوجد لدى صندوق الضمان الاجتماعي إدارة خاصة تُدير استثماراته.	يقوم صندوق الضمان الاجتماعي بتوظيف أمواله ومراقبتها وإدارة مخاطرها المرافقة.	لدي صندوق الضمان الاجتماعي خطة إستراتيجية طويلة الأمد لاستثماراته المستقبلية
N	Valid	89	89	89	89
	Missing	0	0	0	0
	Mean	2.9438	3.5843	3.0337	2.5506
	Std. Deviation	1.14176	1.10586	1.16238	1.07673

Statistics

		يتم تحديد المسؤولية في القرارات الاستثمارية	يتم اتخاذ القرارات الاستثمارية وفق تسلسل مراحل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة .	يتم جمع المعلومات الكافية والملائمة عن كل البدائل الاستثمارية قبل مرحلة تقييمها
N	Valid	89	89	89
	Missing	0	0	0
	Mean	2.4831	2.3708	2.5393
	Std. Deviation	1.12928	1.03772	1.09810

Statistics

		يُراعى عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تنويع الأدوات الاستثمارية.	تسعى الإدارة إلى إعادة هيكلة الاستثمارات غير المجدية واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة
N	Valid	89	89
	Missing	0	0
	Mean	2.5618	2.5056
	Std. Deviation	.99949	1.10909

```
T-TEST
  /TESTVAL=3
  /MISSING=ANALYSIS
  /VARIABLES=M2
  /CRITERIA=CI(.95).
```

T-Test

Notes

Input	Output Created	٠٨-يناير-٢٠١٥ ٢١:٢١:٥٦WAT
	Comments	
	Data	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	89
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on the cases with no missing or out-of-range data for any variable in the analysis.
	Syntax	T-TEST /TESTVAL=3 /MISSING=ANALYSIS /VARIABLES=M2 /CRITERIA=CI(.95).
Resources	Processor Time	00:00:00.016
	Elapsed Time	00:00:00.010

[DataSet1] C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
M2	89	2.4787	.59945	.06354

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
M2	-8.205-	88	.000	-.52135-	-.6476-	-.3951-

```
GET
  FILE='C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav'.
DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.
REGRESSION
  /MISSING LISTWISE
  /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA
  /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)
  /NOORIGIN
  /DEPENDENT M4
  /METHOD=ENTER M1 M3.
```

Regression

Notes

	Output Created	٠٨ ينا ٢٠١٥ ٢٠:١٨:٢٦WAT
	Comments	
Input	Data	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	89
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
	Syntax	REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT M4 /METHOD=ENTER M1 M3.
Resources	Processor Time	00:00:00.032
	Elapsed Time	00:00:00.033
	Memory Required	3428 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

[DataSet1] C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	M3, M1[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.683[a]	.467	.448	.54882

a. Predictors: (Constant) , M3, M1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22.427	2	7.476	24.819	.000[a]
	Residual	25.602	86	.301		
	Total	48.029	88			

a. Predictors: (Constant), M3, M1

b. Dependent Variable: M4

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.629-	.443		-1.418-	.160
	M1	.366	.081	.386	4.507	.000
	M3	.548	.125	.368	4.390	.000

a. Dependent Variable: M4

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	M1[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.549[a]	.301	.293	.62102

a. Predictors: (Constant), M1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.476	1	14.476	37.534	.000[a]
	Residual	33.553	87	.386		
	Total	48.029	88			

a. Predictors: (Constant), M1

b. Dependent Variable: M4

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.414	.222		6.377	.000
	M1	.520	.085	.549	6.127	.000

a. Dependent Variable: M4

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	M3[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: M4

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.520[a]	.271	.262	.63460

a. Predictors: (Constant), M3

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.992	1	12.992	32.261	.000[a]
	Residual	35.037	87	.403		
	Total	48.029	88			

a. Predictors: (Constant), M3

b. Dependent Variable: M4

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.037	.476		.078	.938
	M3	.776	.137	.520	5.680	.000

a. Dependent Variable: M4

ONEWAY M1 M2 M3 M4 TM BY Sample

/MISSING ANALYSIS.

Oneway

Notes

	Output Created	٠٨-ينا-٢٠١٥ ٢٠:٣١:٣٦WAT
	Comments	
Input	Data	C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	89
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each analysis are based on cases with no missing data for any variable in the analysis.
	Syntax	ONEWAY M1 M2 M3 M4 TM BY Sample /MISSING ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00.000
	Elapsed Time	00:00:00.007

[DataSet1] C:\Users\ali\Desktop\Nori.sav

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
M1	Between Groups	.591	1	.591	.974	.326
	Within Groups	52.841	87	.607		
	Total	53.432	88			
M2	Between Groups	.309	1	.309	.859	.357
	Within Groups	31.313	87	.360		
	Total	31.622	88			
M3	Between Groups	.389	1	.389	1.596	.210
	Within Groups	21.204	87	.244		
	Total	21.593	88			
M4	Between Groups	.348	1	.348	.636	.427
	Within Groups	47.681	87	.548		
	Total	48.029	88			
TM	Between Groups	.063	1	.063	.267	.606
	Within Groups	20.378	87	.234		
	Total	20.441	88			

الميزانية العمومية في 31 / 12 / 2008 مسيحي

كلي	جزئي	تحليلي	الأصـــــــول	كلي	جزئي	تحليلي	الخصـــــــوم
			الأصول المتداولـــة :				الخصوم المتداولـــة :
			النقدية		12,844,402.796		الدائنون (مرفق 23)
		1,781,747,500.396	نقدية بالمصارف (مرفق 3)				الضمانات : (مرفق 24)
	1,781,750,240.160	2,739.764	نقدية بالخزينة			5,686,371.862	ضمانات عمليات جارية
	42,999,434.217		المدينون (مرفق 4)			48,067.975	ضمانات للغير
	6,413,750.000		قروض (مرفق 5)			279,860.893	ضمانات لدى الغير
	176,534,557.838		حسابات وأرصدة مدينة (مرفق 6)		8,344,338.140	2,330,037.410	ضمان نهائي
	990,980.192		سلف وعهد (مرفق 7)		1,174,487.600		جاري الضرائب (مرفق 25)
	8,410,707.328		الدفعات المقدمة (مرفق 8)		261,226.888		مساهمة التيسير بالشركات
	50,066,859.738		اعتمادات مستندية (مرفق 9)		430,623.768		مال الصندوق بالضمان
	748,527.309		المخزون (مرفق 10)		46,444,268.176		المصروفات المستحقة (مرفق 26)
			حسابات جارية مدينة :	171,910,904.602	102,411,557.234		حسابات و أرصدة دائنة (مرفق 27)
		1,081,713,896.004	جاري أمانة الخزانة (مرفق11)				مجمع استهلاكات أصول الاستثمارات:
		78,939,435.091	جاري الفروع والأملاك (مرفق 12)		112,459,231.981		مجمع استهلاك فنادق و قرى سياحية
3,254,230,257.059	1,186,315,200.277	25,661,869.182	جاري الشركات (مرفق 13)	195,728,027.837	83,268,795.856		مجمع استهلاك عقارات
			الاستثمارات				الإحتياطيات :
	307,900,000.000		ودائع مصرفية (مرفق 14)				الإحتياطي العام
	274,301,014.964		فنادق وقرى سياحية (مرفق 15)			3,906,018,841.995	رصيد مرحل
	340,55د,314.405		شركات خدمية (مرفق 16)				
	61,236,408.734		مساهمات في جهات أخرى(مرفق 17)		4,310,084,558.040	404,065,716.045	يضاف فائض النشاط العام
1,217,430,746.610	253,440,008.507		عقارات (مرفق 18)				
			الأصول الثابتة :	4,356,254,033.314	46,169,475.274		إحتياطي طوارئ
	162,888,593.819		تكلفة الأصول الثابتة (مرفق 19)				
113,982,194.105	48,906,399.714		يخصم مجمع الاستهلاك (مرفق 21)				
138,249,767.979			مشروعات تحت التنفيذ (مرفق 22)				
4,723,892,965.753	إجمالـــي الأصـــــول			4,723,892,965.753	إجمالـــي الخصـــــوم		

رئيس قسم الحسابات والميزانية

مدير إدارة الشؤون المالية

مدير إدارة المراجعة الداخلية

إعتماد أمين لجنة إدارة صندوق التقاعد

ملحق رقم (٤)

ملحق رقم (٤)

حساب الإيرادات والمصروفات عن الفترة

من 01 / 01 / 2008 **وحتى** 31 / 12 / 2008 **مسيحي**

كلي	جزئي	المصروفـــــات	كلي	جزئي	الإيـــــرادات
		المعاشات والمنح المقطوعة :			**الاشتراكات :**
	752,499,877.444	معاشات ضمانية ومنح		1,374,544,490.082	اشتراكات ضمانية
	6,196,276.774	معاشات تأمنية		1,014,427.963	اشتراكات تقاعد
	4,424,113.931	معاشات تقاعد مدنية	1,375,585,961.094	27,043.049	اشتراكات تأمنية
764,869,765.151	1,749,497.002	تكاليف و أعباء الصندوق			
					تقاعد العسكريين :
138,900.032	138,900.032	منافع قصيرة الأمد لحساب انفسهم		3,908.250	اشتراكات
		المنافع العينية الضـــمانية :	3,908.250	0.000	مساهمةالخزانة 7.5 % من الاشتراكات
	815,923.043	مصاريف مباشرة	1,375,589,869.344		**إجمالي الاشـــتراكات**
	2,884,904.457	مصاريف غير مباشرة			
4,294,208.691	593,381.191	المنافع الضمانية			**إيرادات الاستثمارات :**
				8,739,273.360	فوائد ودائع مصرفية
88,374,823.785	88,374,823.785	**دعم المعاش الأســـاسي**		774,435.870	إيجارات املاك الصندوق
			9,513,709.230	0.000	عائد استثمارات الشركات الخدمية
66,556,775.041	66,556,775.041	**المعاشات والمكآفآت العسكرية**			
8,366,055.023	8,366,055.023	**الرعاية الصحية الـــنوعية**			**إيرادات أخـــرى :**
3,503,835.960	3,503,835.960	**مصاريف أملاك الصنـــدوق**	133,928.174	133,928.174	إيرادات متنوعة
		مصاريف إداريـة وعمـــومية :			
	24,016,439.116	المهايا والمرتبات			
	2,581,010.467	مساهمة حصة الضمان			
	2,494,108.147	مخصصات نقدية وعينية			
	91,372.693	العمل الإضافي			
	6,549,538.982	المصروفات العمومية			
45,067,427.020	9,334,957.615	الإستهلاكات			
404,065,716.045		**صافي الفائض (رصيد مرحل)**			
1,385,237,506.748	**الأجمالـــــي**		1,385,237,506.748	**الإجمالـــــي**	

بيان بتحليل المصروفات (مرفق 2) *

بيان بتحليل الإيرادات (مرفق 1) *

رئيس قسم الحسابات والميزانية

مدير إدارة الشؤون المالية

مدير إدارة المراجعة الداخلية

إعتماد أمين لجنة إدارة صندوق التقاعد

The Libyan Academy, Misrata Branch

School of Administration and Financial Sciences

Accounting Department

The extent of recognizing the importance of the statement of cash flows in the rationalization of investment decisions at the Social Security Fund "A practical study on the Social Security Fund in Libya"

This thesis is presented to fulfill the requirements for obtaining the Masters degree in Accounting.

Prepared by student, Nuri Mohammed Maafa

Bachelor of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, 1995

Supervisor, Dr. Dhahir Shaher Yousef Alakechi

Associate Professor, Jadara University, Erbid - Jordan

Spring 2015

Abstract

This study aims to measure the extent of perception of internal user of Social Security Fund to the importance of the statement of cash flows and its contribution to provide additional information based on the cash basis in guiding investment decisions. It also aims to show the importance of the main activity and the extent to focus on the result of cash flows from this activity at the decision-making process, through providing scientific guide of a selected sample of general administrations and branches affiliated to the Social Security Fund in Libya.

To achieve the objectives of the study, the researcher has used a questionnaire as a means to collect data from a sample of (103) persons to test the hypotheses of the study, and for the analysis of these data he has used statistical packages of social sciences (SPSS), in order to perform the necessary statistical tests and analysis, which have shown the following results:

1. The study has shown that there is a trace of the prepared list of cash flow based on cash basis in the process of rationalizing the investment decision-making in the Social Security Fund in Libya.
2. The study has shown that there is a trace of the internal user's perception in the Social Security Fund for the importance of the statement of cash flows and its ability to provide important information utilized in the process of rationalizing the investment decision-making in the Social Security Fund in Libya.
3. It appears that focus on the result of cash flows from the main activity of the Social Security Fund in Libya has an impact on the process of rationalizing investment decisions.
4. There are no statistically significant differences between the study sample opinions about the importance of the statement of cash flows in the

rationalization of investment decisions in the Social Security Fund in Libya.

5. The internal users in the Social Security Fund are highly aware of the importance of the statement of cash flows and helps them to provide important information utilized in the process of rationalizing investment decision in the Social Security Fund in Libya.

The study concludes to suggest some recommendations and the most important one are:

1. The need to take advantage of accounting information prepared based on the cash basis, through a commitment to providing and measuring items relating to the process of the preparation of the statement of cash flows and to work to be included along with the balance sheet and statement of comprehensive income within the annual financial reports and be relied on as one group at the investment decision process.

2. To have more attention and focus on the main activity (security contribution income) through an integrated accounting system that helps inventory and documentation of due revenues to all creditor categories and employers, which helps the internal control system certify the validity of the balance of income security contributions payable by each employer.

3. The necessity of activating the role of the Investment Management in the Social Security Fund to adopt conducting regular feasibility studies, with respect to future expansion, and special studies of other investment operations.